كلية الآداب - الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا - برنامج الماجستير

أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عام 1993 و2018 (بلدة قطنة كحالة دراسية)

Impact of the Israeli occupation policies on urban planning in the villages of northwest Jerusalem between 1993-2018 (Qattana town as a case study)

إعـداد:

ياسمـين عمر حسن شمـاسنة 1185009

إشراف: د. محمد كتانه

"قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من دائرة الجغرافيا - كلية الآداب / الدراسات العليا - جامعة بيرزيت - فلسطين"

الفصل الدراسي الأول

كانون ثاني، 2021

أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عام 1993 و2018 (بلدة قطنة كحالة دراسية)

Impact of the Israeli occupation policies on urban planning in the villages of northwest Jerusalem between 1993-2018 (Qattana town as a case study)

إعـــداد:

ياسمـين عمـــر حســـن شمـــاسنـــة

نُوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ:

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
د. محمد كتانه رئيساً ومشرفاً	.....
د. أحمد أبو حماد (ممتحناً)	.....
د. عثمان شركس (ممتحناً)	.....

الإقــرار:

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عام 1993 و2018 (بلدة قطنة كحالة دراسية)

Impact of the Israeli occupation policies on urban planning in the villages of northwest Jerusalem between 1993-2018 (Qattana town as a case study)

" أقرُّ بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، إن هذه الرسالة ككل، أو أي جزءٍ منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أُخرى".

Declaration

The work in this Thesis, unless otherwise referenced, is the researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student Name: اسم الطالبة: ياسمين عمر حسن شماسنة

Signature: التوقيــع:

Date: التاريخ:

الإهـــداء:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار.. **(أبي الغالي)**

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر.. وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل.. رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء.. وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء.. إليك **أمي** أهدي هذه الرسالة.. وشتّان ما بين رسالة ورسالة..

إلى من مد يد العون لي.. إلى من ساندني وآزرني في دربي.. إلى من تطلع إلى نجاحي بنظرات الأمل.. إلى صاحب القلب الطيب **(زوجي)..**

إلى من لأجلهم سرتُ في الدرب.. إلى النور الذي أضاء حياتي.. **(ابنتي حلا.. وابني محمد)..**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله.. إلى من علموني علم الحياة.. إلى رياحين حياتي.. **(إخوتي)..**

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.. إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.. إلى أساتذتنا الأفاضل..

الشكر والتقدير:

أحمد الله تعالى الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا البحث، فلولا عنايته وتوفيقه ما وصلت إلى ما أنا به الآن.

بداية أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير للدكتور الفاضل **محمد كتانه** رئيس دائرة الجغرافيا لقبوله مهمة الإشراف على البحث وعلى توجيهاته وملاحظاته القيمة التي أمدني بها خلال فترة إعداد البحث، كما أشكره على خلقه الدّمث وأسلوبه اللين الذي أزال الحواجز مما سهل التواصل والسؤال بلا تردد، وعلى عطاءه الذي لم يقف عند حد، وعلى إنسانيته وأسلوبه في التعامل معي ومع زملائي وتميز عطاءه العلمي الذي سدد خطاي من البداية حتى النهاية، فكان نعم المرشد والموجّه.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذيّ عضويّ لجنة المناقشة الأفاضل، الدكتور **عثمان شركس،** والدكتور **أحمد أبو حماد،** اللذان تكرما عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة ووضع بصماتهما القيّمة عليها، مما كان له الأثر الواضح في إثرائها وزيادة جودتها.

والشكر موصول لزملائي وزميلاتي وكل من ساعدني خلال فترة إعداد البحث وأخص بالذكر زميلتي وصديقتي زهية الجعبري، وزميلي المهندس يحيى أبو عواد. كما وأشكر المؤسسات الرسمية وكل من ساعدني في الحصول على المعلومات والبيانات المهمة لموضوع البحث لا سيما بلدية قطنة وأخص بالذكر الأخ أشرف شماسنة.

وبالنهاية أتقدم بالشكر ل"البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث -NORHED" على المنح المقدمة إلى طلاب الدراسات العليا.

الباحثة:

ياسمين شماسنة

قائمة المحتويات

الإقرار: ..... **ب**

الإهداء: ..... **ت**

الشكر والتقدير: ..... **ث**

قائمة المحتويات ..... **ج**

قائمة الأشكال ..... **خ**

قائمة الجداول ..... **د**

قائمة الصور ..... **ذ**

قائمة الملاحق ..... **ذ**

ملخص الدراسة ..... **ر**

Abstract ..... **س**

الفصل الأول ..... **ص**

منهجية ومنطقة الدراسة ..... **ص**

المقدمة 1

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة: 2

الحدود المكانية: 2

الحدود الزمانية: 4

مشكلة الدراسة: 4

أسئلة الدراسة: 4

فرضيات الدراسة: 5

أهمية وأهداف الدراسة: 5

مناهج وأدوات الدراسة: 6

المنهج التاريخي: 6

المنهج الإيضاحي (الوصفي): 6

المنهج الميداني والمنهج المقارن: 7

المنهج الاستقرائي: 7

محددات الدراسة: 8

الفصل الثاني..... 10

الإطار النظري والدراسات السابقة..... 11

الإطار النظري..... 11

مفهوم السياسة وأهدافها..... 11

مفهوم التخطيط Planning..... 13

التخطيط المكاني..... 15

التخطيط الحضري..... 16

أهمية وأهداف التخطيط:..... 18

التنمية..... 19

علاقة التخطيط بالتنمية 23

العوامل المؤثرة في التخطيط والتنمية 23

مستويات التخطيط 25

تجارب بعض الدول العربية والأجنبية التي تصب في موضوع التخطيط الحضري والهيكلي 32

الدراسات السابقة..... 35

الفصل الثالث 39

التخطيط في فلسطين في ظل السلطات الحاكمة التي تعاقبت عليها 40

أولاً: التخطيط في فلسطين فترة الحكم العثماني..... 40

ثانياً: التخطيط في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني..... 41

ثالثاً: التخطيط في فترة الحكم الأردني لفلسطين..... 43

رابعاً: التخطيط في ظل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين 44

خامساً: التخطيط في الأراضي الفلسطينية ما بعد اتفاقية أوسلو ودخول السلطة الفلسطينية 47

الفصل الرابع 49

الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة 50

الضوابط الجغرافية الطبيعية:..... 50

الضوابط الجغرافية البشرية:..... 56

الفصل الخامس..... 65

تحليل النتائج 66
أولاً: التخطيط الحضري في بلدة قطنة..... 66
ثانياً: سياسات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الدراسة 96
ثالثاً: آثار السياسات الإسرائيلية على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة 104

الفصل السادس..... 128

الخاتمة: 129

النتائج:..... 131

التوصيات: 136

المراجع: 138
المراجع باللغة العربية:..... 138
المراجع باللغة الإنجليزية: 147
المقابلات:..... 148

الملاحق..... 149

قائمة الأشكال

شكل (1) موقع قرى شمال غرب القدس ومنطقة الدراسة 3
شكل (2): مناهج وأدوات الدراسة..... 8
شكل (3): مستويات التخطيط 26
شكل (4): موقع بلدة قطنة..... 51
شكل(5): خطوط الارتفاعات المتساوية في بلدة قطنة 53
شكل (6):عدد سكان بلدة قطنة ما بين عامي 1922- 2018..... 59
شكل (7): القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة قطنة 61
شكل (8): امتداد شبكة الطرق في بلدة قطنة حسب المخطط الهيكلي..... 70
شكل (9): الامتداد للطرق القائمة في بلدة قطنة 71

شكل (10): نسبة الفاقد في شبكة مياه بلدة قطنة ما بين عامي 2011-2020 75
شكل 11: خريطة لأهم الخدمات العامة في بلدة قطنة 85
شكل (12): خريطة استعمالات الأراضي في بلدة قطنة زمن الانتداب البريطاني 88
شكل 13: مخطط هيكلي جزئي لبلدة قطنة وضعته الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1994..... 90
شكل (14): الامتداد العمراني في بلدة قطنة لعام 2018 91
شكل (15): مخطط هيكلي قطنة عام 2018 وتصنيف المساكن منه 93
شكل (16): مسار الخط الأخضر وخط الهدنة على أراضي بلدة قطنة والمساحات التي تم اقتطاعها..... 97
شكل (17): حدود بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 1967..... 98
شكل (18): التغير في مساحة أراضي بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 2018 99
شكل (19): مسار جدار الفصل العنصري على أراضي بلدة قطنة 100
شكل (20): الأوامر والقوانين العسكرية المفروضة على أراضي بلدة قطنة..... 101
شكل (21): التصنيف الجيوسياسي لأراضي بلدة قطنة 103
شكل (23): اتجاه الامتداد العمراني في بلدة قطنة..... 106
شكل (24): توزيع البيوت المهددة بالهدم في بلدة قطنة..... 107
شكل (25): توزيع البيوت التي أخطرت بالهدم في بلدة قطنة 108

قائمة الجداول

جدول (1): تصنيف أراضي البلدة حسب الزراعة 55
جدول (2): أنواع الطرق وعدد مساربها وعرضها..... 69
جدول (3): مقارنة بين شبكة الطرق المخططة والقائمة في بلدة قطنة..... 72
جدول (4): مؤشرات المياه في بلدة قطنة..... 76
جدول (5): أهم المرافق التعليمية في بلدة قطنة..... 79
جدول (6): استعمالات الأراضي في بلدة قطنة زمن الانتداب البريطاني 89
جدول (7): استعمالات الأراضي في بلدة قطنة من المخطط الهيكلي لعام 2018 94
جدول (8): تغير استعمالات الأراضي في المخططات الهيكلية في بلدة قطنة لعامي 1994 و 2018..... 94
جدول (9): التغير في مساحة أراضي بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 2020 101
جدول (10): التصنيف الجيوسياسي لأراضي بلدة قطنة 103
جدول (11): إخطارات وعمليات الهدم والمنازل المهددة بالهدم في بلدة قطنة..... 108
جدول (12): أهم العوامل المؤثرة على التخطيط الحضري في بلدة قطنة 126

قائمة الصور

صورة (1): منظر عام للبلدة يظهر التضاريس الجبلية فيها 54
صور رقم (2): الامتداد العمراني الرأسي في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من بلدة قطنة 104
صورة رقم (3): منزل عائلة السيد نجم المحاصر بجدار الفصل العنصري والبوابة العسكرية التي تتحكم بحركتهم... 110
صور رقم (4): المساحات الخضراء في مستوطنة هارادار والمساحات الخضراء قي بلدة قطنة 119
صورة رقم (5): التخطيط للمباني داخل المستوطنات الإسرائيلية 120
صورة رقم (6): نمط العمران وعشوائيته في بلدة قطنة 120
صور رقم (7): مواقف السيارات وممرات المشاة والجزر في الطرق التي يستخدمها المستوطنون 121
صور رقم (8): بعض الجسور والقطارات المستخدمة لتسهيل حركة وتنقل المستوطنون 122
صور رقم (9): حالة الطرق في بلدة قطنة 122
صور رقم (10): اصطفاف السيارات على جوانب الطرقات في بلدة قطنة 123
صور رقم (11): الفصل في حاويات النفايات البلاستيكية والعضوية والورقية في مناطق الداخل المحتل .. 123
صور رقم (12): جريان المياه العادمة في بعض طرقات بلدة قطنة 124
صور رقم (13): انتشار النفايات في أزقة وطرقات بلدة قطنة 125
صور رقم (14): بعض الملاعب وحدائق الأطفال في مستوطنة هارادار 125
صور رقم (15): ضعف التخطيط للطرق ضمن المخطط الهيكلي لبلدة قطنة 126

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): ملحق الصور 149
ملحق رقم (2): وصف أطول ومساحات الطرق المخططة والقائمة في بلدة قطنة 154
ملحق رقم(3): التعرفة المائية المعمول بها في دائرة المياه والصرف الصحي لمنطقة شمال غرب القدس .. 154
ملحق رقم (4): أهم الخدمات المتوفرة في بلدة قطنة 154
ملحق رقم (5): إخطار بتوسعة جدار الفصل العنصري في المنطقة الغربية لبلدة قطنة 155
ملحق رقم (6): أمر وضع يد على أراضي من بلدة قطنة (خربة بيت شباب) 158
ملحق رقم (7): إخطار هدم لأحد المنازل في بلدة قطنة 160
ملحق رقم (8): إخطار بوقف مشروع تعبيد طرق وإقامة جدران استنادية في بلدة قطنة 161
ملحق رقم (9): الخطة الاستراتيجية لبلدة قطنة عام 2018-2021 162

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل آثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عامي 1993 و2018، حيث سلطت الدراسة الضوء على السياسات الإسرائيلية المختلفة التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية في منطقة الدراسة منذ عام 1948، ومن ثم رصد وتحليل الآثار الناجمة عن تلك السياسات على التخطيط الحضري في بلدة قطنة.

هدفت الرسالة إلى بيان تأثير سياسات وقوانين الاحتلال المختلفة المتتالية والمستمرة على أراضي بلدة قطنة والتخطيط الحضري فيها منذ حرب النكبة عام 1948، بالإضافة للسياسات والقوانين المنبثقة عن اتفاق أوسلو عام 1993 حتى عام 2018. ومن ثم توضيح الآثار الناجمة عن تلك القوانين والسياسات المطبقة على أراضيها والتي عملت على تقييد التخطيط الحضري وإفشاله وحرمان البلدة من مشاريع التنمية المختلفة، وما نتج عن ذلك من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية وتغير في استخدامات الأراضي وعشوائية المظهر العام. وأخيراً تسليط الضوء على سياسة التمييز التي تتتبعها الإدارة المدنية الإسرائيلية في التخطيط للمناطق التي يسكنها الصهاينة الإسرائيليون ومنطقة الدراسة التي يسكنها الفلسطينيون وما لذلك من آثار على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية فيها.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي وذلك بالاستعانة بتقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) باستخدام برنامج (Arc Map 10.5)، بالإضافة إلى المنهج الإيضاحي الوصفي والمنهج المقارن من خلال العمل الميداني، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لاستقراء المستقبل لمنطقة الدراسة ووضع بعض التوصيات الخاصة بها.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن هناك عوامل عديدة أدت إلى ضعف التخطيط الحضري في منطقة الدراسة حيث كان لسياسات وقوانين الاحتلال المختلفة منذ عام 1948 على أراضي بلدة قطنة الأثر الأكبر في ذلك، فقد أدت سياسات الاحتلال المختلفة إلى مصادرة 71% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة، وتصنيف 58% من أراضيها ضمن المناطق المصنفة جيوسياسياً (ج)، واقتطاع جدار الفصل العنصري ما نسبته 19% من أراضيها؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعمرانية في منطقة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد نتج عن وقوع المساحة الأكبر من أراضي البلدة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) إلى غياب الرقابة

والتخطيط من قبل الحكومة الفلسطينية في منطقة الدراسة، وذلك ما أدى إلى عشوائية في المظهر العام للبلدة والنمو العمراني الرأسي في الأحياء الشرقية والشمالية الشرقية منها والاكتظاظ العمراني داخل حدود المخطط الهيكلي وبناء ما نسبته 37% من بيوتها بدون ترخيص، كما أدى التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة إلى افتقارها للعديد من خدمات البنية التحتية والتعليمية والصحية والترفيهية خاصة مدارس الإناث ودور الحضانة وحدائق الأطفال. بالإضافة إلى ظهور العديد من المشاكل القانونية والجرائم كتجارة وتعاطي المخدرات وانتشار السيارات غير القانونية وحيازة الأسلحة والاعتداءات على المرافق والخدمات العامة.

بالإضافة لذلك فإن التصنيف الجيوسياسي للبلدة قد أدى إلى وقوع منطقة الدراسة تحت الإدارة المدنية والعسكرية الاسرائيلية التي تتبع نهجين متناقضين في التخطيط الحضري في المناطق المسيطرة عليها، الأول: "التخطيط التقدمي" في المناطق التي يسكنها الاسرائيليون والذي يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقيمين الإسرائيليون الصهاينة هناك. والنهج الثاني "التخطيط المقنن" في المناطق (ج) التي يسكنها الفلسطينيون، الذي يعيق التنمية الحالية والمستقبلية للمقيمين فيها. وتوصلت الدراسة من خلال المقابلات مع بعض المسؤولين في بلدية قطنة إلى أن البلدية تعاني من عدم قدرتها على تلبية احتياجات البلدة من المشاريع والخدمات نتيجة لعجز موازنتها المالية وبالتالي فإن التخطيط يكون ضمن المتاح.

Abstract

This study discussed and analyzed the effects of the Israeli occupation on the urban planning in the northwest villages of Jerusalem between 1993 and 2020. The study sheds light on the different policies taken by the Israeli government in the study area since 1948, then observes and analyzes the effects of these policies on the urban planning in Qattana.

The study aimed at identifying the real reasons behind the urban planning problems in the study area, and clarifying the consequences of the different policies that the occupation conducts to limit and defeat the urban planning in order to prevent any developments in the area. The study also explores the many physical, economic, social and service activity problems that these effects caused, as well as the land-use change and the arbitrary general appearance of the study area. This study adopted both of the historical and analytical approaches using the Geographic Information System (GIS) through (Arc Map 10.5), in addition to the descriptive and comparative approaches through field work. Also, the conductive approach was used in the extrapolation and the future recommendations of the study area.

The study concluded several results that explain the many reasons behind the poor urban planning in the study area, one of which is the occupation policies and laws that affected Qattana since 1948, these policies and laws resulted in the confiscation of 72% of the natural basin in the village. Also, 58% of its lands are classified under Area C, and 19% were carved out by the Israeli apartheid wall. And that made the area full of economic, social, legal and construction problems. In addition to this, and since the majority of the lands are under the Israeli control (Area C), the Palestinian government was unable to monitor and develop the area so the general view is arbitrary, the urban growth in the eastern and north-eastern parts of the town

is vertical, the inside of the structural plan borders is overpopulated and 37% of the houses are unlicensed. This geopolitical classification also affected the infrastructure of the educational, health and entertainment services especially the girls' schools, the nurseries and the parks. In addition to the several legal problems and crimes such as: drug abuse, illegal cars, guns possession and public utilities attacking.

The geopolitical classification of the village resulted in the study area being under the Israeli civil and military administration which follows two opposing approaches in the urban planning; the first is "the forward planning" in the Israeli-inhabited areas which satisfies the current and the future needs of the Israeli residents. And the second is "the legalized planning" in the Palestinian-inhabited areas which obstacles the current and the future developments. The study found through interviewing some officials in the Qattana municipality that the municipality is suffering and unable to fulfill the needs of the town due to its budget deficit so the urban planning is within the resources.

الفصل الأول

منهجية ومنطقة الدراسة

المقدمة

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

أهمية وأهداف الدراسة

مناهج وأدوات الدراسة

المقدمة

يتأثر التخطيط في أي رقعة جغرافية في العالم بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنفيذية والسياسية السائدة فيها، أما العوامل السياسية فقد كان لها الأثر الأكبر على التخطيط في فلسطين. إذ يتعرض التخطيط في الأراضي الفلسطينية لتحديات كبيرة نتيجة عدم الاستقرار السياسي فيها، حيث لم يتوقف الإحتلال الإسرائيلي كغيره من الأنظمة السياسية التي حكمت فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر عن عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية فيها. فبعد سيطرة الإحتلال الإسرائيلي إثر حرب النكبة عام 1948 على 78% من أراضي فلسطين التاريخية[1] (الفقيه 2011، الشهابي 2016)، لم يعد يمتلك الفلسطينيون السلطة القضائية للعب أي دور في عملية التخطيط على أراضيهم واستغلال مواردها (Najjar 2013، جبارين 2016).

على إثر حرب النكسة عام 1967 أتمت الحكومة الإسرائيلية السيطرة على المساحة المتبقية من أراضي فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة) (نسيبه 2017)، وذلك ما ترتب عليه قيام السلطات الإسرائيلية بإدارة جميع الأنشطة الحضرية والتخطيطية في الضفة الغربية وتحكّمها في كافة مناحي الحياة فيها لتحقيق أهدافها المختلفة على حساب الفلسطينيين وأراضيهم، إذ نفذت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من التدابير التي تقيد من استغلال الفلسطينيين لأراضيهم ومواردها وإدارتها، وبالتالي تنمية وتطوير تجمعاتهم السكانية، وذلك من خلال تطبيق سياسات وقوانين متعددة معيقة للتخطيط فيها كمصادرة الأراضي، وتصنيف المناطق والتجمعات الفلسطينية جيوسياسياً إلى مناطق (أ، ب، ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو عام 1993م (الأمم المتحدة [1] 2009، الشريف 2019). استمرت السلطات الإسرائيلية بسياسات التضييق على الفلسطينيين حتى عام 2000، حيث تم تكثيف هذه القيود من خلال عمليات الإغلاق بإقامة الحواجز ونقاط التفتيش، الأمر الذي أدى إلى إعاقة حركة الفلسطينيين وتنقلهم وبالتالي تدهور الاقتصاد الفلسطيني؛ بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق وأماكن العمل (Najjar 2013).

قد خلقت هذه الظروف مجتمعةً العديد من التحديات والمشاكل في التخطيط الحضري في الضفة الغربية التي لم تكن قرى شمال غرب القدس استثناءً من هذه السياسات، إذ أن نكبة عام 1948 وما جرى عقب حرب حزيران (النكسة) عام 1967، قد أفقدتا المنطقة جزءاً من مساحتها. حيث أشارت بعض المصادر إلى أن ما يقارب 5% من أراضي المنطقة قد تسربت لليهود (الفقيه 2011). ومن ثم تم تصنيف معظم أراضي المنطقة، وفقاً لاتفاقية أوسلو عام 1993، ضمن التقسيم الجيوسياسي

[1] باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة التي تشكل 22% من مساحة فلسطين التاريخية (الشهابي 2016)

(ج) [2] (الأمم المتحدة [1] 2009). بعد ذلك شيدت السلطات الإسرائيلية جدار الفصل العنصري عام 2002 الذي التهم إلى جانب المستوطنات المساحة الأكبر من أراضي تلك المنطقة. واستمرت السلطات الإسرائيلية في سياسة مصادرة الأراضي، حيث أعلن جيش الإحتلال الإسرائيلي عام 2012 عن مصادرة ما يقارب 3% من أراضي قُرى شمال غرب القُدس من أجل تعديل مسار جدار الفصل العنصري (مركز أبحاث الأراضي 2012).

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة:

الحدود المكانية:

تقع منطقة الدراسة (قطنة، خربة أم اللحم، القبيبة، بيت عنان، بدو، بيت سوريك، بيت إكسا، النبي صموئيل، بيت إجزا، بيت دقو، الجيب، بيرنبالا، بيت حنينا البلد) إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، وتبعد هذه القرى مسافة 6.5-18 كم عن مركز مدينة القدس (أريج 2012)، وتعد هذه القرى تاريخياً سلة الغذاء الرئيسية لمدينة القدس المحتلة بحكم موقعها وإنتاجها الزراعي، ولا سيما أنها تشتهر بزيتونها وعنبها وخوخها وخضرواتها، وتبلغ مساحتها بحسب الإحصاءات الرسمية حوالي 79,462 دونماً (الفقيه 2011، الحكم المحلي 2020). وقد بلغ عدد سكان تلك القرى، بموجب التعداد السكاني الذي أُجري في عام2017 ما يقارب 44,163 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء 2018). وتم اختيار بلدة قطنة كحالة دراسية، حيث تشترك جميع هذه القرى في خصائص التخطيط الحضري مع بعض الاختلافات القليلة فيما بينها لخصوصية كل منها، وتم التركيز على بلدة قطنة نظراً لوقوعها في الجزء الغربي من قرى شمال غرب القدس ومن ثم تليها المناطق المحتلة عام 1967، ومرور خط الهدنة بأراضيها، وإحاطتها بالجدار من ثلاث جهات مما أدى إلى التأثير على مساحة أراضيها بشكل كبير.

أما بلدة قطنة فتقع على بعد 18 كم من مدينة القدس، وما يقارب 12 كم عن مدينة رام الله (بلدية قطنة 2019). يحدّها من الشرق بلدة بدو والقبيبة وبيت سوريك، ومن الشمال بلدة بيت عنان، ومن الغرب خربة أم اللحم وجزء من بيت عنان وبيت نوبا ونطاف وبيت ثول داخل الخط الأخضر، ومن الجنوب قرية العناب المهجرة وأبو غوش داخل الخط الأخضر (أنظر شكل رقم 1).

[2] الأراضي الواقعة تحت الإدارة والسيطرة الإسرائيلية الكاملة

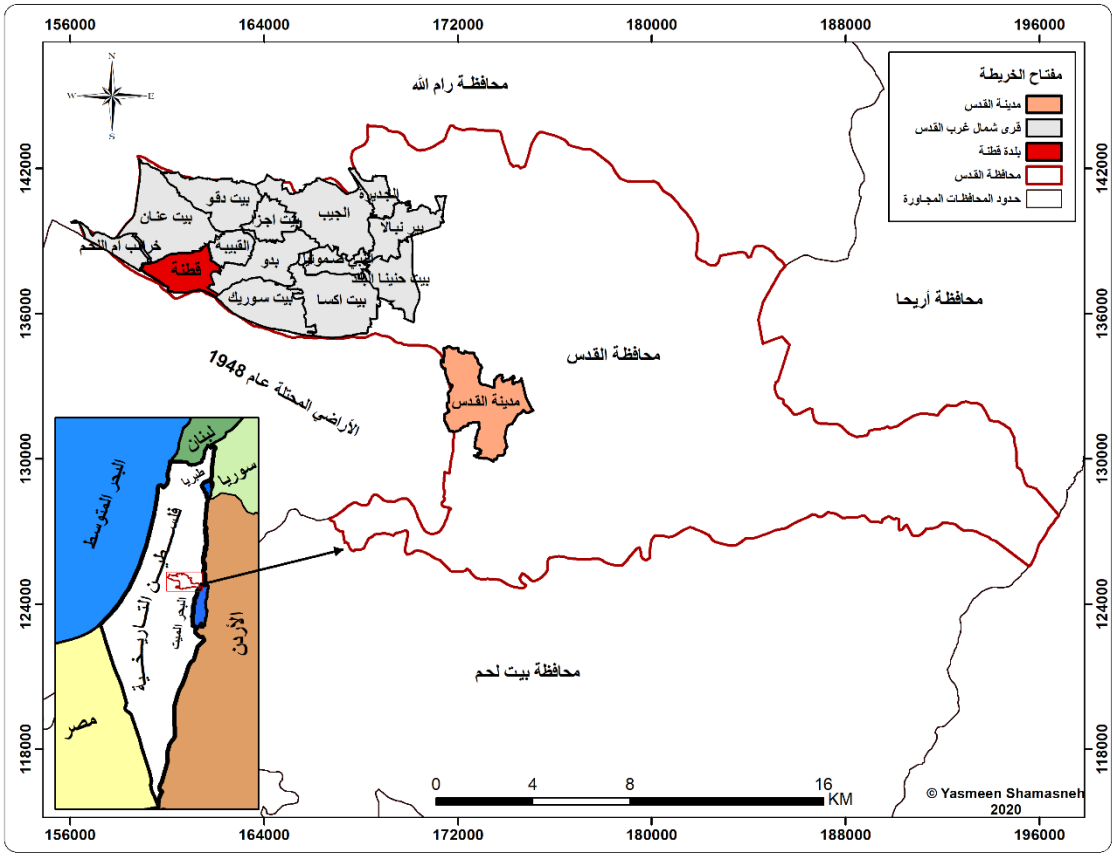

شكل (1) موقع قرى شمال غرب القدس ومنطقة الدراسة

المصدر: وزارة الحكم المحلي 2020، بتصرف الباحثة

تبلغ مساحة بلدة قطنة بحسب الإحصاءات الفلسطينية الرسمية بعد عام 1967م حوالي 3,946 دونم (بلدية قطنة 2019). أما سكان البلدة فبلغ عددهم بموجب التعداد السكاني الذي أجري عام2017 حوالي 7,074 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017). وقدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان البلدة لعام 2020 حوالي 7,396 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020).

الحدود الزمانية:

تتناول الدراسة أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري بلدة قطنة في الفترة الواقعة ما بين عامي 1993 و2018، وهي الفترة الممتدة ما بعد اتفاقية أوسلو والتي أثرت بشكل كبير على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة إلى يومنا هذا.

مشكلة الدراسة:

من خلال المشاهدات والملاحظات الميدانية لواقع منطقة الدراسة، ومن خلال مقارنتها بالمناطق الأخرى ذات التخطيط الحضري الممنهج كالمستوطنات مثلاً، لاحظت الباحثة مشكلة التخطيط العمراني والخدماتي فيها، والذي كان للاحتلال الإسرائيلي وسياساته المختلفة الاثر الأكبر فيه، وذلك من خلال إقامة المستوطنات وجدار الفصل العنصري على أرضي البلدة، وتصنيف المساحة الأكبر من أراضيها ضمن المناطق المصنفة (ج)، الأمر الذي أدى لخضوعها للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1993، والتي أدت لمنع البناء في المناطق المصنفة (ج)، وتوجيهه إلى المناطق المصنفة (ب)، وهذا ما نتج عنه إعاقة وعشوائية في عملية التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ضعف البنية التحتية وقلة الخدمات في المنطقة التي اصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات السكان فيها. بالإضافة لذلك، فقد أدى غياب السلطة الرقابية في المنطقة إلى انتشار العديد من المشاكل الاجتماعية والقانونية ومنها: ظاهرة انتشار المخدرات والسلاح والسيارات غير القانونية وغيرها.

أسئلة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على واقع التخطيط والعوامل المؤثرة فيه في بلدة قطنة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

أ. كيف تؤثر سياسات الإحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في بلدة قطنة؟

ب. كيف تتباين سياسة الإحتلال الإسرائيلي في التخطيط للأراضي التي يسكنها الصهاينة الإسرائيليون والأراضي الفلسطينية ذات التصنيف الجيوسياسي (ج) التي يسكنها الفلسطينيون؟

ج. ما مدى تطابق التخطيط الحضري والعمراني في المنطقة مع احتياجات سكان البلدة؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على ملاحظة الباحثة لواقع التخطيط في منطقة الدراسة تفترض أن:

- يعيق الاحتلال الاسرائيلي التخطيط الحضري في منطقة الدراسة من خلال ممارسة سياساته المختلفة فيها[3].
- تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة التمييز في التخطيط الحضري للمناطق التي يسكنها الفلسطينيون في المناطق المصنفة (ج) والمناطق التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون في المناطق المحتلة.
- يعاني التخطيط الحضري والعمراني في بلدة قطنة من ضعفه في تلبية احتياجات سكانها.

أهمية وأهداف الدراسة:

تعاني منطقة الدراسة من عشوائية وغياب التخطيط السليم فيها، وتكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى مشاكل في التخطيط الحضري في بلدة قطنة في ظل ندرة الدراسات المختصة بموضوع سياسات الاحتلال وأثرها على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة في الفترة الممتدة ما بين عامي 1993 و2018، وذلك بالاعتماد على بيانات محدثة وأكثر دقة وعلمية من الدراسات المتوفرة. والتي ستكون مرجع لبلدية قطنة وللباحثين والمخططين المهتمين بالتخطيط الحضري في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الدراسة والتقصي وعند الحديث عن السياسات الممارسة من قبل السلطات الإسرائيلية على أراضي منطقة الدراسة بعد اتفاق أوسلو عام 1993، وجدت الباحثة أن تلك السياسات هي استكمال واستمرار للسياسات الإسرائيلية المفروضة منذ حرب النكبة عام 1948 وحرب النكسة عام 1967، وبذلك فإن السياسات الإسرائيلية المطبقة ما بعد اتفاق أوسلو عام 1993 هي مخططات سابقة يتم تنفيذها حالياً، لذلك كان لا بد من دراسة السياسات الإسرائيلية الممارسة على أراضي البلدة منذ عام 1948.

[3] تصنيف المساحة الأكبر لأراضي منطقة الدراسة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج)، وإقامة المستوطنات وجدار الفصل العنصري على أراضي المنطقة.

إذ **تهدف** الدراسة إلى بيان تأثير سياسات وقوانين الاحتلال المختلفة المتتالية والمستمرة على أراضي بلدة قطنة والتخطيط الحضري فيها منذ حرب النكبة عام 1948، بالإضافة للسياسات والقوانين المنبثقة عن اتفاق أوسلو عام 1993 حتى عام 2018. ومن ثم توضيح الآثار الناجمة عن تلك القوانين والسياسات المطبقة على أراضيها والتي عملت على تقييد التخطيط الحضري وإفشاله وحرمان البلدة من مشاريع التنمية المختلفة، وما نتج عن ذلك من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية وتغير في استخدامات الأراضي وعشوائية المظهر العام. وأخيراً تسليط الضوء على سياسة التمييز التي تتتبعها الإدارة المدنية الإسرائيلية في التخطيط للمناطق التي يسكنها الصهاينة الإسرائيليون ومنطقة الدراسة التي يسكنها الفلسطينيون وما لذلك من آثار على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية فيها.

.

مناهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها، تم استخدام المناهج والأدوات التالية:

المنهج التاريخي: حيث تم استخدامه لمراجعة الدراسات والأدبيات والأبحاث التي تناولت موضوع التخطيط الحضري والعمراني والتنمية في فلسطين في ظل الأنظمة السياسية والإدارات المختلفة التي توالت عليها عبر الزمن، بدءاً بفترة الحكم العثماني، مروراً بفترة الانتداب البريطاني، من ثم الحكم الأردني، ثم فترة الإحتلال الإسرائيلي، وانتهاءً بفترة السلطة الفلسطينية. ومن الأدوات التي تم استخدامها في هذا المنهج: المصادر المكتبية المتمثلة في كل من الكتب، والأوراق البحثية العلمية المنشورة وغير المنشورة مثل منشورات وبيانات بلدية قطنة، وكذلك الأوراق البحثية والعلمية المنشورة من قبل المؤسسات الفلسطينية الرسمية كوزارة الحكم المحلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمنظمات العالمية كالأمم المتحدة والأفراد في كافة مراكز الأبحاث والجامعات.

المنهج الإيضاحي (الوصفي): استُخدم **المنهج الوصفي** في الحديث عن منطقة الدراسة وخصائصها الجغرافية الطبيعية والبشرية، ووصف الواقع الحالي لعملية التخطيط الحضري فيها وكيفية إدارتها على المستوى المحلي. أما **الأسلوب التحليلي** فاستخدم في تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بأعداد السكان. وتحليل أثر سياسات الإحتلال على عملية التخطيط في منطقة الدراسة. وكذلك تحليل **الصور الجوية والخرائط** الممثلة لمنطقة الدراسة ما بين عام 1948 و2018، وذلك بالاعتماد على تقنية

نظم المعلومات الجغرافية (GIS) باستخدام برنامج (Arc Map 10.5)، حيث تم استخدام هذه الأداة في مقارنة حدود منطقة الدراسة قبل وبعد الإحتلال الإسرائيلي وتطبيقه لسياساته المختلفة على أراضيها، واستخراج مساحات الأراضي والمباني والمناطق الزراعية من الخرائط المعالجة وإنتاج جداول منها، وتحليل أثر ذلك التغير على التخطيط الحضري فيها. كما تم تطبيق خريطة حدود منطقة الدراسة على صورة جوية للمنطقة والتي استخدمت في تحليل التوجه العمراني واستعمالات الأراضي في المنطقة.

كذلك تم الاستعانة **بخرائط مسح فلسطين** الموجودة على الموقع الالكتروني (**Palestine Open Maps**)، وذلك من خلال استخدام خرائط تعود لفترة الأربعينات، تم الاعتماد عليها في دراسة استعمالات الأراضي في منطقة الدراسة آنذاك. ووجبت الإشارة إلى أنه من العقبات التي واجهت الباحثة عدم وجود ملفات وبيانات صادرة عن مؤسسات حكومية ورسمية واضحة تُعنى في هذا المجال، والبيانات التي استخدمت تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة شؤون الجدار والاستيطان وبلدية قطنة وبعض المؤسسات غير الرسمية؛ مما أدى حدوث إزاحة بسيطة في الملفات الحيزية (Shape file) والصور الجوية المستخدمة من أجل انتاج الخرائط في برنامج (GIS).

المنهج الميداني والمنهج المقارن: وذلك بالاعتماد على **الملاحظة والمشاهدة الميدانية والتصوير الفوتوغرافي** والصور الجوية لعمل مقارنة بين تخطيط المناطق المحتلة عام 1967 التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون، وبين المناطق المصنفة جيوسياسياً (ج) التي يسكنها الفلسطينيون. حيث تم استخدام الصور الفوتوغرافية في رصد حالة المباني والطرق والمساحات الخضراء والخدمات العامة في المناطق المحتلة وكذلك في منطقة الدراسة.

بالإضافة إلى **المقابلات الشخصية** مع بعض المسؤولين في البلدية والمهندسين والمخططين وأصحاب الخبرة من كبار السن في البلدة. وذلك بطرح عدة أسئلة متعلقة بالجوانب التخطيطية والاقتصادية، والاجتماعية، لمعرفة أثر الإحتلال الإسرائيلي على التخطيط والتغيرات التي طرأت على بلدة قطنة.

المنهج الاستقرائي: المتمثل في استقراء المستقبل لمنطقة الدراسة بناءً على المعلومات المتوفرة والمخططات الهيكلية والنتائج التي ستخلص إليها الدراسة، ووضع بعض التوصيات الخاصة بالمنطقة والتي من شأنها أن تسلط الضوء على السياسات الإسرائيلية الحالية والمستقبلية وزيادة الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية عملية التخطيط السليم للمنطقة (أنظر شكل رقم 2).

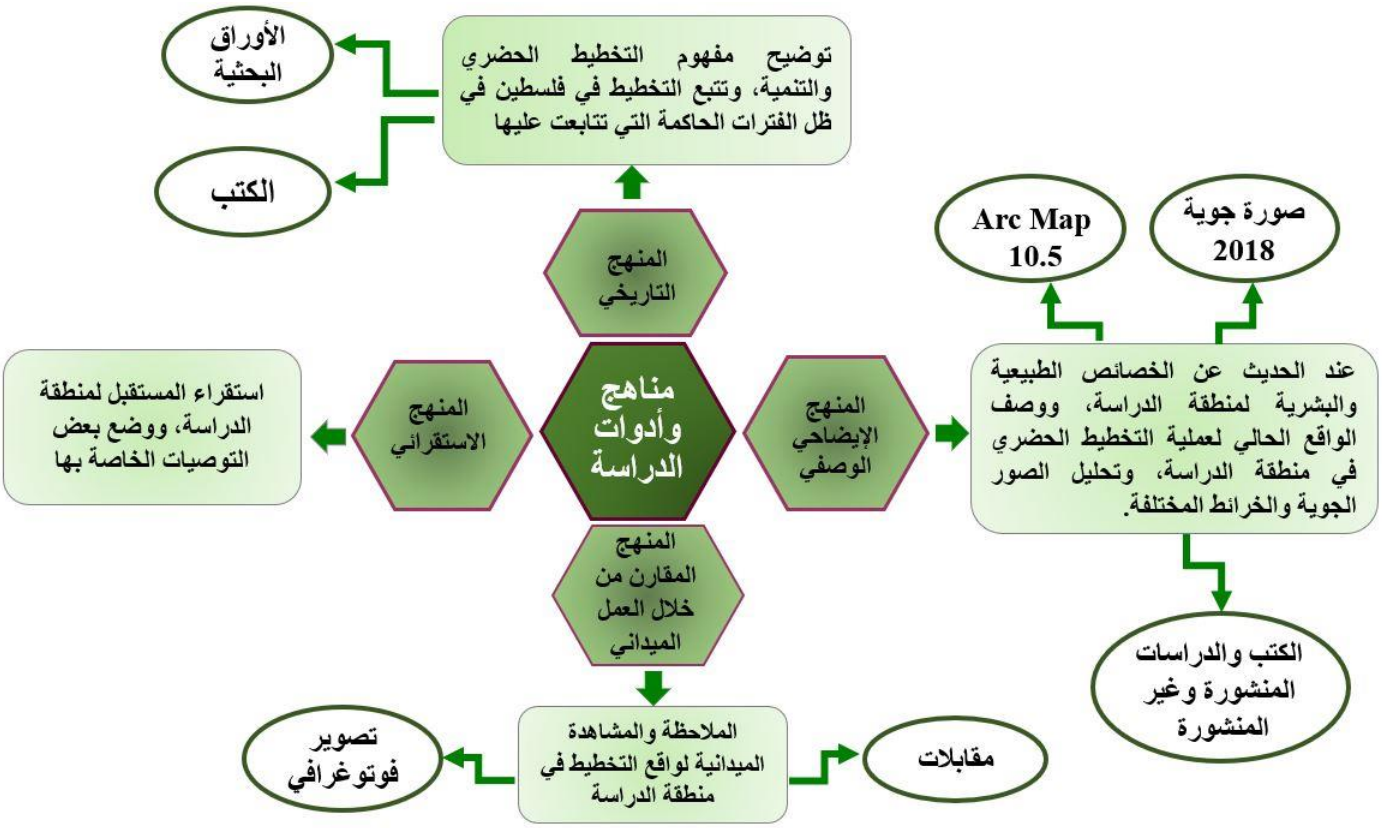

شكل (2): مناهج وأدوات الدراسة

محددات الدراسة:

واجهت الدراسة محددات عديدة أهمها:

1. قلة البيانات المتوفرة الخاصة بمنطقة الدراسة وعدم التمكن من الحصول على صورة جوية حديثة للمنطقة لتتبع التغيرات في استعمالات الأراضي.

2. تضارب البيانات واختلافها من مصدر لآخر، والبيانات التي استخدمت تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة شؤون الجدار والاستيطان وبلدية قطنة وبعض المؤسسات غير الرسمية؛ مما أدى حدوث إلى إزاحة بسيطة في الملفات الحيزية (Shape file) والصور الجوية المستخدمة من أجل انتاج الخرائط وذلك بالاعتماد على تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) باستخدام برنامج (Arc Map 10.5).

3. عدم تعاون المؤسسات الرسمية والحكومية في تزويد الباحثة في البيانات اللازمة وخاصة في ظل الإغلاقات الناتجة عن جائحة كورونا.

4. صعوبة الوصول إلى الداخل المحتل من أجل التصوير الفوتوغرافي اللازم لعملية المقارنة لتوضيح سياسة التمييز التي تنتهجها الإدارة المدنية الإسرائيلية للمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون ومنطقة الدراسة التي يسكنها الفلسطينيون.

الفصل الثاني

الإطـــــار النظـــري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطـــار النظـري والدراسات السابقة

الإطار النظري

لفهم موضوع الدراسة بشكل أوسع، كان لا بد من التطرق لعدد من الدراسات السابقة والتي من خلالها يمكننا فهم بعض المصطلحات والموضوعات التي تتناولها الدراسة، كتوضيح مفهوم السياسة وأهدافها، والتخطيط، والتخطيط المكاني، والتخطيط الحضري، والتنمية، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، وأهمية وأهداف التخطيط، والعوامل المؤثرة في التخطيط ومعيقات التنمية، ومستويات التخطيط، وأخيراً عرض تجارب بعض دول العالم العربية والأجنبية في التخطيط.

مفهوم السياسة وأهدافها

تستخدم كلمة سياسة للدلالة على تسيير أمور أي جماعة بشرية وقيادتها ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، بما في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات، أي أنه يمكن تعريف السياسة بأنها الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية (مطر 2018). والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، وبالتالي السلطة هي التي تحدد من الذي يحصل على المصادر والموارد المحدودة ومتى وكيف، أي أنه يتم دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة، وبذلك تمتاز السياسة بأنها عامة وتحتكر وسائل الإكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية. أما الشيوعيون فقد عرّفوها بأنها: دراسة العلاقات بين الطبقات. بينما عرّفها الواقعيون بأنها: فن الممكن ويقصد به الخضوع للواقع السياسي وعدم تغييره بناءً على حسابات القوة والمصلحة (مطر 2018). وقد عرّفها سقراط الفيلسوف اليوناني بأنها: "فن الحكم". بينما عرّفها أفلاطون بأنها: "فن تربية الأفراد في حياة جماعية مشتركة، وهي عناية بشؤون الجماعة، أو فن حكم الأفراد برضاهم". أما ميكافيلي فقد عرّف السياسة بأنها: "فن الإبقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك". ويرى دزرائيلي رئيس وزراء إنجلترا (1804-1881م): "إنّ السياسة هي فن حكم البشر عن طريق خداعهم" (دربال 2014، مطر 2018).

وبهذا نجد أن مفهوم السياسة كغيره من المفاهيم الفكرية، يختلف حسب العقيدة والمبدأ والنظرية التي يُستفاد منها أو التي يُعتمد عليها، لذا فقد عُرفت السياسة بتعاريف عديدة، وفُهمت بصور وأشكال مختلفة. وبشكل عام تشمل السياسة الشئون التي تهم الجماعة الإنسانية كافة، وقد تطور استخدام هذه الكلمة منذ القرن الثالث عشر إلى أن أصبحت تتناول كل ما يتعلق بالشؤون العامة، وحكم الدولة وإدارة العلاقات الداخلية والخارجية، والمشاركة والممارسة السياسية.

وهكذا يتضح أن السياسة تعني تحمل المسؤولية لتحقيق الإصلاح بين الناس بإصدار الاوامر والنواهي، فالسياسة ليست غاية بحد ذاتها وانما هي وسيلة للنهوض بالمجتمع وإصلاحه من عدة جوانب. ومن هنا لا بد من التطرق لبعض أهداف ووظائف السياسة منها:

1. تحقيق الخير العام: هو من أهم أهداف الممارسة السياسية ويشمل هذا الهدف تحقيق الأمن والسلامة للفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهيتهم. وقد اجتهد الفلاسفة الإغريق في البحث عن الدولة المثالية، إذ أن الهدف من التنظيم هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة وبلوغ أفضل حياة ممكنة.

2. الوصول للسلطة: والسلطة هي من أشكال القوة والسيطرة، فالأفراد والأحزاب السياسية والسياسيون جميعهم يسعون للسلطة عبر الوسائل المشروعة. وغالباً ما تكون المبادئ السياسية قائمة على أسس الرغبة في خدمة الشعب، ولكن شهوة الحكم تغلب على ذلك فتصبح هي الهدف الأساسي.

3. تحقيق المصالح المشتركة: فهذه المصالح تتضمن مصالح الشعوب والأحزاب السياسية والحكومات المتنافسة والمتصارعة وعلاقات التعاون بينها.

4. تحقيق السلام والوئام والوفاق: تهدف الممارسة السياسية إلى الوفاق والنظام وضبط سلوك الأفراد من أجل الاستقرار والتركيز على مقومات السلام والتآلف والتآخي كاللغة والدين والتقاليد والأرض والتاريخ المشترك. وعلى الصعيد الدولي تهدف الممارسة السياسية إلى إقامة علاقات ودية بين الدول وزيادة روابط التعاون عبر الاتفاقيات والمواثيق.

5. تحقيق الازدهار والتنمية: إن استمرارية الحياة تتطلب تقدمها وازدهارها للأفراد والجماعات وذلك من خلال الخدمات والتسهيلات المادية والمعنوية وتحسين أداء الأفراد والمؤسسات واعتماد التنظيم الاجتماعي الملائم لهم، كالديمقراطية التي تتيح للأغلبية فرص العمل والتعليم والتقدم ورفع المستوي المعيشي. وعلي المستوي الخارجي فإن التعاون المطرد بين الدول يساعد الممارسة السياسية في تحقيق نمو الدول وتجاوز الفقر والمرض والجهل والتخلف (إبراهيم 2019).

بناء على ما سبق تجدر الإشارة إلى أن السلطة تسعى من خلال السياسة إلى تطوير وتنمية المجتمع الذي تحكمه، ولكن هذا يختلف في ظل وجود سلطة احتلالية تعمل على استغلال المنطقة المحتلة

لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب المجتمع المحتل كما هو الحال في منطقة الدراسة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

مفهوم التخطيط Planning

لقد مارست البشرية التخطيط كمجهود فكري منذ الأزل، فهو نشاط مورس بالفطرة وعرفته الانسانية في عصور ما قبل التاريخ منذ أن أصبح الإنسان قادراً على صنع أدواته حيث كان يخطط ليحصل على حاجاته الأساسية من مأكل ومسكن وملبس بأدوات بسيطة بدائية، وحتى اختراع الكتابة عام 3500 ق.م تقريباً، وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط في شكله البدائي اقترن بالحضارات القديمة والتي نشأت في وادي النيل وبلاد ما بين النهرين وفي مواقع أخرى من العالم مثل وادي السند والكنج في الهند، وحضارة نهري هوانجهو واليانجتسي في الصين، ولم يكن بمقدور هذه الحضارات العظيمة الصمود والتقدم عبر آلاف السنين دون ممارسة التخطيط المنظم والتي ما زالت آثارها شاهدة على ذلك حتى يومنا هذا (الكلالدة 2020).

نال التخطيط اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين الذين اعتبروه علم وفن؛ ولذلك ظهرت له مفاهيم وتعريفات عديدة. فقد كان عالم الاقتصاد النرويجي كريستيان شونهيدر أول من استخدم مصطلح التخطيط الاقتصادي وذلك قبل مئتي عام بهدف معالجة الأزمة الاقتصادية في ذلك الحين، وقد عرّف علماء الاقتصاد التخطيط على أنه: أسلوب علمي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية أو المتوقعة وتوزيع الموارد للمجتمع، وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة خلال فترة زمنية معينة، تعمل على زيادة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات والموارد والمحددات الحالية او المستقبلية سواء كانت طبيعية أو بشرية (طلبة والمرسي 2011).

ويتضح من التعريف السابق أن الهدف من التخطيط الاقتصادي يركز على إدارة قطاعات الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة السكان اقتصادياً بشكل مباشر واجتماعياً بشكل غير مباشر. وقد أشار الباحث المبعوث إلى أن علماء الاقتصاد كانوا متأثرين بالاقتصاد في تعريفهم للتخطيط، إذ أن الهدف من التخطيط كان رفع مستوى المعيشة اقتصادياً، أكثر منه اجتماعياً (المبعوث 2013).

بينما كان تعريف علماء الاجتماع للتخطيط بأنه: الإعداد المسبق للشيء وتنفيذه، وذلك وفق الأهداف المبرمجة، ويكون التنفيذ من خلال مراحل تنفيذية وزمنية (عويس 2017). وقد عرفه عالم الاجتماع الأمريكي هايمز بأنه: تغيير اجتماعي مقصود يتم في ميدان حافل بالقيم الاجتماعية المتعارضة،

وهو عملية إرادية تفاعلية تشمل على الاستقصاء والإتقان والعمل من أجل الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم المرجوة (المبعوث 2013). بينما عرفته عالمة الاجتماع الأمريكية آدمز بأنه: المحاولة الواعية للتوجيه الذكي للتغير الاجتماعي، للوصول إلى التغيير الاجتماعي المنشود الذي يهدف إلى تحسين أحوال المجتمعات وتحقيق كافة سبل الرفاهية لأبنائها (صقر 2018).

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن التخطيط الاجتماعي يركز على تحقيق الاهداف الاجتماعية وتحسين نوعية حياة المواطن نفسه وعلاقات المواطنين وقيمهم بشكل مباشر، وتحقيق أهداف اقتصادية بشكل غير مباشر على خلاف التخطيط الاقتصادي.

أما المفهوم العام للتخطيط فقد عرّفه البديري (2002) بأنه: جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين. واتفق كلا من صعب (2009) وعويس (2017) على تعريف التخطيط بأنه: "عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، من خلال مجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع بأقل كلفة وأعلى مردود، وهو عملية متغيرة باستمرار بتغير الزمن وظروف البيئة. أما أبو حلو (2014) فقد توصل إلى تعريف مبسط لمفهوم التخطيط وعرّفه على أنه: التفكير المنطقي والعقلاني الذي يمارس من خلال الجميع وعلى كافة المستويات، والذي يقوم على تصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، يُطمح الوصول اليها، ويتطلب تحقيق ذلك التفكير وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة لنجاحها، والذي تتعدد صفاته بتعدد مستوياته وقطاعاته.

ومما سبق نجد أنه كان هناك اتفاق بين الباحثين على أن التخطيط نشاط إنساني أساسي، وخيار عقلاني موجه للعمل المستقبلي ووسيلة لحل المشكلات. وبناء على التعريفات السابقة لمفهوم التخطيط يمكننا أن نُعرف التخطيط على أنه: عملية منظمة تقوم على التفكير والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل بناءً على دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في الوقت الحاضر، وتحديد كيفية استغلالها وتوجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة خلال فترة زمنية ومكانية محددة.

ومن هنا نستنتج أن مفهوم التخطيط يتباين من إنسان إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، بل ومن نظام إلى آخر ومن مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، أي أن الخطة قد تصلح لزمان او مكان دون غيره؛ وذلك تبعاً للهدف المراد من عملية التخطيط وتبعا للموارد المتاحة والظروف في ذلك الزمان أو المكان؛ ولهذا لا يوجد تعريف وشكل محدد لمصطلح التخطيط. على الرغم من إجماع الباحثين والعلماء على مضمون عملية التخطيط واتفاقهم على أن عملية التخطيط تمر بثلاث مراحل: مرحلة

تحديد الأهداف المنشودة، مرحلة اختيار أسلوب استغلال الموارد المتاحة، ومرحلة التنفيذ (عناني 2006).

وبالتالي نستدل على أن التخطيط له أنواع ونماذج مختلفة بناء على الهدف المراد منه، ويعد التخطيط المكاني واحد من أهم مجالات التخطيط اللازمة لعملية التنمية التي تسعى لها البشرية جمعاء.

التخطيط المكاني

دفعت الثورة الصناعية والعولمة والنمو السكاني المتزايد وزيادة التحضر واستهلاك الموارد الطبيعية الباحثين والمخططين للبحث عن تخطيط شامل يحقق التكامل والتبادل والتوزان في النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام البيئي وهو ما أطلق عليه مصطلح التخطيط المكاني.

تعددت تعريفات الباحثين لمصطلح التخطيط المكاني. وكان أهمها تعريف التخطيط المكاني الذي ورد في ميثاق المجلس الإقليمي الأوروبي والذي اعتمد في عام 1983 من قبل المؤتمر الأوروبي للوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقليمي (CEMAT) والذي ينص على أن: التخطيط المكاني هو التعبير الجغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع، وهو في نفس الوقت ضوابط علمية، وأسلوب إدارة سياسة شاملة ومتعددة الاختصاصات موجهة نحو تنمية إقليمية متوازنة وتنظيم الفضاءات وفقًا لاستراتيجية متكاملة (طلبة والمرسي 2011، Najjar 2013).

وبالتالي فإن المؤتمر الأوروبي قام بإدراج مصطلح استخدام الأراضي ومصطلح التخطيط الإقليمي وتضمينهما تحت مفهوم "التخطيط المكاني". ويشير Najjar (2013) إلى أن مفهوم التخطيط المكاني لا يحمل المصطلح نفسه في كل دول العالم، فمثلا أوروبا تعتمد مصطلح "التخطيط المكاني"، بينما كلاً من كندا والولايات المتحدة تعتمد مصطلح التخطيط الحضري كمرادف للتخطيط المكاني.

واتفق كل من طلبة والمرسي (2011) وعبد الهادي (2015) على تعريف التخطيط المكاني بأنه: مجموعة من الأساليب والإجراءات المستخدمة في التأثير على توزيع السكان والأنشطة في الفضاءات بمقاييس متعددة، ويشمل التخطيط المكاني جميع مستويات التخطيط لاستخدام الأراضي بما في ذلك التخطيط الحضري، والتخطيط الاقليمي، والخطط المكانية الوطنية والمستويات الدولية.

ومن التعريفات السابقة نستدل على أن التخطيط المكاني هو تعبير جغرافي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهو عبارة عن استراتيجية شاملة تهدف إلى تنمية متوازنة داخل

الفضاء من أجل تطوير وتنظيم ذلك الفضاء وتحقيق الرفاهية وتحسين ظروف المعيشة لكافة الأفراد فيه على مدى طويل الأجل. وبالتالي فإن التخطيط المكاني هو تخطيط أوسع وأشمل من التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي وتخطيط استخدامات الاراضي التقليدي الذي يعرف بأنه "عملية تقييم منهجي للموارد الرئيسية (الأراضي والمياه)، وبدائل لاستخدام الأراضي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية من أجل اختيار الخيارات المثلي لاستخدام الأراضي وتطبيقها" (Metternicht 2017). ويشير Najjar (2013) إلى أنه في الماضي كانت الموضوعات المهمة (مثل الثقافة) مهملة في التخطيط، لكنها حظيت باهتمام أكبر من متخصصي التخطيط في فترة العولمة وزيادة المنافسة الحضرية، ووسع التخطيط المكاني نطاقاته تدريجياً للتعامل مع التغيرات الديناميكية للمجتمعات والموارد والتقنيات والبيئة، ويأخذ العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الاعتبار عند اتخاذ قرار تنمية وتطوير الفضاء المقصود.

وبهذا فإن التخطيط المكاني يقوم على تخطيط استخدام الأراضي والتخطيط الحضري والإقليمي والنقل والتخطيط البيئي، بما في ذلك التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. ويتم التخطيط المكاني على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.

التخطيط الحضري

يُعد التخطيط الحضري من المفاهيم المستحدثة في العلوم المعاصرة، تتقاسمه عدة من الاختصاصات العلمية والمعرفية كالجغرافيا، وعلم الاجتماع الحضري، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والتهيئة العمرانية، وغيرها. وقد كان للتزايد السكاني السريع وما تبعه من نمو عمراني كبير والذي شهدته المجتمعات الحضرية وما نتج عنها من مشكلات، الأثر الأكبر في تبلور هذا المفهوم وتطوره، حيث ظهر مفهوم التخطيط الحضري بصورة علمية في فرنسا تزامنا مع الثورة الصناعية في اوائل القرن العشرين (مهور باشا 2015).

ويعرف كيبل التخطيط الحضري بأنه: عملية إبداعية موضوعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الانسانية وتسهيل مهامها، بحيث يحقق قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة، وبما يكفل لهم العيش بسلام وأمان، بينما عرفه ميرسون بأنه تصور الحياة المستقبلية وانه يربط بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل (قديد والجزراوي 2015). وعرفه لويس كيب بأنه: بأنه علم وفن يتجلى في استخدام الأرض (مهور باشا

2015). أما تومي (2009) فقد عرّفه بأنه: عملية للتغيير الاجتماعي ضمن إستراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية.

أما التعريف الحديث للتخطيط الحضري فقد عرفه مهور باشا (2015) بأنه: عملية مستمرة من الإجراءات للسيطرة على النظام الحضري، وأنه من خلال مراقبة التأثيرات يمكن الاطلاع إلى أي مدى كانت السيطرة فعّالة وإلى أي مدى ستحتاج فيه إلى تحولات لاحقة. واتفق قديد والجزراوي (2015) وطلبة والمرسي (2011) على أن عملية التخطيط الحضري عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد وهي تمثل استراتيجية ذات غايات وأهداف كبيرة ومتنوعة، فهي تمتد في جذورها لتشمل كافة جوانب الحياة بكل ما فيها من قيم وعادات وسلوك وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني، ويهدف التخطيط الحضري إلى تحقيق المتطلبات المختلفة للسكان للوصول بهم إلى مجتمع أفضل. هذا وأشار طه (2017) إلى أن عملية التخطيط الحضري تتمثل في تطبيق الأساليب العلمية في صناعة السياسة، ويشمل هذا التخطيط ثلاثة أبعاد تتمثل في البعد المعماري والتصميم المدني والتجميل المعماري، ويعد التخطيط الحضري بمثابة الشكل النهائي للمباني وطرق المواصلات والمراكز الصناعية والتجارية والمتنزهات وجميع العناصر الخاصة في البيئة الحضرية ليصبح أكثر فاعلية وملائمة للجميع.

وأضاف طلبة والمرسي (2011) بأن البعض يعتبر أن التخطيط الإقليمي يشابه التخطيط الحضري إلا أن التخطيط الإقليمي يشمل مناطق أوسع من التخطيط العمراني والحضري، وهو يسعى إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية وتنظيمها وإيجاد حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل التضخم السكاني والعشوائيات وأزمات المرور وتنظيم الحركة بين السكان والخدمات. وأشار كل من تومي (2009) وعويس (2017) إلى أن التخطيط الحضري يتناول شقين أساسين: الأول وقائي والثاني علاجي ويتم ذلك بإعادة تنظيم الخدمات القائمة فعلاً وإنشاء خدمات جديدة تتفق واحتياجات المجتمع. هذا ويركز التخطيط الحضري على أربع مجالات رئيسية متمثلة: بالتنمية السكنية، والتجارية، والنقل والمواصلات، والمرافق والخدمات (جاد الرب وصباح 2016).

بناء على التعريفات السابقة فيمكننا تعريف التخطيط الحضري بأنه: علم واسع يهتم بتصميم وتنظيم الفضاء والأنشطة الحضرية فيه، حيث يقوم بدراسة كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والعمرانية والبنية التحتية في المناطق الحضرية في الحاضر والمستقبل عند رسم السياسات وتنفيذها، بالإضافة لذلك فهو يسعى لمعالجة المشكلات الناتجة عن النمو السكاني والعمراني، ووضع خطط وتصورات مستقبلية لضمان تحقيق التنمية والحصول على مجتمع أفضل، وبالتالي فإن التخطيط الحضري بمفهومه الحديث مستدام التوجهات.

أهمية وأهداف التخطيط:

ويركز التخطيط على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية ذات الأهمية في تحقيق نهضة وتطور في المكان المخطط له، ومن هذه الأهداف ما يتعلق بالإنسان ومنها ما يتعلق بالمكان والعمران، ومنها ما يتعلق بالثروات ومنها ما يتعلق بالزمن. فاتفق الباحثون على إن الهدف الرئيس من التخطيط هو تحقيق التنمية، وأجمع كل من الحمادنة (2018) والعناني (2006) وعبد الله (2012) على أن من أهداف التخطيط زيادة الإنتاج والاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات من الناحية الكمية وتحسينه من الناحية النوعية، وتحقيق معدل نمو اقتصادي عالي وذلك لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ورفاهيتهم. ووفقاً لرابطة التخطيط الامريكية، فان الهدف من التخطيط هو: تعزيز رفاه الناس ومجتمعاتهم المحلية عن طريق تهيئه بيئات ملائمة ومنصفه وصحية وفعالة وجذابة للأجيال الحالية والمقبلة وتعزيز التنمية المستدامة (Najjar 2013).

وأشار العناني (2006) إلى أن التخطيط يساعد على اختيار اسلوب التنفيذ الأنسب وفقا لظروف المكان وإمكانياته. ومن خلال التخطيط يمكننا تحديد أفضل لحاجات السكان والمجتمع ومتطلباتهم، وبالتالي تطوير وتعديل أساليب العمل وزيادة الإنتاج أو تخفيضه، ويقلل التخطيط السليم من الأخطاء بجميع أشكالها وعلى كافة المستويات لأنه أسلوب يقوم على التروي والموضوعية في صنع القرارات. وكذلك يمكن التخطيط من تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والعمرانية القائمة، والتنبؤ بالمشكلات المستقبلية ووضع الحلول الموضوعية المناسبة لها. بينما أشار الحمادنة (2018) أن من الأهداف التي يسعى التخطيط لتحقيقها هو فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية لتقليل الضوضاء والتلوث الناجم عنها التي أصبحت تعاني منه معظم المناطق الصناعية، هذا ويهدف التخطيط إلى تحقيق التوازن والعدالة في توزيع المشروعات الواردة في الخطة على أقاليم الدولة المختلفة أو قطاعات الإنتاج المتباينة كل حسب ظروفه واحتياجاته وامكانياته واهدافه. بالإضافة إلى اختصار رحلة السفر من موقع السكن إلى مكان العمل وذلك من خلال مد الطرق والشوارع المناسبة وتسيير وسائل النقل والمواصلات المختلفة وتقليل أجورها وتحقيق التكامل والتعاون بينها في منطقة الدراسة. وأضاف Najjar (2013) وعبد الله (2012) من أهداف وأهمية التخطيط بأنه يكفل استخدام الموارد (الأراضي والمياه) بكفاءة لتلبيه احتياجات الناس والبيئة والتوظيف السليم للموارد البشرية. ومن أهداف التخطيط التي تتعلق بالمكان والعمران تجميل وتنسيق الفضاء عن طريق اتخاذ طابع خاص للمباني او عن طريق اتخاذ إجراءات معينة من شانها ألا توجد نوعا من التنافر بين المباني وخلق نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري ومعماري مميز (حمادنة 2018).

فيمكن القول بان الدور الأساسي للتخطيط هو تحسين رفاهية الناس ومجتمعاتهم المحلية من خلال إيجاد أماكن أكثر ملاءمة وانصافاً وصحية وكفاءة وجاذبية للأجيال الحالية والمقبلة. وقد أصبح التخطيط مؤخراً مفتاح النجاح نحو المستقبل وتحقيق الأهداف والتنمية في المجتمعات والدول على اختلاف نظمها السياسية، ويتناول مختلف المشاكل والعقبات التي تعترضها نحو الوصول إلى مستوى أفضل مهما اختلفت في تقدمها أو تخلفها.

التنمية

كما أسلفنا فإن من أهم أهداف التخطيط تحقيق التنمية في الفضاء المقصود، ومن هنا كان لا بد لنا من تعريف التنمية ومناقشة تطورها ومفهومها.

يمثل المفهوم العام للتنمية: العملية التي ينمو فيها شخص ما أو شيء ما ليصبح أكثر تقدمًا، والتقدم يعني الدخول إلى حيز جديد من الإنجاز، والإنشاء الجديد لشيء ما (بدر 2019). ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التطور والنهضة والحضارة، وتشكل التنمية الرافعة التي تنطلق منها الشعوب في بناء حضارتها ونهضتها. وهو مفهوم ذو صبغة تطوريّة، وهو من أكثر المفاهيم قدرة على التغير لارتباطه بالتطور الانساني وبداية كانت تشمل التنمية الاقتصادية ثم التنمية الانسانية ثم الشاملة ومن ثم المستدامة (وطفة 2019).

نشأت التنمية منذ القدم مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ اهتمام الباحثين والمختصين إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لما نتج عن هذه الحروب من آثار مدمرة على الشعوب. ولكن كانت اهتمامات التنمية في فترة الخمسينيات والستينيات في كل الدول هي تحقيق التنمية الاقتصادية التي عرّفها حجيلة ورفيقة على أنها: تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال تنمية وتطوير المهارات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وهي العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (حجيلة ورفيقة 2016). وكانت الأمم المتحدة قد اصدرت عام 1956م تعريفاً **للتنمية** بانها: جملة من العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الامة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي (وطفة 2019). بينما عرفها أبو النصر (2017) فيما بعد بأنها: عملية حضارية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث

نتيجة لتتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة في المجتمع، من اجل نقل مجتمعهم من الحالة السلبية للحالة الايجابية عن طريق إحداث تغييرات ايجابية في قطاعات العمل المختلفة وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع، وذلك من خلال الافراد او الجماعات او المؤسسات والمنظمات. وأضاف عبد الهادي (2015) بأن التنمية هي عملية الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من واقع معين إلى وضع أفضل، واستغلال الطاقات الموجودة والكامنة وتوظيفها لتحقيق تطلعات وأهداف المجتمع المستقبلية. ومن هذه التعريفات يُلاحظ أن هدف التنمية كان آنذاك هو تحقيق أهداف اقتصادية فقط مثل النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل ومتوسط نصيب الفرد، ورفع إنتاجية قطاعات الإنتاج القائمة وتسريع الانتاج وعمليات الاستثمار.

لم تأخذ التنمية بمفهومها الاقتصادي الذي كان له آثار سلبية على المجتمع أهمية كبيرة من قبل الباحثين. إلا أنه في عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نمواً سريعاً في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، وكان لابد من البحث عن تنمية تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية، مما أدى إلى تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي فقط، مهمشا الجوانب الأخرى إلى مفهوم يركز على النمو والنهوض بالإنسان وجميع مناحي الحياة (حجيلة ورفيقة 2016، فاكية 2013). وهذا ما تدعوا إليه التنمية البشرية الشاملة التي لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً ريادياً في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدأ البرنامج في إصدارها اعتباراً من عام 1990 (بوبيبه 2013)**.** إذ عرَّف البرنامج **التنمية البشرية** بأنها: عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات قابلة للتغير بمرور الزمن وهي تشمل على أمور رئيسية متمثلة بأن يعيش الإنسان حياة صحية وطويلة والحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق (حجيلة ورفيقة 2016). وأضاف Nayak (2008) أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد وتتراوح الخيارات الإضافية بين الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الإبداع والإنتاجية والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان. هذا وقد عرفها المصري (2015) بأنها: عملية وضع خطط مسبقة مبنية على أسس علمية تهدف إلى تحقيق الأفضل لجميع جوانب الحياة، وتركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية.

وبهذا أصبح الإنسان ورفاهيته أساس التنمية ليس فقط العمل والإنتاج، وأن الإنسان هو غاية التنمية وليس وسيلة لها. وذلك لأن التأثير الاجتماعي في التنمية البشرية أكبر من التأثير الاقتصادي.

يمكننا الاستنتاج من التعريفات السابقة إلى أن التنمية هي في الأساس عملية تغيير حضاري تستهدف النهوض بالمجتمع إلى وضع أفضل مما هو عليه في كافة جوانب النشاط الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، من خلال توظيف كل موارد المجتمع المادية والبشرية والطبيعية بقصد تحسين مستوى حياة الفرد والمجتمع وتحقيق رفاهيته وفق تخطيط علمي مدروس.

وبمرور الوقت واستمرار عمليات التنمية في العالم وفي ظل الضغوط المتزايدة على الموارد المتاحة فيه، وإهمال التنمية للجوانب البيئية طول السنوات الماضية، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، فكان لا بد من البحث عن فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، ونتج عن الجهود الدولية تبلور مفهوم جديد للتنمية يعرف **بالتنمية المستدامة** (أبو زنط وغنيم 2005). وكان هذا المفهوم قد ظهر لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر عام 1987م عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند (طلبة والمرسي، الجزيرة 2015). وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون أن تعرّض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر (الجزيرة 2015، أبو زنط وغنيم 2005).

أما وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية قد عرفها على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (البريدي 2015). اما ابو الحلو (2014) فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. فيما اعتبرها أبو النصر (2017) بأنها تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحاضر، وهي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة وشاملة ومتوازنة بناء على الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية والتطور، بشرط عدم المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وأضاف بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تداخلاً واكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والطبيعية، ولا يمكن فصل عناصرها ولا قياس مؤشراتها بسبب تداخل الابعاد الكمية والنوعية التي تضمنها.

وبناء على تعريفات الباحثين المتعددة لمفهوم التنمية المستدامة، يُلاحظ أن هناك إجماع بين الباحثين على أن التنمية المستدامة هي مخرجات التنمية البشرية، وهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان

ولكن ليس على حساب البيئة وبدون المساس بموارد الأجيال القادمة. وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها؛ لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم، وهنا تبرز أهمية التنمية المستدامة حيث تعمل على تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وبما أن التنمية الشاملة يجب أن تشمل كافة المناطق في الدولة، فكان لا من تعريف التنمية الريفية باعتبارها جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة.

فيُعرف المصري (2015) **التنمية الريفية** بأنها: مجموعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية يضاف اليها التنمية العمرانية وتحسين البيئة داخل الريف وتطويره بهدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف.

وعرف غنيم التنمية الريفية بأنها: الخطط والبرامج والتنظيمات والإجراءات التنموية والمعدة خصيصا لهذا الغرض، والنابعة من الواقع الريفي والمواكبة لأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية بهدف التركيز على المناطق الأقل تقدماً (جبارة 2017). بينما عرفها البنك الدولي بأنها: استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية لتشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية (بن شيخ وبوعكاز 2017)

يجدر الإشارة إلى ان مصطلح **التنمية القروية** يستخدم كمرادف للتنمية الريفية في عدد من البلدان العربية ومنها فلسطين. وعلى الرغم من الجدال حول مصطلح التنمية الريفية بين الباحثين، إلا انه يمكننا أن نعرف التنمية الريفية على انها: عملية منظمة ومخططة تسعى لتطوير الحياة الريفية وازدهارها وتحسينها بالشكل الذي يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية وذلك من خلال حسن استثمار الأراضي والمساحات الزراعية وكافة الموارد من أجل اشباع الحاجات الأساسية لسكان المناطق الريفية. وأضاف المصري بأن أهمية التنمية الريفية وأهدافها تتمثل في تحقيق درجة من التوازن السكاني بين الريف والحضر خاصة في

الدول النامية التي شهدت في العقدين الأخيرين حركة نزوح متزايدة من الريف إلى الحضر، فعندما تصبح التنمية الريفية مكملة للتنمية الحضرية تعمل على وقف تيار الهجرة من الريف الى المدينة. وأضاف أن التنمية الريفية تسهم في تحسين النظام البيئي من خلال توسيع الرقعة الخضراء التي تعمل على تحسين ظروف المناخ المحلية وخلق مناطق ترفيهية (المصري 2015).

علاقة التخطيط بالتنمية

إن الهدف الأهم لعملية التخطيط هو تحقيق التنمية، إذ يعتبر التخطيط كما أسلفنا أسلوباً ومنهجاً لتحقيق الأهداف المرجوة للمجتمع المعاصر، والمجتمع الحديث ينشد دائماً بالتنمية والتطور والتقدم معتمداً في ذلك على التخطيط. فمن خلال التخطيط يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في فترة زمنية قصيرة وبأقل تكلفة وضياع أقل للموارد الطبيعية والبشرية، ويحدد التخطيط شكل التنمية المستقبلية وأصبح التخطيط للتنمية سمة من سمات العصر الحديث، وبذلك ارتبط مصطلح التخطيط بمصطلح التنمية، وأصبح التخطيط والتنمية وجهان لعملة واحدة ولا يُفصل بينهما إلا لأغراض البحث العلمي.

العوامل المؤثرة في التخطيط والتنمية

على الرغم من الجهود التي تقوم بها المنظمات والحكومات والمؤسسات الحكومية والخاصة من أجل تحقيق تخطيط سليم وبالتالي تنمية وتطور المجتمعات، إلا أن هناك عوامل ومعيقات اجتماعية واقتصادية وإدارية وتنفيذية وسياسية تواجه عمليتا التخطيط والتنمية تحول بينهما وبين تحقيق الأهداف المرجوة.

عوامل اقتصادية واجتماعية: مثال ذلك قلة الوعي بين المواطنين وانتشار الأمية بينهم واتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم السائدة في المجتمع تؤدي إلى عدم استجابة الأهالي في كثير من الأحيان للمشاركة في برامج التنمية في صورة جهود ذاتية واعتمادهم التام على الدولة في تنمية مجتمعاتهم، وتفاوت معدل دخل الفرد ومستوى الرفاه الاجتماعي في المجتمع المقصود، والانفجار السكاني وما نتج عنه من آثار على كافة مناحي الحياة، كالنفايات الصلبة والصرف الصحي والعمران العشوائي، بالإضافة إلى التجارة الدولية والسياحة الدولية والمواصلات والاتصالات والبيئة والمناخ، والهجرة

من الارياف إلى الحضر تشكل مجتمعة عوامل مؤثرة في عملية التخطيط ومن ثم التنمية (المصري 2015، أبو وعر 2008، الأشرف 2017).

عوامل إدارية وتنفيذية: إن عدم توفير الأجهزة الإدارية والفنية على المستويات الإقليمية والمحلية التي تعمل على وضع برامج الخطة الوطنية موضع التنفيذ على المستوى الإقليمي والمحلي، وقلة الموارد المالية والطاقات البشرية الوطنية المدربة اللازمة للعمل في برامج التنمية، والتبعية لرأس المال العالمي، وخلل توزيع الموارد وعوائد وجهود التنمية على المستوى المكاني، الإضافة لعدم توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة خاصة المسوحات الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع اختصاصات التنمية بين وازارت وهيئات عديدة مع عدم توفير التنسيق الكافي بين تلك الوزارات في وضع برامج التنمية الوطنية موضوع التنفيذ الفعلي على المستوى المقصود، وانشغال السلطات الحكومية على مستوى الدولة والإقليم بالمشاريع العامة دون الانتباه إلى التخطيط رغم أهميته، ووضع مخططات بشكل سريع دون أن يؤخذ بالاعتبار جميع الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية و دون تحديد الأولويات. كل ذلك أدى إلى إعاقة التخطيط والتنمية وتشوهات في الشكل الحضري كما حدث في جنوب السودان (المصري 2015، جاد الرب وصباح 2016، طلبة والمرسي 2011، جبورة 2004).

عوامل سياسية:

ومن العوامل المهمة في عملية التخطيط والتنمية العامل السياسي، فقد أشار Najjar (2013) إلى أن عملية التنمية في مناطق الصراع تعتمد في نهاية المطاف على حجم وقوة السلطة بين المجموعات المتنازعة، أي بين المجموعة المهيمنة والمجموعة الأضعف؛ حيث تصبح الاستدامة ضعيفة جداً في المجتمع المُسيطر عليه، ويعمل الطرف الأقوى على استهلاك موارد الطرف الأضعف مما يؤدي إلى ضعف التنمية والتدهور الاجتماعي والاقتصادي فيها، ويرى Najjar (2013) أن التخطيط يتأثر إلى حد ما بالسياسة، وان هناك العديد من الحالات التي يعكس فيها التخطيط الأيديولوجيات السياسية للأعضاء في الهيئات الحكومية وأن المخططين لهم أدوار سياسية، فهم يأخذون وجات نظر السياسيين في الاعتبار أثناء عمليه التخطيط. وأضاف زيد وذوابة (2018) لذلك أنه عندما تم إنشاء المستعمرات، استخدم المخططون القوة التي اكتسبوها من صانعي القرار لقمع السكان الأصليين وعزلهم بطرق مختلفة، والتفرقة والتمييز بين المجتمعات المحلية وتقسيم المناطق مثل جنوب افريقيا لتحقيق أهدافهم، كما استخدم المستعمرون المخططين لرسم خرائط لفرض القوانين واللوائح وفقًا لمصدر القوة التي يمتلكونها من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية في المناطق المسيطر عليها.

فلا بد من المخططين والحكومات والمؤسسات والافراد من تخطي هذه المعيقات من أجل تحقيق التخطيط المستدام الذي يشمل كافة الجوانب في الفضاء، وبالتالي التوصل لتنمية شاملة.

مستويات التخطيط

تختلف مستويات التخطيط وتتعدد بحسب الهدف المراد من الخطة أو الفترة الزمنية المخطط لها، أو المنطقة الجغرافية التي تغطيها الخطة، فقد يكون التخطيط حسب:

أ. **درجة شمولية التخطيط:** يمكن تقسيم التخطيط حسب درجة شمولية التخطيط إلى تخطيط شامل يخطط لكافة النشاطات الموجودة داخل المجتمع، وتخطيط جزئي الذي يخطط لناحية معينة داخل المجتمع.

ب. **الهيئة المشرفة على التخطيط:** يندرج تحت هذا المسمى عدة تقسيمات للتخطيط مثل التخطيط المركزي، والتخطيط اللامركزي، تخطيط البلديات، تخطيط المؤسسات.

ت. الفترة الزمنية للخطة: يمكن تقسيم الخطة بناءً على الفترة الزمنية ويمكن تقسيمها إلى: تخطيط طويل المدى، وتخطيط متوسط المدى، وتخطيط قصير المدى.

ث. **التغطية الجغرافية** هنا يتم الحديث عن المكان، ويمكن تقسيم الخطة إلى التخطيط القومي الذي يشمل جميع أجزاء الدولة، والتخطيط الإقليمي، الذي يشمل جزء معين من أجزاء الدولة والتخطيط المحلي تقوم به المجالس المحلية والبلديات (عبد الله 2012) (أنظر شكل رقم 3).

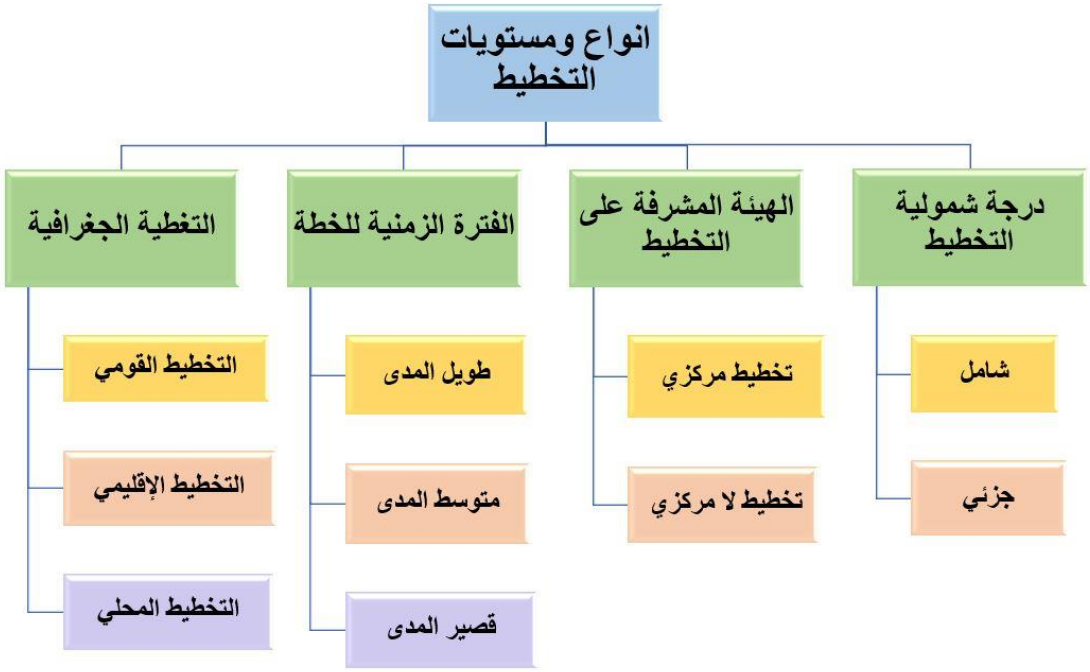

شكل (3): مستويات التخطيط

التخطيط حسب درجة الشمولية:

التخطيط الشامل: حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي، كانت الشمولية تشير بشكل حصري إلى التخطيط المادي وتخطيط استخدام الأراضي، ولكن بعد ذلك ظهرت الخطة الحضرية الشاملة لتشمل أغراض اجتماعية واقتصادية، وأصبحت العملية أكثر تشاركية، وبالتالي أصبح التخطيط يشمل كافة قطاعات وأنشطة المجتمع (Krunz 2009). وعرفت طه (2016) التخطيط الشامل بانه: ذلك التخطيط الذي يضع في الاعتبار كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والعمرانية عند وضع الخطة دون إهمال أي جانب. بينما عرفه الحريري (2016) على أنه الأسلوب أو الوسيلة العلمية التي تستطيع الدولة أو المنظمة أن تكشف موقعها الحاضر وترسم سياستها للمستقبل، بحيث تحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وإمكانيات بما يساهم في ارتفاع المستوى المعيشي للمجتمع.

أما **التخطيط الجزئي:** فهو تنفيذ خطة اقتصادية أو اجتماعية أو خدمات أو خطة تعليم، أي أنه يركز على جزء من المجتمع، ويتميز بقصر فترته ومحدودية نطاقه، وهو أقل كلفة من التخطيط الشامل وأقل مقاومة للتغيير ويتفق مع الأولويات في الإصلاح ويتناسب مع الظروف الطارئة. وتلجأ له الدول والمنظمات إذا كانت محدودة الموارد، ويتميز هذا التخطيط بأنه يتطلب درجة اقل من التوجيه والسيطرة من جانب المنظمة او الدولة (الحريري 2016).

التخطيط حسب الهيئة المشرفة عليه:

التخطيط المركزي: ويقصد به قيام الحكومة (السلطة المركزية) باتخاذ القرارات الخاصة بالخطة، مع الاهتمام بعملية التنسيق والتوازن والتكامل مع جميع قطاعات المجتمع، أي أن وجود السلطات جميعها في يد مستوى إداري عال يتحكم بالأمور جميعها (عبد الله 2012، المنديل 2004). وإن وجود مثل هذا النظام المركزي لا يجعل الوحدات المحلية لها نظام قانوني مستقل، وحتى لو تم توافره فانه لا تتمتع بالشخصية المعنوية ويتم إخضاع سلطاتها وهيئاتها خضوعاً شبه مطلق للسلطات المركزية.

كما أن المركزية تعمل على تبعية الموظفين وتدريجهم إدارياً، حيث ان الجهاز الاداري في الدولة يكون متبع شكل الهرم في الدرجات الدنيا والعليا وأن في هذا الشكل يكون هناك نوع من التبعية تتمثل في تبعية الفئة الدنيا التي مهمتها تنفيذ الأوامر الى الفئة العليا صاحبة السلطة والسيادة والقرارات (حبيب 2016).

أما التخطيط اللامركزي: مع بداية سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تحولت اللامركزية إلى إستراتيجية عامة في مجال التنمية الإدارية وتتعلق تعلقاً رئيسياً بالشكل السياسي للحكم (النمر 2017)**.** وتختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية من بلد لآخر نظراً لاختلاف الاستراتيجيات المتبعة في كل دولة، وتعني اللامركزية توزيع أو انتشار السلطة في مستويات المنظمة كافة، وتعني قيام المستويات المحلية والقطاعية والوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة في اتخاذ القرارات التخطيطية وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ (عبد الله 2012، المنديل 2004). أما طلبة والمرسي (2011) فقد عرفاه على أنه: أي فعل تقوم الحكومة عبره بنقل السلطة والمسؤولية رسمياً إلى فاعلين ومؤسسات على مستوى أدنى في تراتبية سياسية وإدارية ومناطقية، وإن هذا النقل للصلاحيات الإدارية يمكن الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ ومتابعة وتسيير الاستثمارات العمومية، وهي بذلك تعترف لبعض الجهات مثل البلديات والمجالس بنوع من الاستقلالية في شؤونها الداخلية لكن تحت إشراف ومراقبة السلطة المركزية، وهذا من شأنه تمكين المؤسسات المحلية من تنفيذ سياسات أكثر كفاءة وملاءمة لأولويات مجتمعاتها المحلية، وتقديم خدمات مناسبة من خلال مشاريع أكثر تجاوباً مع حاجات مجتمعاتها، ومن مزايا اللامركزية في الحكم المحلي أن القرارات في المسائل ذات الشأن المحلي يتم اتخاذها على المستوى المحلي، وبذلك يتشجع المواطنون أكثر للمشاركة الفعالة في إدارة شؤونهم، وإدارة الأمور المتعلقة بحياتهم اليومية (طوقان 2001، الطلبة والمرسي2011) وهي تشبه إلى حد ما نظام الفيدرالية في الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا والسويد وفلسطين.

ومن مزايا تطبيق اللامركزية في الحالة الفلسطينية، أنها قد توفر إطاراً عملياً مناسباً للظروف الفلسطينية الخاصة، وبالذات الواقع الذي نشأ عن اتفاق أوسلو من غياب التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن كونها حلاً مؤسساتياً للصعوبات التي عانت منها المؤسسات الوطنية الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى من تعطيل وتدمير، ومن شأن تطبيق اللامركزية أن يكفل وحدة النظام السياسي الفلسطيني في ظل الأوضاع المتغيرة، عن طريق استمرار الهيئات المحلية المتواجدة في مختلف المناطق في تقديم الخدمات للمواطنين .وبالتالي ارتباط المواطنين بالدولة يكون عن طريق هذه الرابطة غير المركزية، وبالذات في المناطق التي لا يوجد بها تمثيل إداري للسلطة المركزية .بالإضافة إلى أن اللامركزية في الحالة الفلسطينية تساعد على تخفيف العبء المالي عن خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، فاللامركزية تتطلب من مؤسسات الحكم المحلي أن تتولى التمويل الذاتي لمشروعاتها واستثماراتها وبالتالي الاعتماد على عائداتها وأرباحها (طوقان 2001).

وتتضح العلاقة بين المركزية واللامركزية في التخطيط، في أن التخطيط المركزي يكون على المستوى القومي أو الدولي، ويتم من خلال مشاركة المستويات المحلية اللامركزية بالآراء والمقترحات، ثم تصدر الخطة النهائية مركزية، وعلى المستويات المحلية اللامركزية أن تترجم الخطة إلى إجراءات قابلة لتنفيذ من أجل تطبيقها.

التخطيط حسب التغطية الجغرافية:

التخطيط القومي أو الوطني: ويكون هذا التخطيط على مستوى البلد أو القطر، فقد عرّفه د. كامل بكري على أنه: الأسلوب الذي تستعين به الدولة لتوجيه عملية تنمية اقتصادها القومي وتنظيمها على نحو يجعلها في حدود مواردها وإمكانياتها المتاحة وتضمن تحقيقها للأهداف والآمال المعقودة عليها (عبد الله 2012). ويركز التخطيط القومي على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدولة مثل توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات والأنشطة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على ربط سياسة خطة الدولة بزيادة الإنتاج كربط قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والإسكان بإنتاج الدولة من الوجهة الاقتصادية البحتة للوصول إلى الكمال وذلك لراحة الفرد في المجتمع. ويتم هذا بربط كل قطاع بالقطاعات الأخرى وبنسب مختلفة، ومن ذلك نجد أن الخطة على مستوى الدولة تهتم بقطاع دون الآخر وحسب ما يحدده المخططون والمتخصصون نظراً للظروف المحيطة بالدولة من الوجهة السياسية والاقتصادية في وقت التخطيط وذلك لإتمام الترابط لتحسين التخطيط القومي للدولة لإنجاح الخطة الموضوعية للهدف المنشود (عناني 2006). وأضاف صعب (2009)

بأن هذا النوع من التخطيط يمارس في البلدان النامية والتي تحتاج إلى خطط شاملة للإقليم من خلالها يتم تطوير البلد ككل وذلك بالاعتماد على الثروة الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوفرة فيه.

التخطيط الإقليمي: أشارت عويس (2017) بأن التخطيط الإقليمي ظهر بعد الثورة الصناعية كأسلوب فعّال لحل مشاكل المدن الصناعية الكبرى، التي استحال حلها بتخطيط المدينة وحدها، فكان لا بد من التخطيط على مستوى المدينة وإقليمها. ولفهم تعريف التخطيط الإقليمي بشكل أفضل لا بد من توضيح المقصود بالإقليم طبيعيا وسياسيا، أما الاقليم طبيعيا فقد عرفه عناني (2006) على أنه عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص مناخية أو نباتية وحيوانية أو تربة تميزها عما يجاورها من الأقاليم المجاورة لها، أما بشريا او سياسيا فيتمثل الإقليم في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض في العالم إلى دول متميزة في الغالب، كما أنها تقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أو محافظات أوإمارات وقد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية وقد لا تتفق. واتفق العناني (2006) وطه (2016) على تعريف التخطيط الإقليمي بأنه: دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة في رقعة محددة من الارض (إقليم) لمعرفة إمكانات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف معينة تهدف اساسا للنهوض بالإقليم وإنعاشه، والتخطيط الإقليمي بهذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الإقليم والدولة ككل. وبناء على ذلك يمكننا القول بأن التخطيط الإقليمي أشمل من التخطيط الحضري والعمراني، حيث أنه يمكن أن يقوم التخطيط الحضري على أساس المبادئ العامة التي يضعها التخطيط الإقليمي، إذ يرسم المخطط الإقليمي التوجهات الكبرى لطبيعة النمو الحضري والأدوات الكفيلة بتوجيهه وبناء عليها يتم رسم المخطط الحضري (مهور باشا 2015).

وأجمع مهور باشا (2015) وصعب (2009) وطه (2016) على أن تقسيم الدولة إلى أقاليم يمكن الدولة من تحديد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الاقاليم والحصول على تفاصيل أكثرعن هذه الأقاليم وبالتالي تسهل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، وكذلك ضمان التوزيع العادل للثروات والموارد بين الأقاليم، وبالتالي ضمان التوزيع السكاني المتوازن فيها مما يساعد على إنجاح الخطة القوية وتحقيق التنمية الحضرية أو الريفية فيها. وأضاف المصري (2015) بأن أهمية التخطيط الإقليمي متمثلة في كونه وسيلة تنسيق بين مختلف القطاعات وهيئات وبرامج ومشاريع التنمية في الأقاليم، وبين الوحدات التنموية في الإقليم الواحد، ومن خلال التخطيط

الإقليمي تتمكن الدولة من الحد من الفوارق الإقليمية ومحاربة التخلف بكافة أشكاله من فقر وبطالة وهجرة السكان من خلال تحقيق مشاركة المواطنين في مواجهة وحل مشاكلهم المختلفة.

وأشار العناني (2006) إلى ان التخطيط الإقليمي أقرب إلى الحكم المحلي أو النظام اللامركزي، فالسلطات اللامركزية أدرى بالموارد المتاحة فيها، كما أنها أدرى بالمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تواجه خطة التنفيذ، لذا فالمقترحات والتنفيذ في التخطيط الإقليمي من اختصاصات السلطات المحلية اللامركزية.

التخطيط المحلي: يستهدف التخطيط المحلي المجتمعات المحلية كمجتمع حضري لمدينة ما، أو مجتمع ريفي، وهو يمثل أدنى مستوى جغرافي يغطيه التخطيط كعملية اقتصادية أو تنموية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بحاجات المجتمع المحلي بهدف النهوض بالمجتمع المقصود وتنميته (مهور باشا 2015). وعرفت الزنبركجي (2016) التخطيط المحلي على أنه: مجموعة القرارات والتدابير التي تتخذها الوحدات المحلية اللامركزية لبلوغ أهداف تنموية معينة ومحددة في فترة زمنية محددة، تبعا للمدة الانتخابية والموضوعية في إطار القواعد القانونية والتنظيمية التي تحددها السلطة المركزية، وبالتالي فهو يعطي نظرة واضحة لسياسة التخطيط ولما يجب أن يتم اتخاذه من حيث مراعاة الخصوصيات التنموية المحلية وانبثاقه من القاعدة الملمة بمشاكل السكان المحلية وتطلعاتهم.

ويرتبط هذا النوع من التخطيط بالتنظيمات القائمة في المجتمع المحلي مثل المجلس القروي أو مجلس المدينة أو مجلس المحافظة، وتكمن أهمية التخطيط المحلي بمراعاته لاحتياجات البيئة المحلية، واعتماده على الموارد المتاحة فيها، ويهتم بالتفاصيل الدقيقة لحاجات المجتمع وهذا الأمر الذي لا يمكن لمستويات التخطيط الأخرى أن تقوم بها، بالإضافة إلى أنه يساعد على تخفيض النفقات إلى أقصى حد نظرا لإمكانية تقديرها تقديراً دقيقاً بناءً على معرفة أبناء المجتمع وتعاونهم بصورة طوعية في كثير من الخطوات، ويستمد هذا النوع من التخطيط اتجاهاته وأفكاره من الخطة العامة للدولة (مهور باشا 2015، صعب 2009). وأضافت الزنبركجي (2016) أن أهمية التخطيط المحلي تكمن في تحقيق الموازنة بين الاحتياجات الشعبية ورؤية الحكومة المركزية، وأنه يقوم بتعزيز التشاركية واللامركزية، إذ يعد كل منها انعكاسا لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، وهذا ما جعله أحد الاهتمامات العالمية الحالية والمعاصرة.

المخططات الهيكلية: عرفت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني التخطيط الهيكلي بأنه: التخطيط الذي يعبر عن أنظمة اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية وغيرها، تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برنامج التخطيط مثل توزيع السكان وأنشطتهم المختلفة وتنظيم العلاقات فيما بينها (الحكم المحلي 2010). أما طه (2016) فقد عرّفه بأنه: رسم الخطوط العريضة التي تواجه عمليات التنمية العمرانية، من استعمال سكني وتجارى وسياحي وصناعي وترفيهي وخدمات وغيرها من الاستعمالات التي تتفق مع طبيعة المدينة وظروفها وتلبي احتياجات القاطنين فيها. وعرّفته سلاودة (2017) على أنه: إحدى الوسائل القانونية التي تحدد استعمالات الاراضي، وتوجه عملية التطور لتحقيق الاهداف المحددة خلال فترة زمنية معينة.

وأضاف عياصره (2009) أن المخطط الهيكلي هو عبارة عن مخطط استراتيجي بشكل صيغة مكتوبة تحتوي على تقرير المسح للمكان المقصود، ومخطط توضيحي يقدم إلى الإدارات للموافقة الرسمية عليه، وتتمثل أهمية المخطط الهيكلي بأنه يربط المصالح والفعاليات بعضها ببعض، ويحدد الإمكانيات والموارد المتوافرة في المكان لرسم سياسات تطويره وتحديدها بدقة. كما يهدف إلى تنظيم استعمالات الأرض في المكان المقصود، معتمدا على طبيعة الأرض والموارد الاقتصادية المادية والبشرية والاجتماعية لتحقيق التوازن على مستوى الإقليم أو مجموعة الأقاليم. بالإضافة لذلك فقد أشارت سلاودة (2017) إلى أن المخططات الهيكلية تعتبر وسيلة لتحديد اتجاهات التطور والتغير والتمكين من التمييز بين البناء المتوافق مع اتجاهات البناء وبالتالي التشجيع عليه وتنفيذه، أو البناء الغير متوافق مع هذه الاتجاهات وبالتالي منعه وعدم السماح به. هذا وأشار طه (2016) إلى أن التخطيط الهيكلي يسعى للحفاظ على النواحي الجمالية بهدف توفير بيئة سكنية صحية آمنة تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل، ويقوم أساساً على دراسة مضبوطة تسمح بتوفير مواقع جيدة للخدمات العامة كالمطارات وخطوط السكة الحديدية وشبكات الشوارع والمرافق الرئيسية العامة، بالإضافة لدراسة المناطق الأثرية والتاريخية والمواقع المتميزة في المدينة أو القرية بهدف حسن استغلالها وتأمينها والحفاظ عليها. وبهذا نصل إلى أن أهمية التخطيط الهيكلي تكمن في كونه تخطيط موجه للتوسع العمراني ومطور للتنمية في الفضاء المقصود، ويمثل التخطيط الهيكلي حلقة الوصل بين التخطيط الإقليمي والتخطيط المحلي، بالإضافة لذلك فهو يعبر عن انعكاس سياسات الدولة وتوجهاتها القومية والإقليمية على المستوى المحلي.

ومن خلال مناقشة مستويات التخطيط السابقة، نجد أن هناك تأثير متبادل بين مستويات التخطيط القومي والإقليمي والمحلي، حيث تؤدي جميعها إلى تحقيق التنمية الشاملة في الفضاء المقصود. وبناء على ما تم مناقشته لمفهوم التخطيط وأنواعه المختلفة، نستنتج من تعريف التخطيط الحضري

وتمييزه عن التخطيط الريفي، أن منطقة الدراسة تصنف على أنها منطقة حضرية؛ كونها تجمع يرتبط معظم سكانها بأنشطة مختلفة غير الزراعة كالصناعة، والتجارة والخدمات، وذلك بسبب صغر مساحة الأراضي الزراعية فيها. على النقيض من الريف الذي يمتاز بمساحات كبيرة من الاراضي الزراعية وبالتالي يعد النشاط الزراعي المصدر الاساسي للإنتاج هناك. وهذا ما أدى إلى تطبيق التخطيط الحضري في منطقة الدراسة وليس التخطيط الريفي.

ومن خلال هذا الفصل اتضح أن التخطيط الحضري في العالم يتأثر بعوامل عديدة، وأن الواقع الفلسطيني هو واقع فريد قد يتشابه في تحدياته مع أي من دول العالم، إلا أن فلسطين كان للعامل السياسي أثر كبيراً على التخطيط الحضري فيها؛ وذلك نتيجة وقوعه تحت سلطة الإحتلال المباشر، بل إن اتفاقات السلام التي وضعت لكي تكون مرحلة انتقالية مؤقتة، أصبحت تفرض أمراً واقعاً جعلها أكبر العقبات التي تواجه التخطيط، وخاصة المخططات الهيكلية للمناطق الفلسطينية التي لم تعد صالحة للتطبيق؛ حيث أن تلك المخططات أعدت في مرحلة طوارئ ونشأة حديثة للحكم الذاتي بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، على أن يتم تحديثها كل خمس سنوات، إلا أن هذا لم ينفذ، وإن حدث، فليس هو الحل باعتبار أن المخططات الهيكلية مجرد مخططات توضح استعمالات الأراضي بشكل عام ولا تتطرق للأمور التفصيلية ، ولم تستند في عملية التخطيط لقواعد بيانات مفصلة توضح أهم المشاكل التي تواجه المناطق المخطط لها ولا التوقعات المستقبلية لها. بالإضافة إلى أن بعض المناطق مازالت مخططاتها الهيكلية تعود لفترة الحكم العثماني لفلسطين بقدمها، والتي لم تصمم لأعداد السكان واحتياجاتهم الحالية. والتي يمنع الإحتلال الإسرائيلي من تحديثها وتعديلها وتوسعتها؛ وذلك ما أدى إلى عرقلة وصعوبة التخطيط الحضري في فلسطين وبالتالي ضعف التنمية فيها.

تجارب بعض الدول العربية والأجنبية التي تصب في موضوع التخطيط الحضري والهيكلي

تجربة بريطانيا: في نهاية الستينات تم إعداد منظومة التخطيط ضمن منظور ضبط التنمية الحضرية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، لكن هذه المنظومة القائمة على التخطط الهيكلي والمخططات المحلية لاقت انتقادات عديدة تعلقت بجمودها وعدم ملازمتها مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الثمانينات؛ مما أثر على دورها في ضبط وإدارة استخدام الأراضي، وتنسيق العلاقات بين الجهات الفاعلة في التنظيم. وقد أدى تعرض الأقاليم البريطانية وبشكل خاص في "الويست ميدلاند" في

نهاية السبعينيات لانهيار قطاعات الصناعة التقليدية وازدياد مشكلة البطالة وظاهرة الفقر في أحياء السكن الشعبي، وبالتالي تدهور النسيج الحضري، إلى زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بإعادة الإحياء الاقتصادية ومحاربة الفقر في المخططات الهيكلية (حسن 2005).

تجربة جنوب السودان: تعد تجربة جنوب السودان مشابهة للتجربة الفلسطينية في التخطيط، إذ كان للعامل السياسي وسوء الإدارة التأثير الأكبر في عمليتا التخطيط والتنمية. فتعاني المدن السودانية بصفة عامة ومدينة الخرطوم بصفة خاصة من مشاكل وتشوهات كثيرة في الشكل الحضري، منها مشاكل في السكن والفقر والتلوث. هذه المشاكل والتشوهات لم تأتي بصورة فجائية بل هي نتيجة تراكمات من الفشل تعود في اصلها إلى فشل سياسات الحكومات في مجال التخطيط، التي لم تتبنى اي برامج او خطط حقيقية وعقلانية لتحسين الاوضاع الاقتصادية لهذه الأزمة بل انشغلت بقضايا هامشية لا تهم المواطن السوداني العادي، بل ان بعض الحكومات ساهمت في تعميق مشكلة جنوب السودان والتي كانت من اهم اسباب انهيار الاوضاع الاقتصادية فيها، والتي بدورها أدت لانهيار وشلل في جميع مظاهر الحياة الحضرية في الخرطوم وباقي المدن السودانية بعد ان خصصت كل الموارد لدعم المجهود الحربي (جبورة 2004).

تجربة حلب-سوريا: إن التوسع العمراني والسكاني لمدينة حلب الذي شهدته منذ نشأتها كواحدة من أقدم مدن العالم وحتى منتصف القرن العشرين أفضى إلى توسع عمراني خارج حدود مدينتها القديمة، وقد سبقت مدينة حلب أية مدينة أخرى في الشرق الأدنى في مجال تخطيط المدن، حيث لوحظ أول مخطط لها عام 1932 للمخطط الفرنسي (دانجير) ولكن تم تعديله ولم يطبق فعلياً. ثم وضع الفرنسي (ميشيل أكوكارد) مخطط آخر عام 1938 أخذت منه المدينة تخطيطها الحديث. وفي عام 1952 وضع مخطط (غوتون) الذي احتاج إلى تنفيذه ثلاث سنوات توقفت خلالها جميع عمليات البناء، مما كان البداية لإنشاء مناطق تعدت حدود التخطيط للتوسع المحدد والمنظم.

وقد أعدت كل المخططات العمرانية اللاحقة للمدينة دون الرجوع إلى الواقع، وأدت إلى التمدد العمراني الكبير خاصة في جهات حلب الشمالية والشرقية والجنوبية، والذي تزامن أيضاً مع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، ونتج عنه نمو سكاني متزايد لم يترافق مع برنامج تخطيطي يحدد الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للتجمعات السكانية وتوسعاتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمخططات التنظيمية التي مضى عليها حوالي 20 عاماً منذ آخر مخطط وضع للمدينة عام 1974 حيث عجزت هذه المخططات جميعها أمام ضغط الحاجة المتزايد لإيجاد المساكن ومناطق العمل فنشط تجار العقارات وعمدوا إلى إفراز مناطق خارج المخطط التنظيمي وبيعها؛ ما أدى إلى ظهور بقع سكنية عشوائية ومناطق مخالفات جماعية خارج قدرة المخططات التنظيمية، وشكلت هذه المناطق السكنية

حزام مخالفات يحيط بمدينة حلب من جهاتها المختلفة حتى أصبح عدد مناطق المخالفات الجماعية 28 منطقة، و22 منها ضمن الحدود الإدارية طغت عليها كافة مظاهر الفوضى العمرانية المشوهة لمنظر المدينة، وزادت معاناة قاطنيها مع عدم توفر الخدمات بمختلف أشكالها وخاصة المتعلقة بالبنى التحتية، وكان عام 2000 نقطة التحول الذي شهدت فيه المدينة عمل جاد لوضع مخطط تنظيمي جديد يوجد الحل للعقبات في المخططات التي سبقته من تناقضات بينها (شماع 2013).

ومن الأمثلة على أثر القوة والسياسية على التنظيم المكاني **تجربة جنوب إفريقيا** (التمييز العنصري في جنوب إفريقيا في القرن الماضي)؛ كانت العنصرية عاملاً رئيسياً في تشكيل الفضاء، وفكرة التطورات المنفصلة التي هيمنت على جنوب إفريقيا، بعد عام 1948، تم سن سياسات وقوانين لخدمة هذه الأيديولوجية، التي حصرت إقامة السكان الأصليين الملونين في ضواحي المناطق الحضرية البيضاء وبعيدًا عن المناطق الاقتصادية، كما كان هناك تمييز في المخططات للخدمات التعليمية وغيرها من المرافق ما بين المناطق التي يسكنها البيض والمناطق التي يسكنها اصحاب البشرة السوداء. وقد تم فصل هذه المناطق السكنية القائمة على أساس عنصري مكانيا مع وضع حدود لمثل هذه المناطق، مثل خطوط السكك الحديدية، والطرق، أو ممرات الفضاء المفتوح. وقامت السلطة الحاكمة في جنوب إفريقيا بتبرير إجراءات الفصل العنصري مع تفسير "إزالة التعارض بين الأعراق المختلفة"، وأدى ذلك في النهاية إلى إنشاء "دول" منفصلة، لكل مجموعة من المجموعات العرقية الرئيسية؛ من أجل عزل السود عن "البيض" في جنوب إفريقيا (Zeid and Thawaba 2018).

في هذا الفصل تم تناول موضوع التخطيط بشكل شامل وعام، واستناداً إلى ما تم مناقشته في الإطار النظري، وجدنا أن التخطيط يتأثر بعوامل عديدة، ويختلف ذلك من مكان لآخر، فلاحظنا في تجربة بريطانيا ان العامل الإداري والتنفيذي كان المؤثر على عملية التخطيط فيها، بينما تدل التجربة السودانية وتجربة جنوب افريقيا في التخطيط الحضري أن العامل السياسي هو المؤثر الأكبر على التخطيط فيها، كما هو الحال في فلسطين. وبناء على ذلك تم مناقشة التخطيط في فلسطين في ظل السلطات السياسية الحاكمة لها والتي توالت عليها منذ العهد العثماني إلى يومنا هذا خلال الفصل الثالث من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة

أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة:

شبيطة، ريما (2018): نحو سياسات لتعزيز التنمية في منطقة "ج". ورقة تحليل سياسات

ناقشت هذه الورقة البحثية أهمية العملية التنموية في المناطق المصنفة (ج)، إذ قارنت بين السياسات الاسرائيلية التي تمنع أي عملية تنموية من خلال بسط سيطرتها الكاملة وإجراءاتها العنصرية في المناطق الفلسطينية، مقابل السياسات في الخطط التنموية التي اتبعتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وأفادت الدراسة بأن الحالة الفلسطينية لا تشهد فقط الاعتداء على الموارد الطبيعية، الذي يعيق بدوره الفلسطينيين من تحقيق مفهوم التنمية المستدامة. بل إن سرقة الأراضي الزراعية، وتخريب القائم منها، أو مصادرتها لبناء المستوطنات، ونظام الإغلاقات والحواجز العسكرية، هي أسباب رئيسية لانهيار أي عملية تنموية، حيث استطاعت الحكومة الإسرائيلية أن تحول مناطق (ج) إلى بؤر معزولة محاطة بشبكة مستوطنات من مختلف الجهات، ما شكل طوقاً حول الوجود الفلسطيني ككل وفككه إلى تجمعات معزولة عن بعضها البعض.

جبارين، يوسف (2016): التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة

تناولت هذه الدراسة كيف استعملت الحركة الصهيونية، ومن ثم الحكومة الإسرائيلية، سياسات الأرض والتخطيط المدني والعمراني والاجتماعي والديموغرافي من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية في القدس، ومن أجل السيطرة على المدينة كاملة وضمانها كعاصمة أبدية لإسرائيل، ومنع إقامة عاصمة فلسطينية فيها وحرمان المقدسيين من حقهم في المدينة. ومن اهم نتائج التخطيط الإسرائيلي التي أشارت لها الدراسة ما يلي:

1. تدمير شامل للبلدات الفلسطينية غرب مدينة القدس، وتهجير سكان القدس الغربية، والسيطرة على الأحياء والإرث المعماري الفلسطيني في القدس الغربية.
2. مصادرة غالبية أراضي القدس الشرقية، وتجريم أكثر من 80% من الفلسطينيين وفق قانون التخطيط الإسرائيلي، بحيث يوجد في القدس حوالي 44 ألف منزل فلسطيني "غير قانوني" أو غير معترف به وفق القانون الاسرائيلي، وهذه المنازل مهددة بالهدم بشكل دائم.

3. إن إحدى استراتيجيات تخطيط الهيمنة المركزية في المجتمعات الاستعمارية، هي استراتيجية إقصاء السكان الأصليين ونزع الحقوق بأدوات تتعلق بسياسات الحيز والأرض والاقتصاد والبيئة. حيث تم إقصاء الفلسطينيين عن المشاركة في تخطيط مدينتهم، ونزع حقهم في الاستملاك.

4. نتج عن هذا الاقصاء بنى تحتية في حالة متردية ومزرية في أحياء القدس الشرقية، واكتظاظ سكاني شديد جداً، وتحويل سكان القدس الشرقية إلى "مخالفي بناء؛ جراء عدم منحهم تراخيص البناء. بالإضافة إلى التغلغل اليهودي التدريجي والمتواصل في الأحياء الفلسطينية.

5. وأشار الكاتب لضرورة اتخاذ إجراءات لإعداد مخطط فلسطيني بديل، ينصف منطقة القدس الشرقية ومئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون فيها. ويتعين لمثل هذا المخطط أن يشمل مقومات مدينية تخدم سكان المدينة، إلى جانب مقومات وطنية واسعة ترتبط بمكانة مدينة القدس ودورها ودلالتها الرمزية المميزة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

أحمد، عائشة (2016): السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة» ج» معيقات التنمية فيها وتداخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها

أشارت الدراسة إلى أن الإحتلال الإسرائيلي هو العائق الرئيسي أمام عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، فبالإضافة لإقامة المستوطنات وجدار الفصل على الأراضي الفلسطينية المصنفة (ج) وتقسيم الاراضي وتفتيتها، فإن الإحتلال يعمل على إعاقة وهدم مشاريع التنمية التي تقدمها جهات حكومية فلسطينية تلبية لاحتياجات مواطنيها، بالإضافة إلى أن سياسات الإحتلال تحد من قدرة سكان المناطق (ج) على تحسين ظروف حياتهم، إذ يتعرضون لانتهاكات متواصلة. وأوضحت الدراسة أن عملية التنمية تحت الإحتلال وسيطرته على الارض والموارد لا علاقة لها بالواقع، وتشدد على دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة الإحتلال وقطع روابط التبعية له وضرورة النهوض بالسياسات الاقتصادية التنموية.

Najjar, Raed (2013): Spatial planning, urban land management, and political architecture in the conflict areas

تمثل هدف دراسة الباحث في توضيح العلاقة بين التخطيط المكاني والسلطة والسياسة، حيث تكشف هذه الدراسة عن مدى تأثير السياسة على أهداف التخطيط وتحقيقها، وتبحث الدراسة في إمكانية كون التخطيط انعكاس للسياسة أم لا؟ وكذلك استكشاف ما إذا كان التخطيط المكاني في مناطق

الصراع يستخدم للتخفيف من حدة الصراع أو تكثيفه حيث ركزت الدراسة على مدينة القدس، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها ما يلي:

1. ثبت أن القوة والسياسة في مدينة القدس هما المحركان الرئيسيان للتخطيط، وهما اللذان حددا نمط التنمية وأهدافها فيها.
2. تغيرت الملامح المكانية والاجتماعية للقدس بسرعة كبيرة وذلك نتاج معايير جديدة لعملية التحضر والنمو الحضري، والتي تشكل معًا تحديات متعددة للسكان الفلسطينيين "الأصليين".
3. تنتهج الحكومة الاسرائيلية سياسة تمييزية في التخطيط الحضري ما بين القدس الغربية التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون، وما بين القدس الشرقية التي يسكنها الفلسطينيون، سواء من حيث مساحة المنازل أو البنى التحتية والطرق.
4. أنه منذ الاحتلال الاسرائيلي للقدس، استهدفت سياسات وإجراءات التخطيط الإسرائيلية الوجود الفلسطيني في المدينة.
5. وقد وضعت قوانين وأنظمه التخطيط الإسرائيلية لتسهيل عملية مصادرة الأراضي الفلسطينية التي تخدم المستوطنات الإسرائيلية، وفي المقابل عرقلة التنمية الفلسطينية.

Krunz, Amani (2009). Local planning in the West Bank an analytical study towards an acceptable local planning approach

هدفت الباحثة إلى دراسة موضوع التخطيط على المستوى المحلي ودراسة المخططات الهيكلية من أجل تقييم التجربة الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية، وتشخيص المشاكل ونقاط القوة والضعف فيها على أسس علمية ووضع توصيات واستراتيجيات لتعزيز نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن المخططات التي تم دراستها في الضفة الغربية تم اعدادها لتصنيف مناطق سكنية جديدة ومد شبكات طرق إليها، لتسهيل إصدار رخص البناء فيها على حساب الأراضي الزراعية في أغلب الأحيان، وكانت قد أهملت تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2. خلصت الدراسة إلى أن جهود التخطيط على المستوى المحلي قبل وبعد مجيء السلطة الفلسطينية كانت سطحية تفتقر إلى العمق، وتعتمد على الحلول السريعة دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة وطبيعة كل منطقة يتم التخطيط لها.

بناء على مراجعة الدراسات السابقة يمكننا الوصول إلى أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التخطيط، وتباينت مناهج البحث التي استخدمت في تلك الدراسات، فبعض الدراسات قد

استخدمت المنهج الوصفي ومنها ما استخدمت المنهج المقارن مثل دراسة النجار، ومنها ما استخدمت المنهج الميداني مثل دراسة (Human Rights Watch) و(بمكوم) .

ناقشت الدراسات السابقة آثار ونتائج سياسات الاحتلال الإسرائيلي على التخطيط في مناطق عديدة ومختلفة من الأراضي الفلسطينية، وركزت العديد من تلك الدراسات على السياسات التمييزية التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ما بين القدس الشرقية والقدس الغربية، أو بين المناطق الخاضعة بشكل كامل تحت السيطرة الإسرائيلية وبين المناطق المصنفة (ج)، والنتائج المترتبة على تلك السياسات. واحتوت هذه الدراسات على العديد من المعلومات المفيدة للقرّاء والباحثين، وكانت هذه الدراسات ملهمة للباحثة في دراستها من خلال الاستفادة من نقاط القوة التي وجدت فيها وتجنب نقاط الضعف، وقد تم الرجوع إلى الدراسات السابقة والاستفادة من معلوماتها عند مناقشة الإطار النظري ومن ثم الاستفادة منها في فصل المناقشة والتحليل. إلا أن الدراسات السابقة لم تتطرق لمنطقة الدراسة بشكل متخصص، ولم تتناول موضوع أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري لمنطقة الدراسة ما بين عام 1993 وعام 2018. ومن هنا ناقشت الباحثة أثر سياسات الاحتلال على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عامي 1993 و2018، بالاعتماد على بيانات محدثة وأكثر دقة، وبيان أثر الاحتلال على التخطيط المحلي في منطقة الدراسة المتمثلة في بلدة (قطنة)، وذلك بالاستناد إلى المنهج التحليلي من خلال عملية تحليل البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والاستناد إلى المنهج الميداني والمقارن وذلك عند تبيان السياسات التمييزية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في عملية التخطيط في المناطق (ج) والمناطق المحتلة عام 1967.

الفصل الثالث

التخطيط في فلسطين في ظل السلطات الحاكمة التي تعاقبت عليها

الفصل الثالث

التخطيط في فلسطين في ظل السلطات الحاكمة التي تعاقبت عليها

تأثر التخطيط الفلسطيني تاريخياً بالأحداث والأنظمة السياسية التي توالت على فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، بدءاً بالحكم العثماني، فالانتداب البريطاني للأراضي الفلسطينية، ومن ثم الحكم الأردني للضفة الغربية والحكم المصري لقطاع غزة، فالاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية، إلى مجيء السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو. وفي هذا الفصل سيتم الحديث بشكل مقتضب عن التخطيط في فلسطين في ظل السلطات الحاكمة التي تعاقبت على فلسطين.

أولاً: التخطيط في فلسطين فترة الحكم العثماني

لقد كان لملكية الأراضي وحيازتها، والقيود المفروضة على استخدامات الأراضي، عاملاً أساسياً في تنمية فلسطين، والتي شكلت عاملاً هامًا في فهم تطور التخطيط الحضري والريفي، وبموجب قانون الأراضي العثماني عام 1856، تم تصنيف أرض فلسطين ضمن خمس فئات رئيسية: (الأرض المزروعة "ميري" والتي تمتلك فيها الدولة الملكية المطلقة، والأراضي غير المزروعة "موات"، والأراضي "المتروكة" ذات الاستخدام العام مثل الطرق أو المراعي الشائعة، وأراضي "الوقف" المخصصة للأمانة الخيرية للأديان الإسلامية، وأراضي "الملك" المملوكة ملكية خاصة)، وكذلك تم إنشاء نظام لتصاريح البناء في المناطق الحضرية، وكذلك قواعد تخصيص الأراضي لبناء الطرق وللتنمية الإقليمية. وشدد التخطيط في ظل العثمانيين على الجوانب المادية: الطرق والمباني، لا سيما في المدن، وتجاهل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (Abd elhamid 2006, Zeid and Thawaba 2018, Krunz 2009).

وأشار Abd elhamid (2006) وأبو وعر (2008) إلى أن التشريع الخاص بالتخطيط الحضري في فلسطين كان قد بدأ مع نهاية العهد العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك بإصدار قانون بلديات المحافظات لعام 1877، وبموجب هذا القانون، تم إنشاء 22 مجلسًا بلديًا. وأضاف أبو حلو (2014) وأبو وعر (2008) إلى ذلك بأن القانون قد حدد صلاحيات البلديات طوال الوقت، حيث انحصر دور هذه الهيئات في مجال تنفيذ مجموعة محددة من الخدمات الأساسية

والمحدودة داخل المدن والبلدات: كمراقبة الأملاك العامة، والمحافظة على النظافة والصحة العامة، واستيفاء الرسوم البلدية من السكان، وفي المقابل فقد أحكم هذا القانون هيمنة السلطة المركزية على البلديات، وقلصت من دور الهيئات المحلية وحدت من صلاحياتها، ووظفها لبسط السيطرة على السكان، والقيام بمهمة تزويد خزينة الدولة بالعائدات الضريبية. وبالتالي أعاقها عن لعب دور رئيسي في تنمية المجتمعات.

وفي عام 1886 جرت بعض التعديلات على القانون المذكور، أعطيت بموجبه المجالس البلدية المنتخبة بعض الصلاحيات الإضافية، مثل الإشراف على الأبنية، والشوارع، والإضاءة، ومراقبة الأسواق التجارية في مناطقها. وبذلك يتضح أن قانون البلديات ومهام البلديات في الفترة العثمانية كانت منحصرة في أداء بعض الخدمات، وتنظيم بسيط للمدن والقرى، رغم انه لم يكن هناك تجاوزات ومخالفات بالرغم من عدم وجود قوانين تنظم وتخطط المدن، بسبب عدد السكان المحدود نسبة الى مساحة الأرض التي تزيد عن الحاجة، أي أن إدارة البلديات في تلك الفترة لم تؤثر بعملية التخطيط بشكل واضح (أبو وعر 2008).

ثانياً: التخطيط في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني

بعد انتهاء الحكم العثماني لفلسطين بدء الاحتلال العسكري البريطاني لها عام 1917، ومن ثم أعلن الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، الأمر الذي أدى إلى زيادة سوء التخطيط فيها؛ وذلك بسبب زيادة هيمنة وتحكم السلطة المركزية بهيئات السلطة المحلية. إذ قامت سلطات الولاية البريطانية بتسهيل عمليات شراء الأرض وتعزيز الهجرة اليهودية وإنشاء المستعمرات، واستمرت في استخدام قانون الأراضي العثماني مع بعض التعديلات لخدمة أهدافها الخاصة، كما أجرت سلطات الانتداب البريطاني دراسة مسحية في فلسطين، وكانت هذه الخطوة مهمة في تسجيل الأراضي ونقلها والتي أجازت قانون ملكية الأراضي لليهود (Zeid and Thawaba 2018). وأضاف Abd elhamid (2006) وKrunz (2009) أنه خلال العامين الأولين من الاحتلال البريطاني، كانت سلطات الاحتلال البريطانية تعد تشريعًا جديدًا لتخطيط المدن في فلسطين واقتصرت تلك الخطط على المدن فقط، حيث تم وضع خطط هيكلية وتنظيمية للمدن الفلسطينية في القدس ويافا وحيفا ونابلس وبئر السبع وغزة وغيرها استنادًا إلى التجربة البريطانية في تخطيط المدن، وتم إقرار مخططات للإنشاءات وترخيص المباني وشق الطرق على المستويين المركزي والمحلي.

وأشارت أبو وعر (2008) إلى أنه في عام 1921 قام المندوب السامي البريطاني بإصدار قانون المجالس المحلية وكان الغرض من ذلك تمكين المستعمرات الصهيونية من تشكيل مجالسها الخاصة بها، إلى جانب البلديات الفلسطينية الموجودة، التي بقيت تعمل وفق القانون العثماني، ومن أجل اختراق المجتمع السياسي الفلسطيني، ومن ثم قام (بلومر) المندوب السامي البريطاني الجديد عام 1926 بإصدار مرسوم انتخابات بلدية مقدمة لاستبدال قانون البلديات العثماني، بهدف التعاون بين العرب واليهود، وبهذا تم تحديد صلاحيات المجالس البلدية، وفي عام 1934 تم اصدار قانون البلديات الانتدابي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتنظيم عمل البلديات الفلسطينية، ويتضح من القانون أن هدف إلحاق البلديات وإتباعها بالسلطة المركزية هو تقييد الصلاحيات البلدية بالمهام الخدماتية، ومنعها من القيام بأعمال تطويرية هامة، حتى داخل حدود صلاحياتها، فالبلديات وفقا لهذا القانون ليست هيئات حكم محلي تتمتع باستقلالية ذاتية، تنبع منها سلطات وصلاحيات محددة ومكفولة قانونيا، بل هي مؤسسات سلطة محلية ملحقة بجهاز الحكم المركزي، الذي يشرف عليها إشرافا تاما ومحكما، مما أدى إلى الحد من مجالها الوظيفي وتهميش دورها السياسي، كما حصر قانون البلديات الانتدابي وظائف وسلطات المجالس البلدية بأعمال صيانة و تنظيم الشوارع والمباني والمجاري العمومية والأسواق وذبح المواشي ومناحي الصحة العامة وتنظيم تربية الحيوانات وتوفير وسائل إطفاء الحرائق داخل مناطق الحدود البلدية.

وأضاف Abd elhamid (2006) وZeid and Thawaba (2018) وKrunz (2009) أنه على المستوى الإقليمي، في عام 1936 قامت السلطات الانتدابية بتقسيم فلسطين إلى ست مناطق رئيسية وكان لكل منها مخططها الخاص فيها التي مازال بعضها ساري المفعول إلى وقتنا الحاضر كما هو الحال في مخطط إقليم لواء القدس (RJ-5) ومخطط إقليم لواء نابلس (S-15)؛ وذلك من أجل التحكم في التنمية الحضرية والريفية في فلسطين وإدارتها وتقييد البناء والتطوير العمراني في المناطق العربية والسيطرة عليها. وكانت هذه المخططات قادرة على تلبية الحاجات والظروف في تلك الفترة، أما على المستوى المحلي فلم تغط المخططات التفصيلية إلا 25 قرية من أصل 900 قرية في فلسطين التاريخية.

وبذلك كانت البلديات زمن الانتداب البريطاني تقوم فقط بتقديم الخدمات البسيطة للمواطنين، وبتنظيم بسيط للمدن، وبذلك لم تؤثر في تخطيط المدن بشكل كبير.

ثالثاً: التخطيط في فترة الحكم الأردني لفلسطين

كان من نتائج حرب النكبة عام 1948 وقوع الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية التي احتفظت بنفس نظام التخطيط الذي أنشأه الانتداب البريطاني دون تعديل (Zeid and Thawaba 2018).

وأشارت أبو وعر (2008) إلى أن القيادة الأردنية عملت على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية لضمان استمرار ضم الضفة الغربية لها، واستهدفت السياسة الأردنية جعل عمان عصب المملكة الأساس والمركز الرئيس والوحيد للدولة ونظام الحكم، ومنع تبلور قيادة فلسطينية مركزية فيها، قد تكون ذات طموحات سياسية ذاتية ومناوئة لاستمرارية الحكم الأردني في الضفة الغربية، وركزت السياسة الأردنية على استخدام هيئات السلطة المحلية من بلديات ومجالس قروية، كامتداد لبسط تغلغل السيطرة المركزية في الأقاليم المختلفة.

وأضاف Abd elhamid (2006) وKrunz (2009) أن السلطات الأردنية لم يتجاوز عملها سوى إعداد مخططات هيكلية لبعض المدن التي لم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديمغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للسكان؛ فحدت من التطوير العمراني ولم تخصص الأراضي الكافية للمباني العامة وشبكات الطرق. وفي عام 1955 تم التعديل على قانون البلديات الأردني بقانون آخر أكثر تشدداً، كان الهدف منه منع مؤسسات الحكم المحلي البلدي من تطوير قيادات محلية تنافس أو تقاسم الحكومة على السلطة، وقد اكتملت الحلقة بصدور نظام التشكيلات الإدارية عام 1962 الذي يمنح المحافظ أو من يقوم مقامه سلطات كثيرة وصلاحيات واسعة، داخل حدود المحافظة، على حساب صلاحيات المجالس البلدية، حيث له حق الرقابة على الإدارات الحكومية والمحلية في المحافظة، إضافة إلى تفويض المحافظ بمهمة قيادة البلديات والمجالس القروية، وإدارتها إدارة جيدة، والإشراف على أعمالها ومختلف شؤونها، نتيجة للقوانين والأنظمة السالفة الذكر لم تتمكن هيئات السلطة المحلية الفلسطينية، وتحديداً المجالس البلدية من النمو، ولعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في ادارة وتخطيط المدن في الضفة الغربية خلال العهد الأردني، فقد اقتصر دورها على المهام الخدماتية والصراعات التقليدية بين العائلات والعشائر المحلية (أبو وعر 2008).

رابعاً: التخطيط في ظل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

عملت الحكومة الإسرائيلية منذ عام 1948على السيطرة على الحيز الفلسطيني بالقوة أولاً، ومن ثم تم استخدام المرجعيات الأخلاقية والرواية التاريخية والقوة العسكرية وأذرعها المتعددة، بما في ذلك امتلاك الأرض والسيطرة عليها. وكذلك يشمل وضع السيطرة فرض السيادة، أي أن القوة هي الأساس والوجود وتثبيته هما الضمان لإثبات الأحقية والسيطرة (خمايسي 2007) ومن خلال ذلك تم السيطرة على كامل فلسطين التاريخية باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد حرب النكسة عام 1967 سيطرت الحكومة الإسرائيلية على ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية، وأصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة المباشرة للحكومة الإسرائيلية، وأشارت أبو وعر (2008) في دراستها إلى أن سلطة الإحتلال الإسرائيلي كانت قد استخدمت هيئات السلطة المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لبسط سيطرتها على الفلسطينيين وإحكام اختراقها للمجتمع الفلسطيني والحد من الانتشار الفلسطيني الطبيعي فوق ارض فلسطين. وأضافا Zeid and Thawaba (2018) أنه بعد فترة وجيزة من حرب عام 1967، بدأت الحكومة الإسرائيلية في تطبيق سياسة مصادرة الأراضي، وعملت على تصنيف مئات الآلاف من الدونمات في الضفة الغربية على أنها "أراضي الدولة"، وفي وقت لاحق، تم إعلان هذه الأراضي "مناطق عسكرية مغلقة" و "محمية طبيعية" ومن ثم تم تحويلها لاحقًا إلى مستعمرات. وأضافت أبو وعر (2008) و Abd elhamid (2006) وZeid and Thawaba (2018) إلى أنه بعد سيطرة الإحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت معظم قراها وبلداتها تفتقر إلى الخطط الهيكلية المعتمدة، بدأت السلطات الإسرائيلية بانتقاء وتعديل القوانين واللوائح التي تخدم مصالحها، مع الاستفادة من التغييرات القانونية والمركزية في القانون الأردني لكسب حرية التحكم في استخدام الأراضي ومنح تصاريح البناء للفلسطينيين.

وأضاف خمايسي (2014) أن الحكومة الإسرائيلية اتبعت سياسة الضبط الحيزي التي تعتمد على جهاز تخطيط مركزي يتبع منظومة أخلاقية تنص على أن المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة مطبقة بشكل غير منصف على أساس انتماء قومي وجغرافي، وتعني المصلحة العامة في هذا السياق خدمة أهداف الدولة والمجتمع اليهودي الصهيوني أولاً على المستوى القطري، والمنطقي والمحلي. وأن منظومة التخطيط الحيزي المعمول بها بموجب قانون التنظيم والبناء لعام1965 والتعديلات التي أجريت عليه مكونة من مؤسسات تخطيط ومخططات هيكلية مكونة من ثلاثة مستويات: مخططات قطرية شاملة وقطاعية تشمل كل مساحة إسرائيل مثل مخطط قطري رقم 35، ومخطط الحراج والتحريج رقم 22، وستة مخططات لوائيه، حيث تعد لكل لواء مخطط هيكلي لوائي مثل

مخطط لوائي رقم 1 تعديل رقم 30 للواء القدس، ومخطط لوائي رقم 2 تعديل رقم 9 للواء الشمال . ومخططات هيكلية ومحلية تشمل مدناً وقرى أو أجزاءً منها تكون أساساً لإصدار رخص بناء حسبها.

وبينت أبو وعر (2008) أن تبعا لذلك بدأت السلطات الإسرائيلية بإصدار الأوامر العسكرية المتتالية لتحقيق الأهداف الصهيونية ومنها: الأمر العسكري 194 الصادر عام 1967 الذي خوّل الحاكم العسكري لنفسه جميع الصلاحيات التي كانت مناطة بالمتصرف والمحافظ ووزير الداخلية، بموجب قانون البلديات الأردني والحاكم الإداري المصري وبموجب قانون البلديات الانتدابي البريطاني، وبعد الأمر العسكري 194 توالت الأوامر العسكرية الهادفة إلى تحجيم دور السلطة المحلية الفلسطينية، لتصل من عام 1967 ولغاية عام 1986 بخصوص البلديات في الضفة الغربية تحديداً إلى (ستة وأربعين) أمراً عسكرياً، كان الغرض منها تقييد المجالس البلدية والقروية، وتكريس الإحتلال وحلّ مجالس منتخبة، وإناطة صلاحيات مجالس بلدية بجهات وهيئات غير منتخبة، وبذلك حدد الأمر العسكري البنية الهيكلية للسلطات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحرمها من إمكانية مواءمة مهامها الخدماتية، مع تزايد الحجم الطبيعي للسكان المستفيدين من هذه الخدمات. وأضاف خمايسي (2007) أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد فرضت مخططات هيكلية تضعها البلدية بإشراك محدود وانتقائي لبعض الممثلين الذين لا يعون إسقاطات هذه المخططات وتبعاتها، بالإضافة إلى تأثيرهم المحدود في صقل مضامين المخطط. وفي حالات كثيرة تم استخدام هؤلاء الممثلون كـ "ورقة توت" تغطى بها عورة التخطيط وفرضه على السكان من دون أن يناسبهم ويلبي حاجاتهم، وبذلك كانت مشاركة الجمهور في إعداد هذه المخططات وإقرارها محدودة.

ولتكريس الاستيطان، ومهمة الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية؛ صدر الأمر العسكري رقم 418 عام 1971 الذي وضع الأساس لسلطات التخطيط في ظل الاحتلال الإسرائيلي وليفرغ صلاحيات المجالس البلدية والقروية في مجال تخطيط وتنظيم المدن والقرى من مضمونها الفعلي، حيث انتقلت السلطات الشاملة الممنوحة بموجب القانون الأردني للوزير إلى ما كان يسمى "المسؤول" الذي عينه القائد العسكري في المنطقة، وبهذا خول الأمر العسكري المذكور هذه المهمة لمجلس التنظيم الاعلى، الذي أصبح بإمكانه إلغاء مفعول أية رخصة (تصريح) أو تصميم يصدرها المجلس المحلي، بشأن إقامة بناء سكني أو توسيع الحدود البلدية، وبهذا حوّلت سلطات الاحتلال هذا القانون المعمول به إلى آلية فعالة لتقييد النمو الحضري الفلسطيني، والحد من البناء من خلال رفض تصاريح البناء والحد من الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية والاقتصادية، وبالتالي حرمان كل من البلدات والقرى من اقتصاد فعّال.

وبذلك أصبح التخطيط أداة للحكومة العسكرية لمنع توسيع البناء من قبل الفلسطينيين، وفي المقابل سمحت للمستوطنين بتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وضم هذه المناطق لهم (خمايسي 2007، أبو وعر 2008، Abd elhamid 2006). كما أضاف خمايسي (2007) إلى أن الحكومة الإسرائيلية عملت على إعاقة عملية تسوية الأراضي في المناطق المحتلة لخلق إشكاليات في إثبات الملكية، الأمر الذي يعيق أو يحول دون إصدار رخص بناء. ونتيجة ذلك بقيت معظم مناطق القدس الشرقية والقرى المحيطة بها بدون تسوية أراض كاملة مما نتج عنه إعاقة لعملية إعداد مخططات هيكلية وإقرارها، الأمر الذي حال دون توفر القاعدة التخطيطية المقننة والتي بموجبها يمكن منح رخص بناء في تلك المناطق.

وأضافت Krunz (2009) بأنه في عام 1981، كلفت إدارة التخطيط المركزي المستشار الإسرائيلي "شمشوني" بإعداد خطط تفصيلية لـ 183 قرية داخل منطقة القدس و 100 خطة لقرى أخرى في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، وأشارت كذلك إلى أن خطط شمشوني كانت تتجاهل تمامًا الوضع القائم والحقائق الموجودة على أرض الواقع، ولم يتم إجراء مشاورات مع المجالس القروية المنتخبة أو أفراد المجتمع الفلسطيني، ولم تكن هناك دراسات استقصائية أو دراسات أجريت قبل صياغة الخطة، وكان التقسيم قد وضع على أساس نسخة تقريبية من الصور الجوية، وكان من الواضح أن الغرض من هذه الخطط ليس توفير التنمية الفلسطينية بل الحد من أي إمكانات لتوسيع السكان الفلسطينيين وتنميتهم وتقييدها بشدة، الأمر الذي دفع إلى اعتراضات واحتجاجات واسعة النطاق من المجتمعات الفلسطينية.

وفي عام 1989، وافقت دائرة التخطيط المركزية "CPD" على 11 خطة تفصيلية جزئية محلية للأغلبية الكبرى من ال 400 قرية في الضفة الغربية، وفي بداية التسعينيات تمت الموافقة على 170 خطة للقرى و170 أخرى قيد الإعداد، وقد تم إعداد هذه الخطط كالمعتاد دون أي مساهمة من السكان المحليين، ولا تزال معظم المخططات الجزئية المحلية المعدة في هذه الفترة مستخدمة حتى الآن على الرغم من أنها غير مناسبة للظروف والاحتياجات الحالية لهذه المجتمعات، لأنها الخطط الوحيدة لمعظم القرى والمدن الفلسطينية (كون 1995، Krunz 2009).

خامساً: التخطيط في الأراضي الفلسطينية ما بعد اتفاقية أوسلو ودخول السلطة الفلسطينية

ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية عند تأسيسها العديد من المشاكل المتأصلة في مختلف المجالات، حيث لم يشارك الفلسطينيون منذ وقت طويل في إدارة بلدهم ووضع الخطط اللازمة لتنميتها. فقد أشار Abd elhamid (2006) وسلاودة (2016) إلى أنه مع تشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994 نتيجة لاتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية التي نصت على تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة لمناطق إدارة (أ، ب، ج)، خضعت المناطق (ب) تحت السيادة الفلسطينية إدارياً وتنظيماً دون الناحية الأمنية، بينما خضعت المناطق (ج) للسيطرة الإسرائيلية الكاملة في جميع الجوانب، وبهذا الاتفاق تم نقل المسؤوليات التخطيطية وغيرها من القضايا والخدمات المدنية إلى الوزارات والمؤسسات الفلسطينية ذات الصلة، وتم تقسيم مسؤوليات وواجبات التخطيط بشكل أساسي بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) ووزارة الحكم المحلي (MOLG)، وأضاف Abd elhamid (2006) أن التعاون الدولي يركز على تطوير أنظمة التخطيط المادي الداخلي والخارجي ذات الصلة بالتخطيط الحضري والريفي (DURP) كوحدة مركزية مسؤولة عن التخطيط المادي، وتركزت أنشطة التخطيط المادي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تطوير استخدام الأراضي على المستويين الإقليمي (الضفة الغربية وقطاع غزة) والمستويات الوطنية.

وأضافت سلاودة (2016) إلى أنه تم منح البلديات الفلسطينية صلاحيات تخطيطية وتنظيمية وتراخيص للبناء، وشرعت السلطة الفلسطينية بإعداد مخططات هيكلية وعملت اللجنة المركزية على إعداد مخططات هيكلية للقرى التي لا يوجد لها مخطط أو تعديل المخططات التي وضعت زمن الاحتلال ولم تعد تلبي الاحتياجات السكانية في المنطقة.

واشارت أبو وعر (2008) إلى أن السلطة الفلسطينية عملت على تحويل 87 مجلساً قروياً إلى بلديات، 74 منها في الضفة الغربية، و13 في قطاع غزة، حتى شهر آذار عام 2000، ثم استحدثت وزارة الحكم المحلي 147 مجلساً قروياً، ليصبح مجموع المجالس القروية حتى التاريخ المذكور 228 مجلساً، منها مائتان وعشرون في الضفة، وثمانية في قطاع غزة.

وعلى الرغم من الانسحابات الإسرائيلية الجزئية من بعض المناطق الفلسطينية المتفق عليها في اتفاق أوسلو؛ إلا أن السلطات الإسرائيلية استمرت في مصادرة الأراضي الفلسطينية من أجل بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري وشق الطرق الالتفافية، مما أعاق السلطات الفلسطينية من

وضع وتنفيذ مخططاتها وتنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي (وخاصة على المستوى المحلي والمخططات الهيكلية في المناطق ج)

يمكن القول أن السياسات التخطيطية التي مورست قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ في مجملها كانت أداة من أدوات الضبط السياسي لإطالة عمر السلطة المحتلة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وشهدت الأراضي الفلسطينية سلطات متعاقبة استخدمت التخطيط المحلي كأداة للسيطرة على التنمية الحضرية الفلسطينية وخدمة مصالحها الاستعمارية. وقد وضعت هذه الحالة العديد من التحديات والعقبات أمام مؤسسات التخطيط والبلديات الفلسطينية، التي يجب التصدي لها من أجل تعزيز جهود التخطيط في الأراضي الفلسطينية.

وبناء على ما تم مناقشته في الإطار النظري، لوحظ أن التخطيط الحضري عملية كبيرة ومتنوعة، يشمل كافة مناحي الحياة بكل ما فيها من قيم وعادات وسلوك وأساليب وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني، وفي هذه الدراسة تم التركيز على التخطيط الحضري لأربع مجالات رئيسية في منطقة الدراسة متمثلة: المباني، والبنية التحتية والخدماتية والطرق، واستعمالات الأراضي، ومن ثم عمل مقارنة بين هذه الجوانب من التخطيط ما بين منطقة الدراسة والمناطق المحتلة التي تديرها الحكومة الإسرائيلية، وأخيراً دراسة مدى ملائمة تخطيط البلدية مع احتياجات السكان.

الفصل الرابع

الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

الفصل الرابع

الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

تعتبر الضوابط الطبيعية والبشرية من أهم العوامل المؤثرة في عملية التخطيط والتي تلعب دوراً أساسياً في تحديد نشاطات السكان ونموهم العمراني وأنماط معيشتهم، والتي تختلف من منطقة جغرافية لأخرى لذلك كان لا بد من دراسة الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة.

الضوابط الجغرافية الطبيعية:

أولاً: الموقع الجغرافي والفلكي وحدود منطقة الدراسة

للموقع الجغرافي دور أساسي في تحديد أهمية المنطقة الجغرافية وفي تحديد اتجاه نمط المعيشة ونشاطات السكان واستخدامات الأراضي فيها. تقع بلدة قطنة ضمن سلسلة جبال فلسطين الوسطى في الجزء الشمالي الغربي من محافظة القدس، وعلى بعد 20 كم (12.4 كم هوائي) من مدينة القدس، وما يقارب 12 كم عن مدينة رام الله (بلدية قطنة 2019). يحدّها من الشرق بلدة بدو والقبيبة وبيت سوريك، ومن الشمال بلدة بيت عنان، ومن الغرب خربة أم اللحم وبلدة بيت عنان وقرى بيت نوبا ونطاف وبيت ثول داخل الخط الأخضر، ومن الجنوب قرية عنابة المهجرة وأبو غوش داخل الخط الأخضر ومستوطنة هارادار. أما فلكياً تقع البلدة بين خطي (159927، 162100) شرقاً، وبين خطي (1138894، 1136680) شمالاً، وذلك حسب نظام الإحداثيات الفلسطيني (Palestine Belt 1923) (أنظر شكل رقم 4).

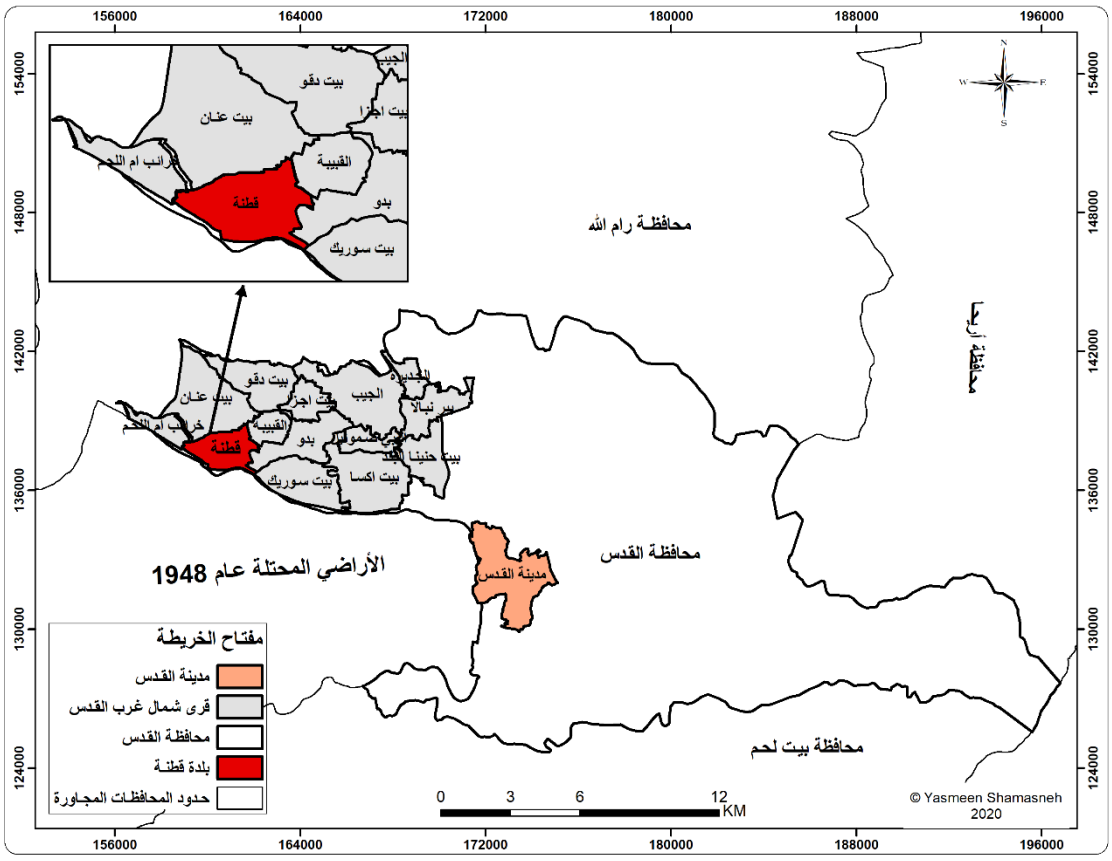

شكل (4): موقع بلدة قطنة[4]

المصدر: وزارة الحكم المحلي 2019، بتصرف الباحثة

ونتيجة لموقع منطقة الدراسة الاستراتيجي ووقوعها على الطريق الواصل ما بين مدينة القدس ويافا أصبحت المنطقة محط اهتمام الحكومة الإسرائيلية التي خططت لاحتلالها وضمها منذ عام 1948، الأمر الذي أدى إلى مرور الخط الأخضر عام 1949 عبر أراضيها وضمه للمساحة الأكبر من أراضيها إلى المناطق المحتلة عام 1948. ويحاصرها جدار الفصل العنصري من ثلاث جهات (الشمالية والجنوبية والغربية) وبالتالي فإن منفذها الوحيد هو الطريق الرئيسي الواصل بينها وبين قرية القبيبة المجاورة لها شرقاً، كما عزل جدار الفصل العنصري منطقة الدراسة عن مدينة القدس التي كانت الوجهة الأولى لسكان المنطقة لتأمين حاجاتهم المختلفة (أنظر الشكل السابق رقم 4).

[4] يوجد إزاحة بسيطة في البيانات الحيزية المستخدمة في انتاج الخرائط بسبب اختلاف مصادر البيانات المستخدمة

ثانيــاً: المُنــاخ

يعتبر المناخ من العوامل الطبيعية الهامة المؤثرة في حياة الإنسان ونشاطه، ولا بد من مراعاة عناصر المناخ من حرارة وأمطار ورياح ورطوبة وغيرها عند اختيار موقع أي تجمع سكاني.

تقع منطقة الدراسة ضمن نطاق مُناخ البحر المتوسط المعتدل، حيث يمتاز مُناخ بلدة قطنة صيفاً بجفاف أمطارها وارتفاع درجات الحرارة فيها ما بين 19-35 درجة مئوية، أما شتاءها فهو معتدل ماطر تتراوح فيه معدل دراجات الحرارة ما بين 4-9 درجات مئوية، ويصل معدل الرطوبة النسبية في منطقة الدراسة إلى حوالي 61%، بينما يتراوح المعدل السنوي للأمطار في البلدة ما بين 500-700ملم في فصل الشتاء (اريج 2012، أبو لافي وآخرون 2010، مجلس قطنة 2013).

وقد يتعدى معدل الأمطار الساقطة المعدل السنوي المذكور سابقاً، الأمر الذي يتطلب التخطيط الجيد ومراعاة ذلك قبل الشروع ببناء أي مشروع لتجنب حدوث الفيضانات والانجرافات نظراً لطبيعة تضاريس البلدة التي يتخللها عدد من الأودية التي تتجمع فيها مياه الأمطار الجارية من البلدات المجاورة. ونتيجة لوفرة الأمطار في فصل الشتاء في منطقة الدراسة لجأ سكان المنطقة لإنشاء آبار الجمع المنزلية ليتم جمع مياه الأمطار للاستفادة منها في الشرب وري المزروعات خاصة في حال انقطاع المياه الواصلة من الصنابير في فصل الجفاف.

ثالثاً: التضاريس والموارد المائية الطبيعية

تقع بلدة قطنة ضمن سلسلة جبال فلسطين الوسطى. يغلب على تضاريسها الطابع الجبلي، ويتفاوت منسوب ارتفاعاتها من منطقة لأخرى، إذ تتراوح مناسيب ارتفاعاتها ما بين 540-750م عن سطح البحر (الحكم المحلي 2020) (انظر شكل رقم 5). ومن أهم جبال البلدة جبل مرج الزعرور، جبل خربة أم اللحم، جبل خربة الكبوش، جبل الكافيرة، وجبل خربة الجديدة، جبل خربة بيت شباب، جبل خربة رفيديا، جبل عين ناموس.

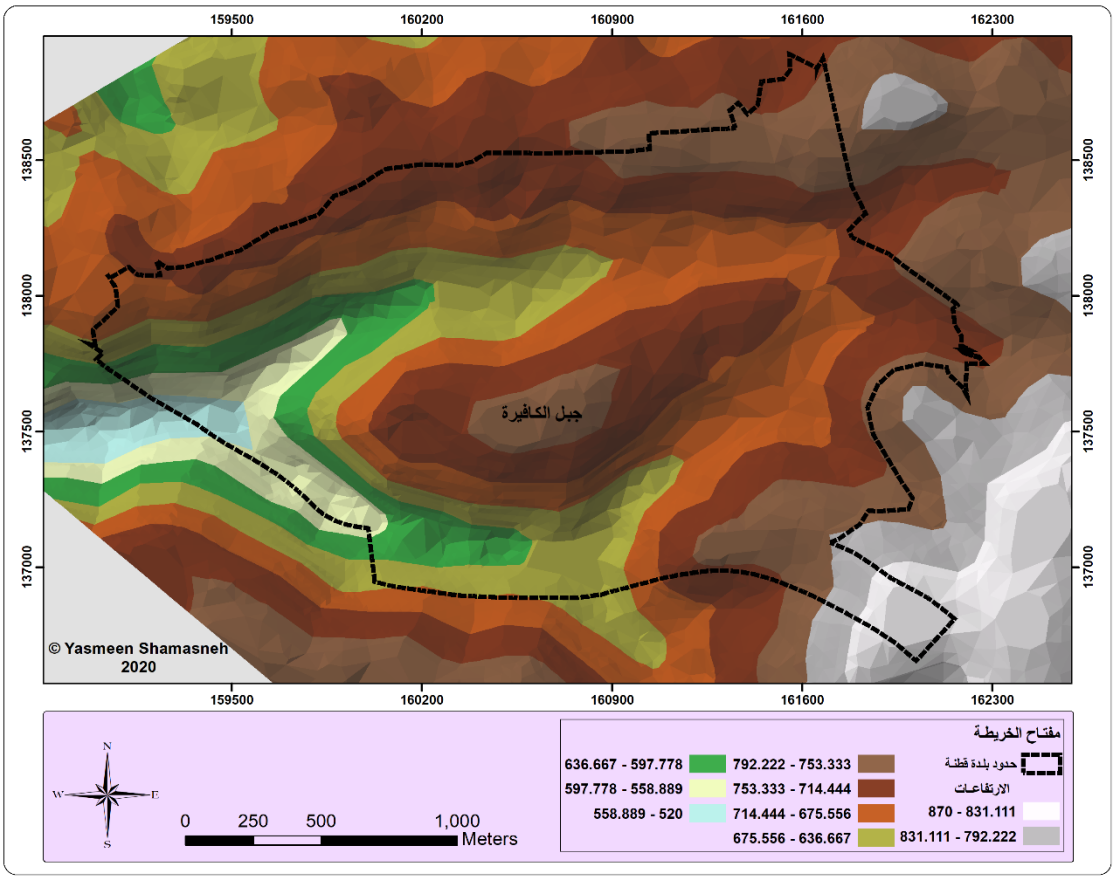

شكل(5): خطوط الارتفاعات المتساوية في بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020، بتصرف الباحثة

ويُلاحظ من شكل رقم (5) أن تضاريس البلدة ينخفض ارتفاعها كلما اتجهنا نحو المناطق الغربية منها، وتمتاز تضاريس المنطقة بشكل عام بشدة انحداراتها وميلانها؛ وهذا ما يؤدي إلى الصعوبة في البناء وشق الطرق وارتفاع تكاليفها مما يشكل تحدي لعملية تصميم وتخطيط بنية تحتية وشبكة طرق تعمل على تلبية احتياجات سكان المنطقة (أريج 2012) (أنظر صورة رقم 1). كما تتخلل جبال المنطقة أودية عديدة منها: وادي قط، وادي اسمير، وادي ميشه الحنون، وادي الخرفيش، وادي عين ناموس، وادي عين السمرة.

صورة (1): منظر عام للبلدة يظهر التضاريس الجبلية فيها

المصدر: تقي الدين 2019

ونظراً لوقوع منطقة الدراسة ضمن المناطق الرطبة ووفرة الأمطار الساقطة عليها في فصل الشتاء تحتوي بلدة قطنة على العديد من العيون المائية والينابيع والتي تقع في الجهة الغربية منها: عين نمر وعين السمرة وعين البلدة وعين ناموس، وكانت هذه العيون المائية والينابيع سبب في نشأة البلدة قديماً حيث كان سكان المنطقة يعتمدون على مياهها بشكل أساسي في حياتهم لكافة الاستعمالات. ولجأ سكان البلدة إلى إنشاء العديد من آبار الجمع المنزلية والزراعية لجمع مياه الأمطار شتاء واستهلاكها في فصل الجفاف الصيفي خاصة عند انقطاع المياه الواصلة إليهم عبر شبكات المياه.

رابعاً: الغطاء النباتي والتربة واستخدامات الاراضي

أدى وقوع منطقة الدراسة على السفوح الغربية لجبال القدس ضمن سلسلة جبال فلسطين الوسطى ومواجهتها لأمطار المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط إلى جعل المنطقة رطبة نسبياً، الأمر الذي عمل إلى جانب التربة المتوفرة في المنطقة (تربة البحر المتوسط الحمراء "التيرا

روزا"[5] وتربة الراندزينا البنية[6] إلى تنوع الغطاء النباتي فيها والذي ينتمي لإقليم نباتات البحر المتوسط منها:

1. الأشجار الحرجية دائمة الخضرة كأشجار السرو والصنوبريات والبلوط والتي قام الاحتلال بمصادرتها بإقامة جدار الفصل العنصري.

2. الأشجار النفضية مثل الزعرور والسماق والتي تنتشر في أجزاء عديدة من البلدة والتي كان يعتمد سكان البلدة على تجارتها كمصدر للدخل.

3. الحشائش البرية الموسمية: الزعتر والمريمية والجعدة والزعتمانة والبابونج التي تصنف ضمن النباتات الطبية والعطرية التي تستخدم لأغراض علاجية. ويضاف لهذه المجموعة نبات البلان (النتش)، والنرجس وشقائق النعمان والحنون وعصا الراعي وابرة الراعي.

وتبلغ مساحة قطنة بعد عام 1967 حوالي 3,946 دونم، وتشكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة حوالي 1,300 دونم أي ما نسبته 33% من مساحة البلدة الحالية، بينما تبلغ مساحة الأراضي المزروعة حوالي 860 دونم، منها ما نسبته 21% بواقع 332 دونم أراضي مزروعة بالزيتون، أما الأراضي غير المزروعة والقابلة للزراعة فتشكل حوالي 440 دونم أي ما نسبته 11% من أراضي البلدة مهملة وبحاجة للزراعة والاستثمار فيها، في حين تشكل مساحة المراعي والأراضي المفتوحة حوالي 100 دونم بما نسبته 2.5% فقط من أراضي البلدة (أبو لافي وآخرون 2010، أريج 2012) (أنظر جدول رقم 1). ويمكننا القول إن توفر المقومات الطبيعية السابقة في البلدة، أدت إلى جذب السكان واستقرارهم فيها، ومن هنا سنناقش الضوابط البشرية للبلدة.

جدول (1): تصنيف أراضي البلدة حسب الزراعة

الوصف	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	مساحة الأراضي المزروعة	مساحة الأراضي غير المزروعة	مساحة المراعي والأراضي المفتوحة	المساحة الكلية لبلدة قطنة
المساحة/دونم	1,300	860	440	100	3,946
النسبة من المساحة الكلية	%33	%21	%11	%2.5	%100

المصدر: أبو لافي وآخرون 2010. أريج 2012، بتصرف الباحثة

[5] تربة البحر المتوسط التيرا روزا (التيرا روسا): هي تربة تنشأ نتيجة عملية غسل الصخور الجيرية أو الدولومايتية الصلبة بمياه الأمطار التي تذيب كربونات الكالسيوم وتتركز بها أكاسيد الحديد والألومنيوم والسيليكا التي تعطي التربة لونها الأحمر، حيث ينتج عن هذه العملية معادن طينية تضاف إلى المواد الطينية الموجود في الصخور الدولومايتية والجيرية، وبالتالي تصبح التربة غنية بالعناصر المعدنية (جغرافية فلسطين 2012).

[6] تربة الرندازينا البنية: وهي تربة تنشأ من نفس صخور التربة الحمراء " الصخور الكلسية والمارل اللينة "، ترتفع نسبة الجير فيها، عمق هذه التربة سميك وتحتوي على مواد عضوية أكثر من التربة الحمراء، وتتواجد في إقليم المرتفعات الجبلية وترافق التربة الحمراء في بعض المواقع (جغرافية فلسطين 2012).

الضوابط الجغرافية البشرية:

تعد دراسة الضوابط البشرية لمنطقة الدراسة من الجوانب المهمة في مثل هذه الدراسة، إذ تتيح لنا معرفة أعداد سكان المنطقة، والأنشطة التي يمارسها السكان في البلدة، وكذلك استعمالات الأراضي والتمدد العمراني والخدمات المتوفرة في البلدة، وهذه البيانات ترتكز عليها عملية التخطيط بشكل أساسي.

أولاً: التطور التاريخي لبلدة قطنة

يعود تاريخ بلدة قطنة إلى العام (1000) هجري (1591-1592) ميلادي، حيث أقيمت البلدة الحديثة على أطلال الكافيرة التي كانت إحدى المدن الكنعانية التي لاتزال الكتب التاريخية والخرائط الأثرية تذكرها بهذا الاسم إلى يومنا هذا. وكان سبب نشأة القرية آنذاك توفر عيون المياه التي كانت تعتبر مصدر الحياة الزراعية والحيوانية فيها (بلدية قطنة 2020). ومما يؤكد على قدم البلدة وجود عدد من الخرب على أراضيها مثل: خربة بيت شباب التي تقع في الشمال الشرقي من البلدة، حيث تحتوي هذه الخربة على أساسات وبقايا معصرة محفورة في الصخر، بالإضافة لخربة باطن العرش التي تقع في الجنوب الغربي من البلدة والتي تحتوي على محرس ومغارة، وخربة أبي لحم في الجزء الشمالي من البلدة، وخربة رفيديا التي تحتوي على أساسات مباني وبرج نُحت في الصخر وصهاريج ومعصرة ومُغر، كذلك خربة الكافرة (الكافيرة) والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلدة (الدباغ 2013) بالإضافة إلى خربة البويرة التي كان يملكها أهالي البلدة والتي تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة الرملة (بلدية قطنة 2020).

أما تسمية "قطنة" فقد اختلفت المصادر حولها. حيث اعتقد البعض بأن جذور الاسم رومانية، وبعضهم يعتقد أن الاسم أُخذ من الفعل العربي (قَطَنَ) بمعنى سَكَنَ وأَقامَ، وهو الاعتقاد الأرجح والأكثر انسجاماً مع تاريخ سكان البلدة الذين يُعتقد أنهم نزحوا من وادي موسى في مطلع القرن العاشر الهجري باتجاه جنوب فلسطين، حيث استقر أحد أجدادهم (علي بن نوفل) في قرية كراتية في محافظة غزة، ثم اتجه شمالاً ليتزوج من عائلة النقيب من مردا في محافظة سلفيت، ثم استقر الحال كما يبدو بعلي وولده الحسن، أو الحسن بن علي بن نوفل وولده محمد أبو عرموش قرب عين الماء الكبيرة في البلدة وأسسا بلدة قطنة الحالية (مجلس محلي قطنة 2013). وبذلك يمكن أيضاً أن يكون الاسم مأخوذ من القصة السابقة من الفعل المثنى ل (قطن) وهو قطّنا ومن ثم خفف الاسم مع مرور الوقت ليصبح قطنة.

وبذلك كانت نشأة البلدة حول عين ماء قطنة الرئيسية التي اعتمد عليها سكان البلدة والقرى المجاورة كمصدر رئيسي ووحيد للمياه، حيث اعتمد عليها سكان البلدة في الشرب وري المزروعات وتربية المواشي وغيرها من الاستخدامات، وأكد محمود الفقيه (مقابلة: 2020) بأن: "عين ماء قطنة هي السبب الرئيسي لاستقرار السكان فيها، حيث كانت بداية تَجمّع بيوت أهالي القرية حول عين الماء ليتمكنوا من استخدام مياهها ". وأضافت رتيبة حوشية (مقابلة: 2020): "أن العين كانت قد استخدمت في الزراعة بشكل كبير، حيث قام سكان البلدة بعمل حوض ماء بالقرب من العين ومن ثم حفرت قنوات ترابية من الحوض المائي نحو الأراضي المجاورة لها (الشواغير) لري المزروعات، وكانت تلك الأراضي تزرع بالخضار والرمان والباذنجان والقرع والملفوف والزهر والفجل والبصل والسبانخ والفاصوليا وغيرها من المحاصيل".

بالإضافة لعين ماء قطنة الرئيسية فقد كان هناك عيون مياه أخرى تقع جميعها بالقرب من العين الرئيسية في الجهة الغربية من البلدة بالقرب من البلدة القديمة وبالتالي كان يلجأ إليها أهالي البلدة عندما ينخفض تدفق مياه العين الرئيسية في فصل الصيف مثل: عين ناموس التي تم مصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وعين السمرة التي قام الاحتلال الإسرائيلي بطمرها وعين نمر التي جفت مع مرور الزمن.

وبناء على ذلك استمر تركز العمران حول عين الماء والمناطق القريبة منها من أجل سهولة الوصول إلى مياهها والانتفاع بها حتى عام 1982-1985، حيث قامت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) بتمديد شبكة المياه في البلدة، ومن ثم قامت شركة كهرباء محافظة القدس بوصل بلدة قطنة بشبكة الكهرباء (أبو لافي وآخرون 2010، بلدية قطنة 2020) وهذا ما مكّن السكان من البناء في مناطق أبعد عن مركز البلدة وعين الماء والاتجاه نحو الشرق بشكل طولي بمحاذاة الطريق الرئيسي الذي يربط بلدة قطنة بقرية القبيبة.

وفي عام 1997 تم تأسيس المجلس المحلي في قطنة ليتم متابعة حاجات السكان والتخطيط للأنشطة التنموية والاشراف والرقابة على المشاريع المختلفة التي تنفذ في البلدة. ومن ثم تم ترقية المجلس المحلي لبلدية فئة ج عام 2003.

ثانياً: النمو السكاني

تشكل الدراسات السكانية صلب وأساس عملية التخطيط وإعداد المخططات التي تُعد لتلبية الاحتياجات المختلفة للسكان القاطنين في المنطقة المخطط لها، ولهذا فكان لا بد من الحديث عن سكان منطقة الدراسة.

في عام 1922 قُدِّر عدد سكان بلدة قطنة بحوالي 633 نسمة (مدينة القدس 2007). بينما بلغ عدد سكان البلدة حسب إحصاء النفوس في فلسطين الذي أجري عام 1931 بحوالي 875 نسمة (Mills 1932)، أما في عام 1945 بلغ عدد السكان حوالي 1,150 نسمة (مدينة القدس 2007). وأفاد إسماعيل حوشية (مقابلة: 2020) أنه: " بناءً على إحصائية ميدانية قمت بها برفقة مختار البلدة عقب حرب النكسة عام 1967 كان قد بلغ عدد السكان الذين لم يهجّروا من بلدة قطنة وبقوا فيها آنذاك قد بلغ ما يقارب 1,594 نسمة، بينما بلغ عدد الذين هُجّروا من البلدة بعد اندلاع الحرب ما يقارب 1,460 نسمة، أي أن مجموع سكان البلدة قبل الحرب قد قدّر بحوالي (3,054) نسمة".

وأشار التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن عدد سكان بلدة قطنة بلغ 5,823 نسمة، وارتفع عدد سكان البلدة عام 2017 وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى 6,916 نسمة، ومن ثم ارتفع عدد سكان البلدة عام 2018 إلى ما يقارب 7,074 نسمة. وتتعارض بيانات أعداد سكان البلدة التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017 و2018 مع بيانات أعداد سكان البلدة التي يقدّرها مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس ودائرة المياه والصرف الصحي (2020) بحوالي 12,000 نسمة، والتي تقدّرها بلدية قطنة (2020) بحوالي 15,000 نسمة، أي ضعف العدد المقدر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء. ويمكن القول إن بيانات أعداد السكان الصادرة من قبل بلدية قطنة ومجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس ودائرة المياه والصرف الصحي هي الأكثر دقة نظراً لارتباط خدماتها بأعداد السكان في المنطقة القائمة عليها.

ويعود عدم تطابق بيانات السكان من مصدر لآخر إلى الاختلاف على حدود بلدة قطنة وقرية القبيبة الملاصقة لها والسكان الذين يعيشون على تلك الأراضي. حيث أفاد أشرف شماسنة (مقابلة: 2020): "بأن الإدارة الأردنية كانت قد أجرت مسح شامل لجميع قرى محافظات الضفة باستثناء بلدة قطنة وذلك بسبب اندلاع حرب النكبة عام 1948 التي حالت دون استكمال عمليات المسح للمنطقة، وهذا ما أدى إلى عدم وضوح حدود ومساحة البلدة". وبذلك اعتبر مجلس قرية القبيبة جزءاً كبيراً من

الأراضي التي قام سكان بلدة قطنة بشرائها من أراضي قرية القبيبة والسكن عليها منذ عام 1948 بأنها ما زالت تتبع لأراضي قرية القبيبة، وقد استمر هذا الخلاف حتى عام 2018، إلى أن وافقت وزارة الحكم المحلي على المخطط الهيكلي لبلدة قطنة الذي يضم تلك المنطقة المتنازع عليها والسكان الذين يسكنونها. بالإضافة لما سبق فأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في التعداد السكاني لعام 2017 لم يشمل أهالي البلدة من حملة الهوية الزرقاء؛ وهذا ما يفسر التضارب في بيانات السكان من مصدر لآخر (بلدية قطنة 2020) (أنظر شكل رقم 6).

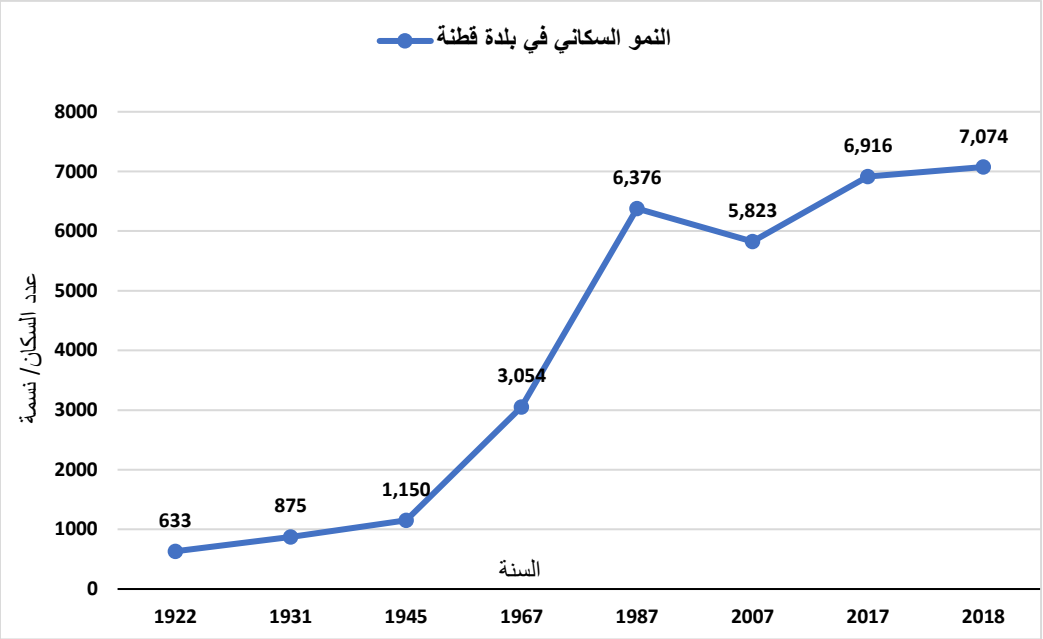

شكل (6):عدد سكان بلدة قطنة ما بين عامي 1922- 2018

المصدر: مدينة القدس 2007، Mills 1932، حوشية: 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، بتصرف الباحثة: 2020

ومن الشكل السابق يُلاحظ أن عدد سكان بلدة قطنة قد انخفض بشكل ملحوظ بالفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي 1987 و2007، بالرغم من أنه لم يكن هناك تهجير جماعي قسري لسكان البلدة آنذاك، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه من الممكن أنه كان هناك بعض الهجرات الفردية التي تزامنت مع إقامة جدار الفصل العنصري. وعلى النقيض من ذلك فإن الفترة الواقعة ما بين عامي 1948 و1967 والتي شهدت حربي النكبة والنكسة والتي أدت إلى هجرة 1460نسمة من سكان البلدة إلا أنه كان هناك نمو سكاني إيجابي في ذلك الحين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن هناك عدم دقة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ثالثاً: النمو العمراني

تعتبر دراسة النمو العمراني من العناصر الأساسية التي تسبق عملية التخطيط، ومن هنا كان لابد من دراسة النمو العمراني لبلدة قطنة. شهدت بلدة قطنة تطوراً عمرانياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بالتزامن مع التزايد المستمر في عدد سكان البلدة، حيث ازدادت أعداد البنايات وأحجامها ومساحتها بشكل كبير. تركز السكان والعمران بشكل كبير في البلدة القديمة التي تشكل ثلث مساحة بلدة قطنة تقريباً، ثم أخذ النمو العمراني بالامتداد تدريجياً نحو الجزء الشمالي والشرقي من البلدة بمحاذاة الطريق الرئيسي الواصل بين بلدة قطنة وقرية القبيبة المجاورة لها حتى أصبح العمران ملاصقاً لأراضي قرية القبيبة في الجهة الشرقية وبلدة بيت عنان في الجهة الشمالية الشرقية. والزائر للبلدة القديمة يمكنه أن يلاحظ الكثافة العمرانية المرتفعة التي تكاد تشبه إلى حد كبير الكثافة العمرانية في المخيمات (أنظر ملحق رقم 1 صورة رقم 1). أما الجهة الجنوبية والغربية فلم يمتد العمران إليها وذلك بسبب مستوطنات الاحتلال الاسرائيلي وجدار الفصل العنصري المقامة على الأراضي الجنوبية والغربية للبلدة (بلدية قطنة 2019).

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية

كانت مهنة الزراعة من أهم المهن الأساسية التي يعمل بها المواطن الفلسطيني في بلدة قطنة كغيرها من القرى الفلسطينية، إلا أن التغير في أنماط العمل جعل هذه المهنة تفقد أهميتها، حيث يعمل في الأعوام الأخيرة ما نسبته 5% فقط من سكان البلدة في الزراعة. بينما يتجه ما نسبته 42% من سكان البلدة في الأعوام الأخيرة للعمل في الداخل المحتل عام 1948، وبذلك فإن العمل في الداخل المحتل عام 1948 أصبح اليوم من أهم مصادر الدخل لسكان البلدة نظراً لقرب البلدة من الخط الأخضر. كما يعمل ما نسبته 16% من الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، و11% من الأيدي العاملة في قطاع الخدمات، في حين يعمل ما نسبته 5% من الايدي العاملة من السكان في قطاع التجارة، أما قطاع الموظفين فيعمل به ما نسبته 21% من سكان البلدة (بلدية قطنة 2020) (أنظر الشكل رقم 7).

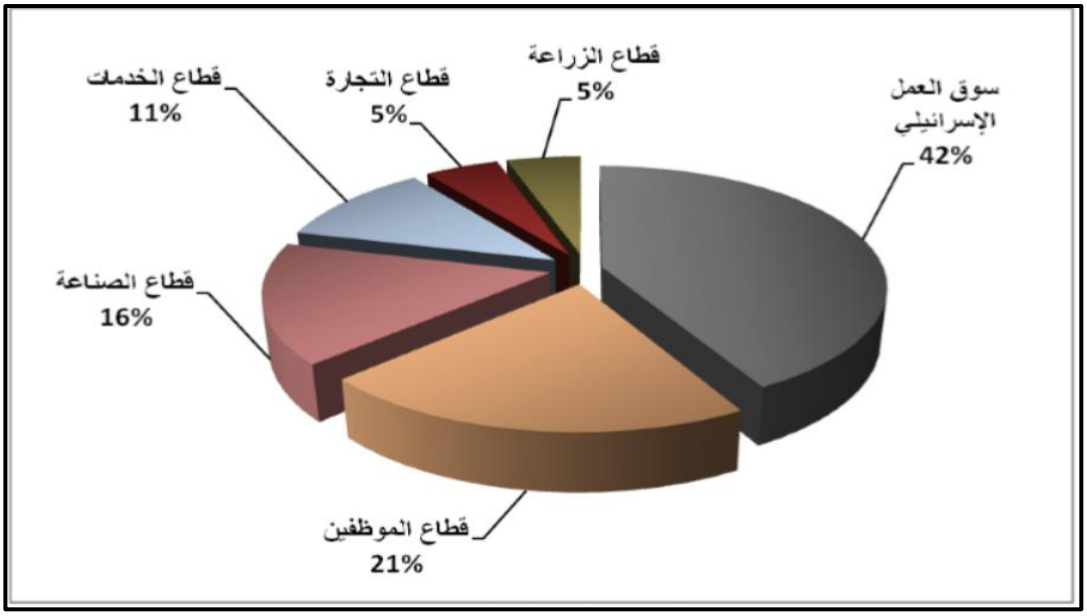

شكل (7): القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في بلدة قطنة
المصدر: بلدية قطنة 2020، بتصرف الباحثة.

ويعود انخفاض نسبة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة إلى مصادرة الاحتلال الاسرائيلي لمساحات واسعة من أراضي البلدة الزراعية، ووقوعها داخل حدود الخط الأخضر وخلف جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى جفاف عيون الماء الموجودة في البلدة وضعف تدفق المياه في عين البلدة الرئيسية التي كان يعتمد عليها أهالي البلدة في ري مزروعاتهم، بالإضافة إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية فيها، ولجوء العديد من حملة الشهادات الجامعية للعمل في الوظائف الحكومية والعزوف عن العمل بالزراعة لقلة انتاجها وعائدها المادي. وقد تأثر الوضع الاقتصادي لسكان البلدة بالوضع السياسي؛ وذلك بسبب عرقلة قوات الاحتلال الإسرائيلي وصول العمال من سكان البلدة إلى أماكن عملهم في الجانب المحتل (داخل حدود الخط الأخضر) بعد إحكام الإغلاق وإقامة جدار الفصل العنصري. حيث أدت هذه الظروف مجتمعة إلى ارتفاع نسبة البطالة في البلدة إلى ما يقارب 30% (بلدية قطنة 2020).

خامساً: قطاع الخدمات في البلدة

1. الكهرباء: تعود شبكة كهرباء بلدة قطنة لعام 1982، وتعتبر شركة محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء فيها، إذ تستورد الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية التي تعتبر المتحكم الرئيسي في طاقة الكهرباء التي تزود المنطقة بها. تصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بالكهرباء حوالي 98%، أما ما نسبته 2% من الوحدات السكنية فهي غير متصلة بالشبكة نظراً لكونها قيد

البناء أو حديثة جداً وبالتالي لم يتم وصلها بعد بشبكة الكهرباء. تعتبر خدمة الكهرباء جيدة بشكل عام من حيث استمرارية الخدمة على مدى أيام الأسبوع، إلا أن شبكة الكهرباء تعاني من ارتفاع نسبة الفاقد فيها، كما أدت طريقة التحصيل التقليدية إلى تخلف المستفيدين عن الدفع وبالتالي تراكم الديون، إلا أنه في بعض الأحياء قامت شركة الكهرباء بتمديد كوابل الضغط العالي تحت الأرض، وحولت نظام تسديد مستحقات الكهرباء لنظام الدفع المسبق وذلك ساهم في التزام المستفيدين في تسديد ما عليهم من مستحقات، كما وعملت شركة الكهرباء على تزويد الطرق الرئيسية وبعض الطرق الفرعية بالإنارة بنسبة 90% والمشروع آخذ بتغطية كافة طرق البلدة (بلدية قطنة 2020).

2. شبكة الطرق: هناك حاجة لشق العديد من الطرق الداخلية في البلدة والتي ترتبط مع الطريق الرئيسي. وكما ذكرنا سابقاً فإن صعوبة تضاريس البلدة وشدة انحدارها شكلت عائقاً أمام شق الطرق فيها، مما دعت الحاجة لإنشاء أدراج للمشاة في المناطق شديدة الانحدار.

يبلغ طول الطرق المعبدة في البلدة حوالي 25 كم، منها 3 كم طول الشارع الرئيسي و22 كم طول الطرق الفرعية المعبدة، بينما يبلغ طول الطرق غير المعبدة والترابية حوالي 20 كم، أما الطرق المعبدة والتي هي بحالة سيئة فيبلغ طولها حوالي 7كم (بلدية قطنة 2020). وتفتقر طرق البلدة للأرصفة والتشجير والجزر وغيرها، مما يؤكد الحاجة لوجود مشاريع تدعم إعادة تأهيل الطرق، وخاصة في حال انجاز مشروع هيكلي متكامل ينظم النسبة الكبرى من الطرق ضمن خطة شاملة ومدروسة.

3. المياه: تم وصل البلدة بشبكة المياه عبر شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) عام 1985. تعتبر خدمة المياه جيدة بشكل عام من حيث الجودة والنوعية وتغطي ما نسبته 100% من بيوت البلدة، ألا أن شبكة المياه في البلدة تعاني من نسبة فاقد يصل إلى حوالي 16.8%، ويبلغ الاستهلاك الشهري للمياه في البلدة ما يقارب 2.5 متر مكعب لكل فرد (مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس 2019). تعاني شبكة المياه في البلدة من الانقطاع المتكرر للمياه وخاصة في فصل الصيف، حيث تصل المياه إلى البلدة يومان في الاسبوع فقط؛ وذلك بسبب سياسة الشركة المزودة البلدة بالماء، حيث أنها تتحكم بشكل كامل بكميات وأوقات تزويد البلدة، حيث يتم عمل جدولة للأيام التي يتم تزويد البلدة فيها بالمياه بواقع 3 أيام في الأسبوع، ويلجأ أهالي البلدة في فصل

الصيف إلى آبار جمع مياه الأمطار كمصدر بديل لمياه الشبكة في حال انقطاعها، حيث يوجد في البلدة أكثر من 200 بئر منزلي (بلدية قطنة 2020).

4. الصحة: يتوفر في بلدة قطنة مرافق صحية عدة تقدم خدمات طبية متنوعة، حيث يوجد فيها مركز صحي مشترك ما بين وزارة الصحة الفلسطينية والهلال الاحمر الفلسطيني التي يعمل فيها الطبيب بدوام جزئي خلال أيام محددة من الاسبوع، وعيادات خاصة للأطفال، وعيادات خاصة بطب الاسنان، وصيدليات، وسيارة إسعاف تتبع لبلدية قطنة. ونتيجة لضعف التخطيط الحضري والخدماتي في البلدة تعاني البلدة من نقص بعض الخدمات الطبية الرئيسية المطلوبة في البلدة؛ لذلك يلجأ المرضى للحصول على الخدمات الصحية اللازمة إلى مراكز صحية في بلدة بدو المجاورة مثل مركز الكرمل ومركز القدس والإغاثة الطبية، ومركز صحة الوكالة إذ تبتعد هذه المراكز حوالي 5 كم عن بلدة قطنة، وقد يلجأ بعض السكان للعلاج إلى بلدة بيرنبالا.

5. الصرف الصحي: تفتقر بلدة قطنة كحال جميع قرى شمال غرب القدس لشبكة صرف صحي للتخلص من المياه العادمة، أو محطة معالجة لمياه الصرف الصحي، حيث يعتمد سكان المنطقة في تصريف المياه العادمة على الحفر الامتصاصية[7] والحفر الصماء[8] التي تنتشر في البلدة بشكل عشوائي وغير مخطط، فقد بلغت نسبة الحفر الامتصاصية في البلدة حوالي 70% من حفر المياه العادمة وهذا يشير إلى حجم التلوث بالمياه العادمة في منطقة الدراسة الناتج عن تسرب تلك المياه للتربة والأراضي الزراعية في المنطقة ، بينما بلغت نسبة الحفر الصماء ما نسبته 30% من حفر المياه العادمة (بلدية قطنة 2020).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يتم تفريغ المياه العادمة من الحفر الامتصاصية والصماء بواسطة صهاريج النضح، وذلك مباشرة إما في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون الاهتمام بالآثار البيئية والصحية المترتبة على ذلك.

6. النفايات الصلبة: تعاني البلدة من عدم وجود مكب نفايات صحي؛ ويعود ذلك إلى العراقيل التي تضعها الإدارة الإسرائيلية أمام الهيئات والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مكبات نفايات بطريقة علمية ومنظمة؛ وذلك لأن معظم أراضي البلدة واقعة ضمن التصنيف الاداري (ج). بالإضافة لذلك فإن هذه المشاريع تعتمد على التمويل من الدول المانحة، كما أنه لا توجد آلية متبعة للفصل بين النفايات الخطرة والنفايات الصناعية والنفايات الغير خطرة، بحث يتم تجميعها

[7] الحفر الامتصاصية: حفر غير صماء بعمق محدد لا يتم تبطينها في القاعدة والجدران مما يسمح بتسرب المياه منها.
[8] الحفر الصماء: حفر يتم تبطين قاعدتها وجوانبها بجدران استنادية من مادة الباطون الذي يمنع تسرب المياه العادمة إلى خارج الحفرة.

معا بواسطة سيارة النفايات التي تقوم بجمعها حوالي مرتين في الاسبوع مقابل رسوم يدفعها السكان بمقدار25 شيقل في الشهر، ومن ثم نقلها إلى مكب نفايات البيرة للتخلص منها هناك عن طريق طمرها (بلدية قطنة 2020)، دون الوعي بالأخطار البيئية والصحية وتشويه المنظر الجمالي للمنطقة.

7. التعليم: يهتم أهل بلدة قطنة بالتعليم باعتباره الاستثمار الأفضل لأبنائهم، وتوجد في البلدة مدرستان حكوميتان، ومدرسة أساسية للإناث تابعة لوكالة الغوث وعدد من رياض الأطفال ومن المدارس الخاصة. إلا أن أعداد طلاب هذه المدارس لا تتوافق مع أعداد الغرف الصفية في تلك المدارس نظراً لكون هذه المرافق التعليمية لا تخدم سكان بلدة قطنة الذين يقيمون داخل حدود البلدة التي أقرّها الحكم المحلي عام 2018 فقط، وإنما تشمل السكان المقيمين على الأراضي التي ضمت لحدود قرية القبيبة المجاورة. بالإضافة لذلك فإن البلدة تعاني من نقص في التعليم الثانوي للإناث، حيث تلجأ الإناث بعد إنهاء الصف التاسع لمدرسة بنات القبيبة الثانوية في بلدة القبيبة المجاورة لبلدة قطنة؛ لكي يتمكنّ من إكمال مسيرتهنّ التعليمية؛ وذلك لعدم مقدرة التربية والتعليم والحكومة الفلسطينية على بناء مدارس جديدة وذلك بسبب عدم امتلاكها أرضي وقف أو أراضي حكومية في المنطقة، بالإضافة لمنع الاحتلال بناء العديد من المدارس في المساحات المتبقية من أراضي البلدة الواقعة تحت التصنيف الجيوسياسي (ج).

وبناءً على دراسة الضوابط الجغرافية البشرية لبلدة قطنة، تبين ان البلدة تعاني من نقص في الخدمات التعليمية وخدمات البنية التحتية المختلفة وضعف البنية الأساسية اللازمة للنمو الاجتماعي والاقتصادي فيها؛ وذلك يعود لأسباب عدة تمّ مناقشتها في الفصل الخامس.

الفصل الخامس
تحليل النتائج

التخطيط الحضري في بلدة قطنة.

سياسات الاحتلال الإسرائيلي في بلدة قطنة.

آثار سياسة الاحتلال الاسرائيلي على التخطيط الحضري في بلدة قطنة.

مشاكل التخطيط الحضري في بلدة قطنة.

الفصل الخامس

تحليل النتائج

في هذا الفصل تم تسليط الضوء على واقع التخطيط الحضري في منطقة الدراسة، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي فيها، ومن ثم تم التطرق إلى آثار تلك السياسات الإسرائيلية على التخطيط الحضري في بلدة قطنة، كما تم مناقشة سياسة التمييز في التخطيط الحضري لمنطقة الدراسة والمناطق التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون. وقد جُمعت المعلومات التي اعتمدت عليها الباحثة في هذا الفصل من خلال العمل الميداني والمقابلات والوزارات والهيئات المحلية المختلفة.

أولاً: التخطيط الحضري في بلدة قطنة

أنماط المساكن في بلدة قطنة

يسود بلدة قطنة أنماط عديدة من المساكن التي تعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها والتي كانت تسود في المنطقة، فالزائر للبلدة يُلاحظ تباين أنماط المساكن ما بين الأجزاء الغربية والأجزاء الشرقية منها. إذ تمتاز البلدة القديمة والتي تقع في الجزء الغربي من البلدة بالطرق الضيقة والبيوت المتلاصقة المبنية من الحجر والطين والقش ذات الطابق الواحد أو الطابقين مثل السقيفة والعليّة والعقد (التقاطع الصليبي) والحوش التي هُدم وهُجر بعضها بسبب قدمها وتهالكها، وأقيمت بعض المساكن الحديثة مكانها، أما البعض الأخر فما زالت مسكونة إلى يومنا هذا (أنظر ملحق رقم 1 صور رقم 2).

وكلما اتجهنا نحو الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من البلدة سيُلاحظ انتشار المباني ذات الطابع العمراني الحديث المبنية من الحجر الأبيض والقرميد والتي تتكون غالباً من أكثر من طابق، كما سيُلاحظ تباعد البيوت عن بعضها البعض، وطرق أكثر اتساعاً وحداثة مما هي عليه في البلدة القديمة (أنظر ملحق رقم 1صورة رقم 3).

ومن الملاحظ أن أنماط المساكن في البلدة آخذة بالتغير، فمساحة المساكن في البلدة قد اختلفت عمّا كانت عليه في السابق، إذ تمتاز المساكن الحديثة بأنها أكثر اتساعاً وأكبر مساحةً من المساكن القديمة، حيث تتراوح مساحة ما نسبته 59% من المساكن ما بين (100-150) متر، وما نسبته 35% من المساكن تتراوح مساحتها ما بين (150-200) متر، وذلك يرتبط بعلاقة قوية بمستوى دخل المالكين، فمن خلال التفاعل مع مجتمع الدراسة والملاحظة الميدانية يُلاحظ أن المساكن ذات

النمط العمراني الحديث وذات المساحات الكبيرة والفلل الضخمة المنتشرة على قمم الجبال في البلدة، والتي تستخدم أفخم مواد البناء عند إنشائها، تعود ملكيتها للعاملين في المستوطنات والداخل المحتل الذين يتقاضون أجور مرتفعة مقارنة مع العاملين في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية؛ وذلك ما دفعهم إلى زيادة مساحة بيوتهم وإضافة كثير من الاعتبارات الفنية والجمالية إلى مساكنهم كنوع من أنواع التحضر والرخاء (انظر ملحق رقم 1صورة رقم 4).

على النقيض من ذلك يُلاحظ أن مساكن العاملين في الأراضي الفلسطينية والوظائف الحكومية والذين يتقاضون رواتب أقل تتصف بمساحة اقل وذات تصميم أبسط، كما يلجأ بعضهم إلى الاعتماد على القروض البنكية من أجل بناء بيوتهم التي يتم تسديدها خلال سنوات طويلة. كذلك يلجأ البعض الآخر إلى استئجار الشقق السكنية داخل البلدة وخارجها نظراً لارتفاع تكاليف البناء مقارنة بأجورهم. ومن خلال المشاهدة الميدانية يمكننا الاستدلال إلى أن الحجر الأبيض هو مادة بناء النسبة المئوية الأكبر من المباني في البلدة خاصة في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية منها، إلى جانب بعض الإضافات من قطع القرميد غالي الثمن التي استخدمت لتجميل الشكل الخارجي للمساكن، وذلك ما يدل على المستوى الاقتصادي الجيد لسكان البلدة والذي تعمل النسبة الأكبر منهم في الداخل المحتل.

البنية التحتية والخدمات

تعتبر البنية التحتية عصب الحياة لأي تجمع سكني، حيث لا يمكن تطوير النسيج العمراني والاقتصادي دون توفير بيئة وظروف تمكّن الافراد من الاستثمار في قطاعات مختلفة تتوفر فيها الخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال. وبذلك لا بد من الوقوف على مستوى البنية التحتية والخدمات المتوفرة في البلدة قبل دراسة التخطيط فيها، وفي دراستنا هذه تم التركيز على العناصر الضرورية التي لها علاقة بالتخطيط الحضري ومنها:

1. شبكة الطرق

تحتل تلك الشبكة أهمية بالغة في تحديد مستوى التفاعل البشري مع البيئة المحيطة فيه، وهي الوسط الذي يسهل انتقال الانسان من منطقة جغرافية لأخرى، كما أنها تعكس مدى تطور وتقدم المنطقة التي تحتويها، فكان لا بد من دراسة شبكة الطرق في منطقة الدراسة.

قامت وزارة الحكم المحلي الفلسطيني بتصنيف الطرق في المناطق الحضرية داخل المدن والبلدات والقرى حسب الوظيفة الأساسية للطريق إلى طرق: شريانية وتجميعية ومحلية التي تم وصفها فيما يلي:

1. **الطرق الشريانية**: هي الطرق التي تخدم أنشطة المراكز الحضرية الرئيسية ويمكن أن ترتبط بالطرق السريعة التي تعبر المدن، وتخدم هذه الطرق الحركة الداخلة والمغادرة والعابرة للمنطقة الحضرية، وغالبا ما تشتمل على أربعة مسارب على الأقل (اثنان في كل اتجاه)، ويتراوح عرض المسرب فيها ما بين 3.2 و3.6متر، وقد تكون مفصولة بجزيرة وسطى، كما تتوفر في هذه الطرق أرصفة للمشاة يصمم عرضها حسب كثافة المشاة وقد تحتوي على جسور أو ممرات سفلية خاصة بالمشاة، ويتم التحكم بحركة المرور فيها من خلال الإشارات الضوئية والشواخص المرورية.

2. **الطرق التجميعية**: هي الطرق التي تعمل على تجميع حركة السير من الطرق المحلية وتوجيهها إلى الطرق الشريانية وبالعكس، كما يخدم هذا الصنف من الطرق أنشطة المراكز الحضرية وترتبط بالطرق الشريانية والمحلية، أما عدد المسارب فيها فيتراوح ما بين 2-4 مسارب يكون عرض المسرب على الأقل 3 متر، ومن الممكن أن تحتوي هذه الطرق على جزيرة وسطى، وينبغي أن تحتوي هذه الطرق على أرصفة وممرات مشاة، ويتم تنظيم حركة المرور من خلال الإشارات الضوئية ولا يفضل استخدم الشواخص المرورية فيها.

3. **الطرق المحلية**: تكمن الوظيفية الرئيسة لهذه الطرق في خدمة استخدامات الأراضي المجاورة بالإضافة للربط مع الطرق التجميعية ولكنها لا تصل الى الطرق الشريانية، وتتكون من مسربين يبلغ عرض المسرب فيها 2.75متر كحد أدنى، ومن المفترض ان تحتوي هذه الطرق على ممرات وأرصفة مشاة على جوانب الطرق ويمكن استخدام بعض الشواخص المرورية فيها (الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني 2013) (أنظر جدول رقم 2).

جدول (2): أنواع الطرق وعدد مساربها وعرضها

انوع الطريق	عدد المسارب	عرض المسرب/ متر
شرياني	4 مسارب 2 في كل اتجاه	3.6-3.2
تجميعي	4-2 مسارب	3 كحد أدنى
محلي	مسربان	2.75 كحد أدنى

المصدر: الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني 2013، بتصرف الباحثة

وبناء على التصنيفات السابقة، تصنف شبكة الطرق في بلدة قطنة ضمن الطرق المحلية ذات المسلكين، حيث يبلغ عرض المسلك الواحد ما يقارب 3 متر، ويبلغ طول شبكة الطرق في البلدة بناء على المخطط الهيكلي ما يقارب 79كم يتراوح عرضها ما بين 8-14متر، أما مساحتها فتشغل ما يقارب 437 دونم أي ما نسبته 15% من مساحة المخطط الهيكلي وما يقارب 11 % من المساحة الكلية للبلدة. ويجب الإشارة هنا إلى أن شبكة الطرق لا تتوزع في منطقة الدراسة بشكل جيد إذ أنها تتركز بشكل كبير فيما نسبته 46% من مساحة البلدة وما يقارب 66% منها داخل حدود المخطط الهيكلي، وذلك ما يعيق حركة وسهولة الوصول لجميع المناطق في البلدة؛ الأمر الذي أدى إلى تركز السكان في مناطق أكثر من غيرها (أنظر شكل رقم 8).

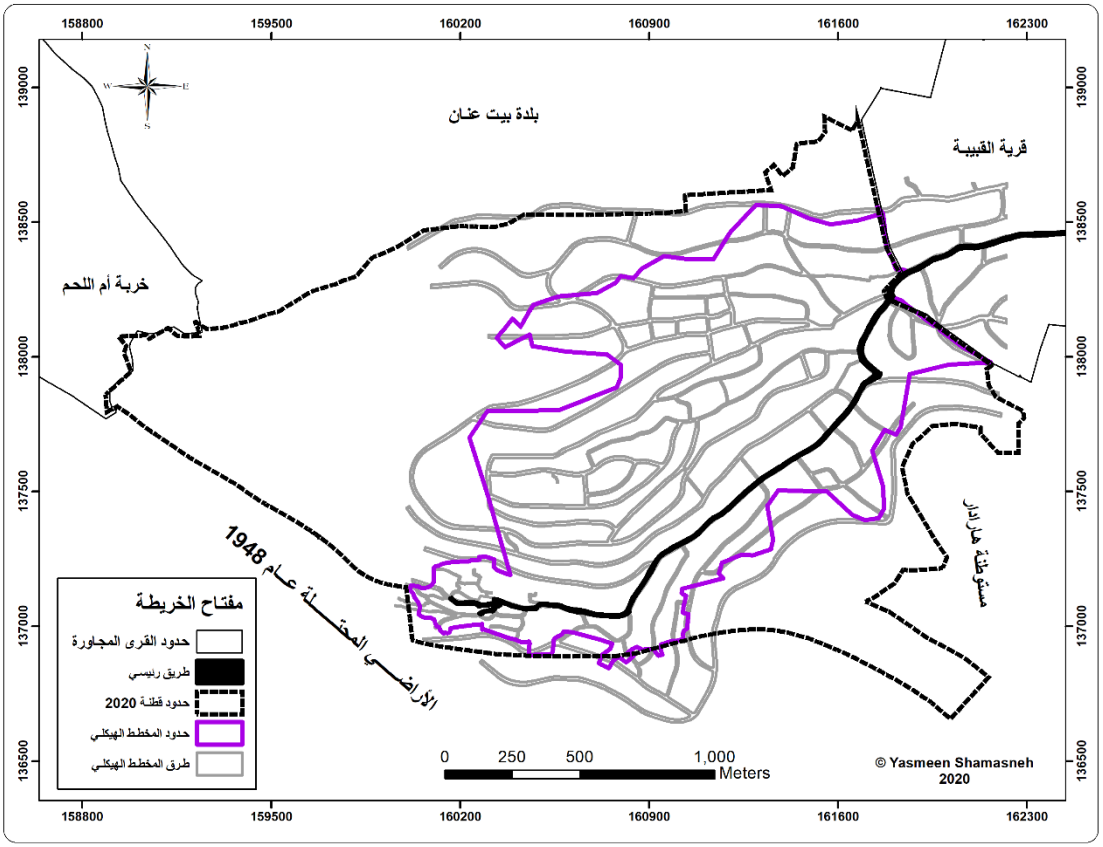

شكل (8): امتداد شبكة الطرق في بلدة قطنة حسب المخطط الهيكلي

المصدر: بلدية قطنة 2020، الحكم المحلي 2020 بتصرف الباحثة

وعند مقارنة الواقع بالمخطط الهيكلي يُلاحظ أن شبكة الطرق القائمة لا تتطابق مع شبكة الطرق ضمن المخطط الهيكلي (المخططة) إذ يبلغ طول الطرق القائمة ما يقارب 45 كم أي ما نسبته 57% من طول الشبكة المخططة. أما مساحة الطرق القائمة فعلياً فتشغل ما يقارب 195 دونم إي ما نسبته 45% من مساحة الطرق المخططة، بالإضافة لذلك فإن عرض الطرق الرئيسية القائمة يتراوح ما بين 6-8 متر أما عرض الطرق الرئيسية المخططة فيتراوح ما بين 8-14متر (أنظر شكل رقم 9).

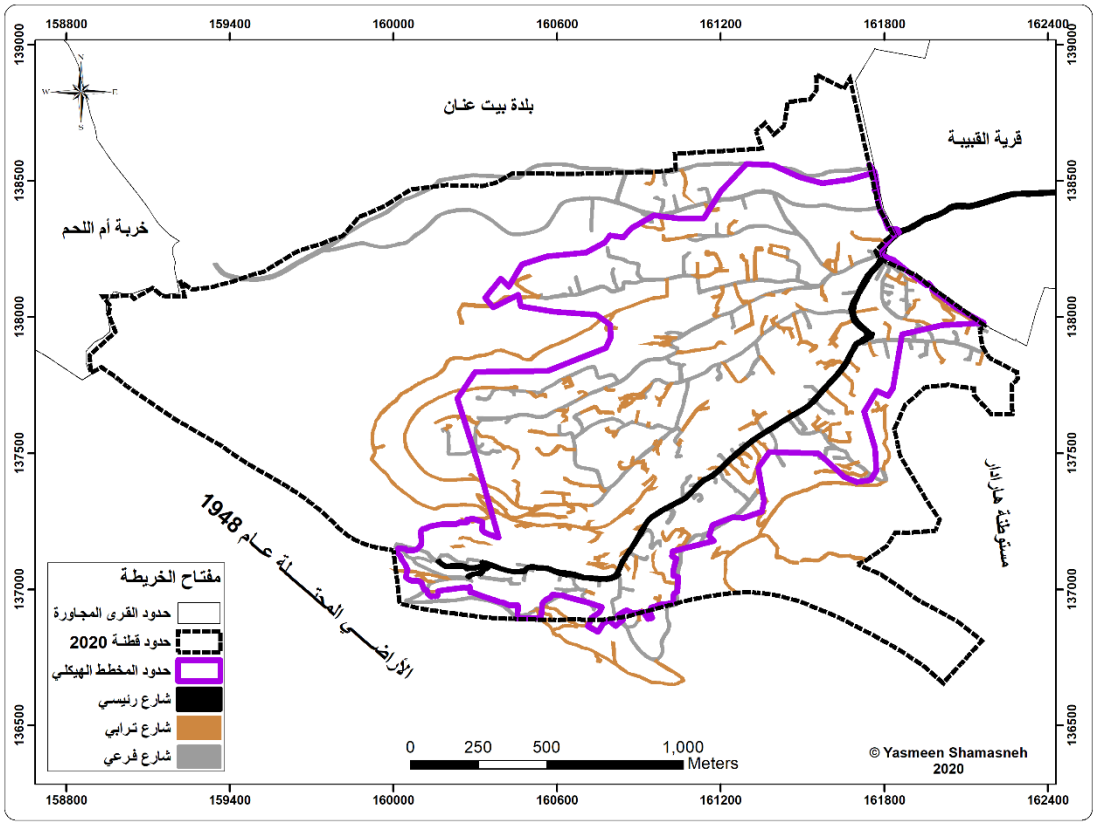

شكل (9): الامتداد للطرق القائمة في بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020، بلدية قطنة 2020، عمل الباحثة بالاعتماد على صورة جوية لعام 2018

ويبلغ طول الطرق المعبدة في البلدة حوالي 25 كم، منها 3 كم طول الشارع الرئيسي و22 كم طول الطرق الفرعية المعبدة، بينما يبلغ طول الطرق غير المعبدة والترابية حوالي 20 كم، أما الطرق المعبدة والتي هي بحالة سيئة فيبلغ طولها حوالي 7كم (بلدية قطنة 2020).

ويتضح من خريطة الطرق أن بنية شبكة الطرق في منطقة الدراسة تتبع النمط الشجري حيث ترتبط الطرق الفرعية بالطريق الرئيسي مما يسهل التواصل بين التجمعات المتواجدة على نفس الاتجاه، لكن هذا يجعل من إمكانية التواصل مع المحيط عملية غير ملائمة وذلك كون معظم الطرق الداخلية ذات مدخل بلا مخرج (أنظر جدول رقم 3 وملحق رقم 1).

جدول (3): مقارنة بين شبكة الطرق المخططة والقائمة في بلدة قطنة

الوصف	شبكة الطرق حسب المخطط الهيكلي	شبكة الطرق القائمة
طول شبكة الطرق/كم	79	45
مساحة الطرق/دونم	437	195
نسبة الطريق من مساحة المخطط الهيكلي	%15	%11
نسبة الطريق من المساحة الكلية للبلدة	%11	%5

المصدر: بلدية قطنة 2020. عمل الباحثة 2020

بالرجوع إلى الملحق رقم (1) يُلاحظ أن ما نسبته 39% من شبكة الطرق القائمة في البلدة هي طرق ترابية غير معبدة وهذا يدل على ضعف شبكة الطرق في البلدة. بالإضافة لذلك فإن شبكة الطرق في بلدة قطنة تفتقر للأرصفة والتشجير والجزر؛ مما يؤكد الحاجة لوجود مشاريع تدعم إعادة تأهيل الطرق وخاصة في حال انجاز مشروع هيكلي متكامل ينظم النسب الكبرى من الطرق ضمن خطة شاملة ومدروسة .وأفاد يوسف الفقيه (مقابلة: 2020): بأن شبكة الطرق في بلدة قطنة تعاني من عدم اكتمالها، فهناك حاجة ماسة لإعادة تأهيل وتعبيد وشق العديد من الطرق الداخلية وربطها بالطريق الرئيسي، بالإضافة لحاجتها لإنشاء الجدران الاستنادية والأرصفة وشق وتأهيل الطرق الزراعية، وكما أشرنا في الفصل السابق فإن صعوبة تضاريس البلدة وشدة انحدارها شكلت عائقاً أمام شق الطرق فيها، مما دعت الحاجة لإنشاء أدراج للمشاة في المناطق شديدة الانحدار.

وأضاف يوسف الفقيه (2018) في مقابلة تلفزيونية لوكالة وطن للأنباء بأن: " البلدة تعاني من غياب الطرق للعديد من المنازل والأحياء السكنية بسبب نقص المشاريع التي تخصصها الحكومة لتطويرها"؛ وذلك نظراً لوقوعها في المناطق المصنفة (ج) التي تعيق وتمنع سلطات الاحتلال إقامة المشاريع فيها. وأضاف: " في كثير من الحالات يتم نقل كبار السن والمرضى على حمالات وسلالم للوصول الى الشارع الرئيسي من أجل التوجه الى المستشفيات لتلقي العلاج" (أنظر ملحق رقم 1 صور رقم 5).

تنتشر في طرق البلدة مطبات السرعة بكثرة وخاصة على الطريق الرئيسي فيها، ومعظم هذه المطبات غير مصمم تبعاً للنظم والمواصفات الهندسية السليمة، حيث تم إنشاؤها كرد فعل لغياب الرقابة الكافية على تطبيق قوانين السير المفروضة في المنطقة، وللحد من حوادث السير القاتلة فيها. بالإضافة لذلك تفتقر شبكة الطرق لوجود أنظمة مرورية ملائمة داخل منطقة الدراسة،

فالشواخص المرورية غير مستعملة. ويمكننا وصف الطريق الرئيسي بالحالة الجيدة لكنه بحاجة إلى تحسينات مثل زيادة عرض الطريق وأرصفة للمشاة.

أما الطرق الفرعية فتتواجد النسبة الأكبر منها في المناطق الجبلية، إلا أنها طرق ضيقة نسبياً ومتعرجة ومنحدرة بشكل كبير. أما بالنسبة لأكتاف الطرق فهي غير معبدة؛ لذلك فهي معرضة للتلف والاهتراء بسهولة بسبب الانحدار، بالإضافة لعدم وجود قنوات مخصصة لتصريف المياه الجانبية خاصة في فصل الشتاء مما يؤدي إلى زيادة انجرافها واهترائها.

2. شبكة الكهرباء

يعود إنشاء شبكة كهرباء بلدة قطنة لعام 1982، وتعتبر شركة محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء فيها، إذ تستورد الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية التي تعتبر المتحكم النهائي في طاقة الكهرباء التي تزود المنطقة بها. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بالكهرباء حوالي 98%، أما ما نسبته 2% من الوحدات السكنية غير متصلة بالشبكة نظراً لكونها قيد البناء أو حديثة جداً وبالتالي لم يتم وصلها بعد بشبكة الكهرباء. وبذلك فإن خطوط الضغط العالي تصل إلى جميع المناطق ضمن المخطط الهيكلي. وتعاني شبكة الكهرباء في البلدة من مشاكل عديدة منها:

1. ضعف التيار الكهربائي بسبب توسع البناء وامتداده (بلدية قطنة 2020).
2. قسم من الشبكة قديم ومستنفذ وهي أسلاك مكشوفة منفردة، بالإضافة لوجود عدد كبير من الأعمدة الخشبية التالفة والآيلة للسقوط والتي تشكل خطراً على حياة المواطنين في البلدة.
3. تعاني الشبكة من ارتفاع نسبة الفاقد فيها للأسباب التالية:

- تجاوزات وتعديات المواطنين في البلدة على خطوط الكهرباء فيها مما يزيد من نسبة الكهرباء المستهلكة غير مدفوعة التكاليف.
- وكذلك أدت طريقة التحصيل التقليدية إلى تخلف المستفيدين عن الدفع وبالتالي تراكم الديون عليهم، إلا أنه في بعض الأحياء قامت شركة الكهرباء بتمديد كوابل الضغط العالي تحت الأرض، وحوّلت نظام تسديد مستحقات الكهرباء لنظام الدفع المسبق وذلك ما ساهم في التزام المستفيدين في تسديد ما عليهم من مستحقات.

كما وعملت شركة الكهرباء على تزويد الطرق الرئيسية وبعض الطرق الفرعية بالإنارة بنسبة 90% والمشروع آخذ بتغطية كافة طرق البلدة (بلدية قطنة 2020). ولا بد من الإشارة إلى أن تكلفة الكهرباء في فلسطين هي الأعلى على المستوى العربي، الأمر الذي أدى إلى زيادة العبء المادي على المواطنين وتخلفهم في كثير من الأحيان عن دفعها، وبالتالي تراكم الديون على شركة الكهرباء

(القدس) التي تستورد الكهرباء من الشركة القطرية الاسرائيلية، الأمر الذي يدفع بالأخيرة نحو قطع الكهرباء بشكل متقطع من فترة لأخرى (الفريق الوطني للتنمية المستدامة 2018).

3. شبكة المياه

تم وصل البلدة بشبكة المياه عبر شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) عام 1985 بخط مياه رئيسي يمر عبر مستوطنة هارادار ومن ثم يتم توزيعه مباشرةً إلى منطقة الدراسة، ويبلغ طول شبكة المياه الحالية لبلدة قطنة ما يقارب 28 كم، وتغطي ما نسبته 100% من بيوت البلدة وتصل إلى جميع المناطق ضمن المخطط الهيكلي، حيث وصف مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس (2020) حالة شبكة المياه في البلدة بالجيدة جداً، إلا أنها تعاني من نسبة فاقد يصل إلى حوالي 16.8% وذلك يعود للأسباب التالية:

1. حدوث تلف جزئي بالشبكة؛ مما يؤدي إلى هدر للمياه في بعض المناطق.
2. قلة الدقة في العدادات ونقص كفاءتها نتيجة انتهاء العمر الافتراضي لها.
3. اعتداءات بعض المواطنين على الشبكة.
4. ارتفاع نسبة مشاريع البنية التحتية والبناء في بلدة قطنة بشكل خاص وقرى شمال غرب القدس بشكل عام والتي تسببت في كسر الكثير من خطوط الشبكة أثناء العمل وهدر كمية لا بأس بها من المياه.
5. أدى في بعض الأوقات ضح كمية أكبر من المياه إلى الشبكة وخزان المياه بالمنطقة عن طريق المضخات لتغطية استهلاك الافراد إلى فيضانات في الخزانات الرئيسية المزودة للمياه في المنطقة، وبالتالي وجود نسبة فاقد في شبكة المياه (بلدية قطنة 2020، مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس 2020) (أنظر شكل رقم 10)

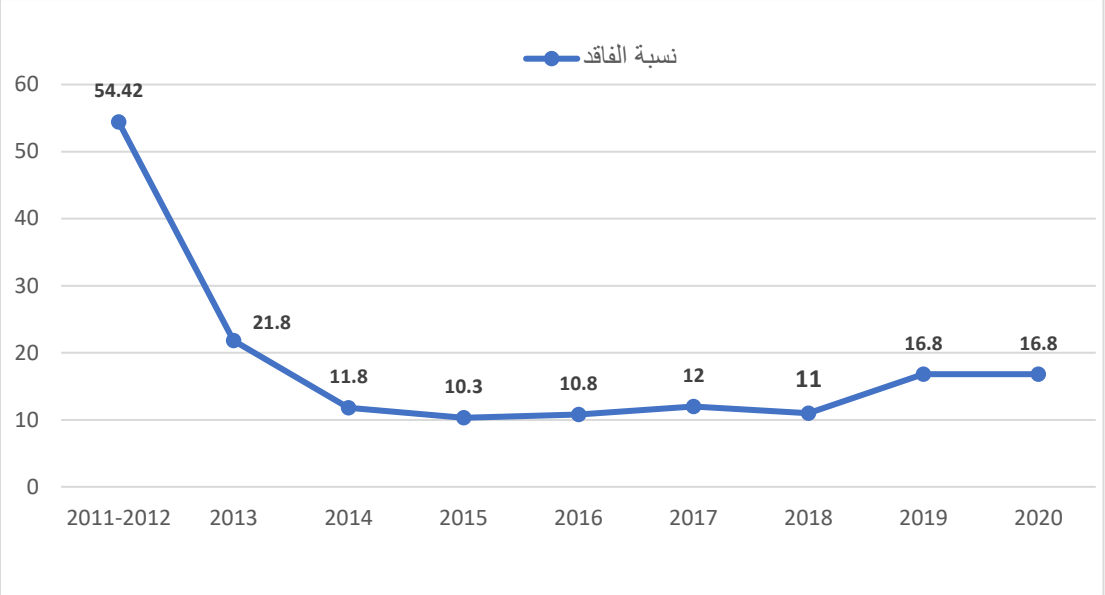

شكل (10): نسبة الفاقد في شبكة مياه بلدة قطنة ما بين عامي 2011-2020

المصدر: مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس 2020، بتصرف الباحثة

يُلاحظ من الشكل السابق أن نسبة الفاقد في شبكة المياه كانت أكثر ارتفاعاً في الفترة الواقعة ما بين عامي 2012-2011 حيث بلغت ما يقارب 54.42%، ومن ثم بدأت بالانخفاض في السنوات اللاحقة إلى ما يقارب 10-11% وذلك يعود لأعمال الصيانة المستمرة لشبكة المياه والتطورات التي أدخلت عليها. إلا أن نسبة الفاقد عاودت إلى الارتفاع ما بين عامي 2019-2020 إلى ما يقارب 16-16.8% للأسباب التي أشرنا لها سابقاً. ولا بد من الإشارة إلى أن زيادة نسبة الفاقد بالشبكات تؤدي إلى تقليل كمية المياه الواصلة للمشتركين، الأمر الذي يحرم المواطن من حقه بالمياه نتيجة ضياعها.

كما كانت تعاني شبكة المياه في بلدة قطنة من الانقطاع المتكرر في فصل الصيف، حيث يتم عمل جدولة للأيام التي يتم تزويد البلدة فيها بالمياه بواقع 3 أيام في الأسبوع، وذلك يعود لسياسية الشركة الإسرائيلية (ميكوروت) المزودة للبلدة بالماء، حيث أنها تتحكم بشكل كامل بكميات وأوقات تزويد البلدة بالمياه، ويعتمد أهالي البلدة في فصل الصيف على آبار جمع مياه الأمطار كمصدر بديل لمياه الشبكة في حال انقطاعها، حيث يوجد في البلدة أكثر من 200 بئر منزلي (بلدية قطنة 2020)، وأفادت سمارة (مقابلة: 2020) أن مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس (دائرة المياه والصرف الصحي) عمل على تركيب مضخة مياه للخزان المائي (خزان القبيبة) المزود للبلدة بهدف مواجهة مشكلة عدم كفاية المياه صيفاً في المنطقة الغربية من منطقة شمال غرب القدس والذي كان عاملاً في تخفيف حدة مشكلة نقص المياه في البلدة وضمان وصول

المياه لجميع المواطنين في البلدة دون انقطاع وخاصة في أوقات الذروة في فصل الصيف لعام 2020.

ويبلغ الاستهلاك الشهري للمياه في البلدة ما يقارب 2.5 متر مكعب لكل فرد، أي ما يقارب 83 لتر لكل فرد في اليوم الواحد (مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس 2019) (أنظر جدول رقم 4). ويعد هذا المعدل من الاستهلاك المائي جيد مقارنة بما توصي به منظمة الصحة العالمية والتي تنصح بأن يحصل الأفراد على مياه تتراوح كميتها ما بين 50-100 لتر لكل فرد يومياً. ولجأت دائرة المياه والصرف الصحي لقرى شمال غرب القدس باعتماد نظام تعرفة مائي يوازن بين مصلحة المستهلك ومقدم الخدمة كمساهمة في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، ويبين الجدول التالي التعرفة المائية المعمول بها في دائرة المياه والصرف الصحي لمنطقة قرى شمال غرب القدس (أنظر ملحق رقم 2).

جدول (4): مؤشرات المياه في بلدة قطنة

الحالة	العدد/ النسبة
نسبة البيوت الموصولة بالشبكة	%100
عدد المشتركين	992
معدل استهلاك البلدة للمياه	21000 متر مكعب/شهرياً
معدل استهلاك الفرد/لتر	2.5 متر مكعب/شخص/شهرياً
نسبة الفاقد	%16.8
خزانات المياه	300 متر مكعب
عدد المستخدمين لمياه الينابيع	0
عدد المستخدمين للصهاريج والتنكات	1% في فصل الصيف
عدد آبار الجمع	200
استمرارية الخدمة بالأسبوع	ثلاثة أيام بالأسبوع صيفا
تسعيرة المياه في البلدة	5.5-5 شيكل

المصدر: مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس 2020، بلدية قطنة 2020: بتصرف الباحثة

ويُلاحظ من الجدول السابق أن نسبة قليلة من سكان البلدة يعتمدون على الصهاريج والتنكات وغالباً ما يكون لأغراض زراعية، وأن هناك عزوف من قبل السكان عن استخدام مياه عين قطنة في عام 2020 بعد أن كان هناك نسبة من البيوت التي تعتمد على مياه العين بشكل كلي حتى عام 2019؛ ويعود ذلك لاعتماد سكان البلدة بشكل أساسي على مياه الشبكة المحلية نظراً لسهولة الحصول عليها وتوفرها على طوال العام تقريباً، وفي حال انقطاع المياه في فصل الصيف يلجأ السكان لاستخدام

مياه آبار الجمع الخاصة بمنازلهم؛ لذلك يتجه سكان المنطقة نحو التخطيط لآبار الجمع عند الشروع ببناء مساكنهم لضمان استمرارية الحصول على المياه في حال انقطاعها وذلك ما أدى إلى زيادة أعداد آبار الجمع في البلدة كونها مصدراً مائياً مجانياً ومضموناً ومتجدداً.

لكن لا بد من التنويه إلى أنه من المفترض أن يتابع المالكون والمستخدمون لآبار الجمع مدى جودة المياه في بئر الجمع وصلاحيتها للشرب خاصة إذا تم استخدامها للشرب البشري. ومن الشروط البالغة الأهمية التي يجب مراعاتها عند إنشاء بئر جمع أن يكون موقع البئر بعيداً عن الحفرة الامتصاصية، وألا تصل المياه الملوثة كالمياه العادمة والمجاري إلى البئر، الأمر الذي يغفل عنه الكثير من المواطنين عند إنشاء الآبار والحفر الامتصاصية. حيث أنه في كثير من الأحيان يتم ملاصقة الحفر الامتصاصية ببئر الجمع عند بناء أساسات المسكن. كما يشترط عند استخدام مياه آبار الجمع الالتزام بتنظيف بئر الجمع بشكل دوري خاصة قبل بدء فصل الشتاء.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتفاع في معدل الاستهلاك السكاني للمياه في البلدة عما كان عليه سابقا؛ وذلك يعود إلى النمو السكاني وزيادة عدد السكان فيها، بالإضافة إلى التغير في نمط معيشة سكانها واتجاههم نحو التحضر وزيادة الوعي والاهتمام بالنظافة الشخصية ونظافة البيوت والسيارات الخاصة بهم، إذ ازدادت مساحة البيوت التي أصبحت تحوي على عدد من الغرف والحمامات والمغاسل ومبردات الهواء والحدائق المزروعة بنباتات الزينة وغيرها من الاستخدامات؛ وذلك ما زاد من معدل الاستهلاك السكاني للمياه، وبالتالي زيادة الطلب والضغط على كمية المياه الواصلة إلى خزان المياه المزود للبلدة والتي تتحكم بها شركة المياه الإسرائيلية، ومن هنا فلا بد من التنبيه إلى ضرورة ترشيد استهلاك المياه وعدم الإسراف فيها لكي يتم الاستفادة منها بشكل دائم وتجنب انقطاعها خاصة في فصل الصيف.

4. الصرف الصحي والنفايات الصلبة

تفتقر بلدة قطنة كحال جميع قرى شمال غرب القدس لشبكة صرف صحي للتخلص من المياه العادمة، أو محطة معالجة لمياه الصرف الصحي، حيث يعتمد سكان المنطقة في تصريف المياه العادمة على الحفر الامتصاصية والحفر الصماء التي تنتشر في البلدة بشكل عشوائي وغير مخطط، فقد بلغت نسبة الحفر الامتصاصية في البلدة حوالي 70% من حفر المياه العادمة وهذا يشير إلى حجم التلوث بالمياه العادمة في منطقة الدراسة الناتج عن تسرب تلك المياه للتربة والأراضي الزراعية في المنطقة، بينما بلغت نسبة الحفر الصماء ما نسبته 30% من حفر المياه العادمة (بلدية قطنة 2020). ويجدر الإشارة هنا إلى أنه يتم تفريغ المياه العادمة من الحفر الامتصاصية والصماء

بواسطة صهاريج النضح، وذلك مباشرة إما في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون الاهتمام بالآثار البيئية والصحية المترتبة على ذلك. بالإضافة لذلك يلجأ العديد من المواطنين الذين لا يملكون الحفر الصماء أو الامتصاصية إلى تصريف مياههم العادمة في الطرقات والأودية خاصة في فصل الشتاء ما يؤدي الى انتشار الروائح الكريهة والحشرات والأمراض وتلوث التربة والمياه الجوفية. هذا وقد لجأ بعض المواطنين في البلدة القديمة من قطنة إلى وصل مياه الصرف الصحي بعبارات تصريف مياه الامطار الأمر الذي يسبب مكرهة صحية وذلك لتجمع المياه قرب البلدة. وأضاف يوسف الفقيه (2018) بأن نضح المياه العادمة من الحفر الامتصاصية والصماء في البلدة أضحى يشكل عبئاً مادياً على المواطنين؛ حيث بلغت تكلفة النضح للمياه العادمة لبعض المنازل ما يقارب 500 شيكل شهرياً وذلك بسبب الحاجة إلى تفريغها بشكل دوري.

وأشار يوسف الفقيه (2018) بأن هناك حاجة لشبكة صرف صحي تخدم بلدة قطنة وتجمع قرى شمال غرب القدس، حيث قامت البلديات والمجالس المحلية في المنطقة بالتخطيط لمشروع صرف صحي إلا انه لم ينفذ؛ وذلك نظراً لارتفاع تكلفته التي قد تصل 25 مليون يورو، وقد لجأت تلك البلديات والمجالس القروية لعدد من الجهات المانحة للحصول على الدعم المادي لكن دون جدوى بسبب التكلفة العالية للمشروع.

كما تعاني البلدة من عدم وجود مكب نفايات صحي للتخلص من النفايات الصلبة؛ ويعود ذلك إلى العراقيل التي تضعها الإدارة الإسرائيلية أمام الهيئات والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مكبات نفايات بطريقة علمية ومنظمة؛ وذلك كون معظم أراضي البلدة واقعة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج). بالإضافة لذلك فإن هذه المشاريع تعتمد على التمويل من الجهات المانحة نظراً لضعف ميزانية البلدية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزويد البلدة بعدد من حاويات جمع النفايات، إلا أنه لم يتم توزيعها بشكل مناسب على جميع مناطق البلدة بحيث تم تركيزها بشكل أكبر في المناطق الواقعة ضمن حدود المخطط الهيكلي. بالإضافة لذلك فلا يوجد آلية متبعة للفصل بين النفايات الخطرة والنفايات الصناعية والنفايات غير الخطرة الناتجة عن النشاطات المختلفة على أراضي البلدة، بحث يتم تجميعها معاً بواسطة سيارة النفايات التي تقوم بجمعها مرتان إلى ثلاثة مرات في الاسبوع مقابل رسوم يدفعها السكان بمقدار25 شيقل في الشهر، ومن ثم نقلها إلى مكب نفايات بلدة بيت عنان للتخلص منها هناك عن طريق طمرها، دون الوعي بالأخطار البيئية والصحية وتشويه المنظر الجمالي للمنطقة، وخاصة أن هذا المكب غير مصمم حسب المعايير الصحية والهندسية المطلوبة،

وهذا ما يشكل كذلك عبئا على بلدية قطنة التي تدفع رسوما شهرية بما يقارب 4500 شيكل لبلدية بيت عنان مقابل التخلص من نفايات البلدة (بلدية قطنة 2020).

5. الخدمات التعليمية

تعد الخدمات التعليمية من الخدمات الضرورية التي لا بد من توفيرها لأفراد التجمّع السّكاني وتشمل دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الأساسية الدنيا والأساسية العليا والمدارس الثانوية. ويهتم سكان بلدة قطنة بالتعليم باعتباره الاستثمار الأهم لأبنائها ونظراً لأهميته في مختلف مناحي الحياة، وتوجد في البلدة مدرستان حكوميتان، ومدرسة إناث تابعة لوكالة غوث اللاجئين وثلاثة من رياض الأطفال بالإضافة إلى مدرسة خاصة تقع جميعها ضمن حدود المخطط الهيكلي بالقرب من مراكز البلدة (أنظر جدول رقم 5).

جدول (5): أهم المرافق التعليمية في بلدة قطنة

#	اسم المدرسة/الروضة	عدد الطلاب	اناث	ذكور	عدد الغرف الصفية	المختبرات	عدد المعلمين	المرحلة
.1	مدرسة شهداء قطنة الثانوية	430	——	430	16	2	21	سابع – توجيهي
.2	مدرسة بنات قطنة الأساسية	625	625	——	18	3	25	أول – تاسع
.3	مدرسة روابي بيت المقدس	170	50	120	7	1	9	أول – سادس
.4	مدرسة ذكور قطنة الأساسية	320	——	320	13	1	20	أول – سادس
.5	روضة زهور قطنة	104	55	49	4	لا يوجد	4	روضة
.6	روضة الشهيد إبراهيم الخطيب	45	27	18	3	لا يوجد	2	روضة
.7	روضة روابي بيت المقدس	130	50	80	5	لا يوجد	6	روضة

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات من مدارس البلدة وبلدية قطنة 2020

وبناء على الجدول السابق يمكننا استنتاج ما يلي:

1. تقتصر المدارس في البلدة على مدارس المرحلة الأساسية الدنيا ومدارس المرحلة الثانوية، أما مدراس المرحلة الأساسية العليا فتفتقر لها البلدة حيث تم دمجها بالمدارس الأساسية الدنيا والثانوية مما نتج عنه زيادة في عدد الطلاب بالنسبة لعدد الغرف الصفية.

2. تفتقر البلدة إلى دور الحضانة المرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية التي تحتاجها العديد من النساء العاملات في البلدة.
3. أن رياض الأطفال الموجودة في البلدة يتم إنشائها في الطوابق الأرضية من العمارات السكنية، وهي بذلك تفتقر للساحات والمساحات الخضراء.
4. البلدة بحاجة إلى مدرسة ثانوية للإناث، حيث تلجأ إناث البلدة بعد إنهاء الصف التاسع في المدرسة الأساسية إلى مدرسة بنات القبيبة الثانوية في قرية القبيبة المجاورة لبلدة قطنة؛ لكي يتمكنّ من إكمال مسيرتهنّ التعليمية؛ وذلك يعود لعدم مقدرة وزارة التربية والتعليم والحكومة الفلسطينية على بناء مدارس جديدة نتيجة لعدم امتلاكها لأراضي وقف أو أراضي حكومية في المناطق الواقعة ضمن حدود المخطط الهيكلي وضمن المناطق المصنفة (ب)، والتي يصعب شرائها نظراً لارتفاع أسعارها. أما أراضي الوقف والحكومية المتوفرة لبناء المدارس فهي تقع في المناطق المصنفة (ج)، التي يمنع الاحتلال بناء العديد من المدارس المقترحة فيها.

ولا بد من الإشارة إلى أن الارتفاع في أعداد الطلاب في المرافق التعليمية السابقة يعود لكون هذه المرافق لا تخدم سكان بلدة قطنة الذين يقيمون داخل حدود البلدة التي أقرّها الحكم المحلي عام 2018 فقط، وإنما تشمل السكان المقيمين على الأراضي التي ضمت لحدود قرية القبيبة المجاورة. فمثلاً معدل عدد الطلاب في الشعبة في مدرسة بنات قطنة الأساسية يساوي 34.7 لكل شعبة وهو معدل مرتفع نسبياً مقارنة بمعدل الطلاب في الشعب في المدارس الحكومية التي بلغت في مدرسة ذكور قطنة الأساسية 24.6 طالب لكل شعبة، وأكد أشرف شماسنة (مقابلة: 2020) على أن البلدة بحاجة ماسة لمدرسة أساسية للإناث نظراً للخلاف القائم حول مدرسة الإناث الأساسية التابعة لوكالة الغوث ما بين مالكين الأرض المقامة عليها المدرسة وبين وكالة الغوث التي تتقاعس عن دفع إجار الأرض للمالكين نظراً للأزمة المالية التي تمر بها وكالة الغوث وتقليص ميزانيتها، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المدرسة لعدة أشهر ولأكثر من مرة.

وقد لجأت بلدية قطنة إلى وزارة التربية والتعليم والحكومة الفلسطينية لطلب إقامة مدرسة أساسية للإناث في البلدة التي اشترطت على البلدية أن تؤمن قطعة الأرض اللازمة لبناء المدرسة لتباشر في إقامتها، إلا أن ضعف موازنة البلدية ووقوع الجزء الأكبر من أراضي البلدة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) وقرب الجدار الفاصل منها أدى إلى الحيلولة دون القيام بذلك. وتحتاج هذه المدرسة إلى إصلاحات ومخرج طوارئ وصيانة لمدخلها الرئيسي، أما مدرسة ذكور قطنة الأساسية فهي

بحاجة إلى مختبر حاسوب وغرفة معلمين تتناسب مع عدد المعلمين في المدرسة (بلدية قطنة 2020)

وقد كان لسياسة جهات ومؤسسات العمل الإسرائيلية المختلفة المتمثلة بدفع الأجور المرتفعة للعاملين في الداخل المحتل والمستوطنات من أهالي البلدة أثراً على المستوى التعليمي للذكور والإناث في البلدة، حيث كان للأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمال في الداخل المحتل دور في تشجيع الذكور في البلدة على الابتعاد عن التعليم والاتجاه نحو العمل في المستوطنات والداخل المحتل مقابل تلك الأجور، الأمر الذي ساهم ايضاً في ارتفاع نسبة التعليم الجامعي لإناث البلدة، نظراً لارتفاع دخل آبائهن وأخوتهن المعيلين لهن في تكاليف التعليم الجامعي.

6. الأماكن التاريخية والأثرية في البلدة:

تحتوي البلدة على أربعة مساجد اثنان منها رئيسيان يقعان على الطريق الرئيسي للبلدة ويتكون كل منهما من طابقين وقسم خاص بالنساء. يتجه إليهما النسبة الأكبر من سكان البلدة ويتسعان نسبياً للمصلين فيهما وهما: مسجد أبو ذر الغفاري الذي بُني عام (1943-1944) ونظراً لقدمه فهو بحاجة للصيانة وللساحات، ومسجد حمزة بن عبد المطلب الذي أنشأ عام 1994 والذي يمتاز بتصميمه الحديث واحتوائه على ساحات للمصلين فيه، أما الاثنان الآخران فهما مسجدان قديمان يتألفان من طابق واحد ذو مساحة صغيرة (مُصلى) يقعان على الطرق الفرعية في المناطق البعيدة عن الطريق الرئيسي وهما مسجد الفاروق، ومسجد عمرو بن العاص، ومن خلال المشاهدة الميدانية فقد تبين غياب الرموز العمرانية الدينية عنها حيث لا يوجد لهما مآذن.

كما يوجد بعض الأماكن الاثرية في البلدة منها خربة البويرة وخربة الكفيرة وخربة الكبوش وخربة رفيديا وخربة ام اللحم وتجدر الإشارة إلى أن سياسيات الاحتلال الإسرائيلي صادرت تلك الخرب من خلال الجدار الفاصل باستثناء خربة الكفيرة وخربة الكبوش، بالإضافة إلى ذلك توجد في البلدة بعض المباني القديمة الواقعة في البلدة القديمة والتي تعاني من الإهمال والحاجة إلى إعادة الترميم (أنظر ملحق رقم 1صور رقم 6).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إهمال من قبل المواطنين ووزارة الآثار الفلسطينية للأماكن الدينية والتاريخية والاثرية في البلدة، وذلك يعود للتطور الحضري وتراجع تمسك المواطن بتاريخه وثقافة مجتمعه، وتغير نظرته للقيم المادية وغير المادية، إذ أصبح الفرد يتمسك بالقيم المادية ويبتعد عن القيم ذات المردود الثقافي. وبهذا أصبح المواطنون يتجهون نحو الأبنية الحديثة لمواكبة التطور

والتحضر ويهملون الأبنية القديمة كونها ليس لها مردود مادي انما مردود ثقافي فقط. بالإضافة إلى نقص في الأموال اللازمة لصيانتها وتوسعتها وترميمها.

7. قطاع الشباب والرياضة:

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من القطاعات المهمشة في بلدة قطنة نتيجة لضعف التخطيط الحضري في البلدة، وبالرغم من وجود الكفاءات المتميزة على مستوى الوطن مثل فريق الشطرنج، لكنها للأسف لا تحظى بالاهتمام والرعاية اللازمة. كما يوجد نادي رياضي غير فاعل ومُهمل تابع للبلدية، بالإضافة إلى اثنان آخران يتبعان لجهة خاصة، ولا يوجد نشاط شبابي يستوعب الشباب والكفاءات والرياضيين، ونتيجة لمصادرة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي البلدة وصغر مساحة أراضيها الحالية وضعف التخطيط في البلدة؛ فإن البلدة تفتقر لملاعب وصالات رياضية تلبي حاجات الشباب ورغباتهم الرياضية، حيث يضطر أغلب المهتمين في هذا المجال للذهاب الى القرى والمدن المجاورة لممارسة هواياتهم الرياضية (بلدية قطنة 2020).

ولا بد من التأكيد على أن قطاع الشباب في بلدة قطنة يعاني كسائر القطاعات الأخرى في البلدة بشكل خاص وفي فلسطين بشكل عام من سياسات الاحتلال المختلفة التي تعمل على سلب حقوق الشباب والتضييق عليهم وتكبيل حريتهم، الأمر الذي أدى إلى انعدام الامن في المنطقة وخاصة لفئة الشباب، إذ تشهد بلدة قطنة سلسلة من الاعتقالات المستمرة لشبانها، وقتل العديد منهم، وإصابة عدد منهم بإعاقات جسدية بفعل ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة على أراضي البلدة، الأمر الذي حال في عديد من المرات من إكمال أولئك الشبان لمسيرتهم التعليمية أو المهنية ونزع طاقاتهم. هذا ويعمل الاحتلال الإسرائيلي في العديد من الأوقات على منع فئة الشباب من سكان البلدة من العمل في الداخل المحتل إلا بعد تحقيق العديد من الشروط التعجيزية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين فئة الشباب من سكان البلدة، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والسياسية والأمنية، وانتشار مصادر الدخل غير المشروعة، وانتشار الجريمة بين الشباب بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يسعى العديد من الشباب العاطلين عن العمل إلى إشباع حاجاتهم عن طريق الاعتداء على الغير؛ ما يؤدي إلى انعدام الأمن والفلتان الأمني في المنطقة.

8. الثقافة والتراث والحياة الاجتماعية:

يعاني قطاع التراث والثقافة من ضعف الاهتمام في البلدة، حيث يقتصر النشاط الثقافي على المكتبة المجهزة والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات غير الربحية، أما قطاع التراث فيعاني من التهميش

الكامل في ظل التطور التكنولوجي الهائل، مع العلم بأن هناك عدد من الأحواش والأزقة التراثية في البلدة القديمة التي من الممكن استغلالها في النشاطات الثقافية.

ونتيجة للتطور التكنولوجي وتحوّل منطقة الدراسة من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، تغيرت ملامح البلدة الثقافية والاجتماعية، فقد تراجع سكان البلدة عن التمسك بالعادات والتقاليد التي اقتصرت على قلة من سكان البلدة المحافظين من فئة كبار السن، والساكن في البلدة يمكنه ملاحظة التغير الذي طرأ على ثقافة وعادات وتقاليد سكانها، فقد أصبح ما كان (عيباً) أمراً طبيعياً بالنسبة للسكان، وكذلك فقد تم استبدال اللباس التقليدي (الثوب) و(القمباز والحطة والعقال) باللباس العصري، وأصبح هناك نسبة لا بأس بها من الإناث قد تراجعت عن ارتداء الحجاب والملابس الساترة التي كانت من العادات والتقاليد المهمة التي لا يجرأ أحد على مخالفتها أو تغييرها، وقد ترى الشباب يرتدون ملابس كان من المعيب ارتدائها والخروج بها نتيجة تأثرهم بالمجتمعات الأكثر حضرية ومحاولة تقليدها خاصة المجتمع الإسرائيلي نتيجة للعمل والاحتكاك والاختلاط به بشكل مباشر والشراء من أسواقه. بالإضافة لذلك يُلاحظ التغير في لهجة سكان البلدة، فقد تحوّل الكثير من سكان البلدة وخاصة فئة الشباب من الذكور والإناث عن اللهجة (الفلاحية) واستبدالها باللهجة المدنية (الحضرية)، بالإضافة إلى تداول العديد من كلمات اللغة العبرية خاصة من قبل العاملين في المستوطنات والداخل المحتل كمؤشر من مؤشرات التحضر.

ومن التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية في منطقة الدراسة هو تغير حجم الأسرة من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة المستقلة اقتصادياً عن الأسرة الكبيرة، وأصبح مجتمع الدراسة يتقبل خروج الإناث للتعليم الجامعي خارج منطقة الدراسة وكذلك السماح للمرأة بالخروج من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج.

وكما أسلفنا ونتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في دفع الأجور المرتفعة لسكان البلدة العاملين في الداخل المحتل، فقد أصبح العمل في المستوطنات والداخل المحتل ثقافة منتشرة بين سكان المنطقة من فئة الذكور، التي أصبحت من وجهة نظرهم أنها السبيل الأمثل للحصول على الأموال اللازمة لتأمين كافة متطلبات الحياة والعيش برفاهية.

ونتيجة للمستوى الاقتصادي الجيد لسكان البلدة يُلاحظ اتجاه السكان نحو حياة الترف والبذخ بعيداً عن العادات والتقاليد ونمط الحياة المعيشية التي كانت سائدة في المنطقة، فيُلاحظ الاختلاف في مراسم الزفاف ما بين الماضي والحاضر، إذ أصبحت تكاليف مراسم الزفاف في وقتنا الحاضر مرتفعة جداً وذلك نظراً للمتطلبات التي يحاول سكان المنطقة اتباعها وجعلها كجزء أساسي من تلك المراسم، من صالات افراح وإحضار المغنيين والفرق الموسيقية التي تتقاضى أجور باهظة،

وغيرها الكثير من العادات الجديدة والمكلفة، وهذا ما يشير إلى اتجاه السكان إلى الاستعراض بدلاً من التركيز على بناء وضمان مستقبل أفضل كما كان في السابق.

ومن الظواهر الملاحظ انتشارها في الآونة الأخيرة في منطقة الدراسة اتجاه سكان المنطقة نحو امتلاك السيارات القانونية رغم ارتفاع أسعارها، وقد يمتلك أفراد المنزل الواحد أكثر من سيارة سواء قانونية أو غير قانونية، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الدخل، وعلى أن السيارات أصبحت من ضروريات المجتمع الحضري. بالإضافة لذلك ومن خلال المشاهدة الميدانية والحديث مع بعض أصحاب المحلات والمطاعم في منطقة الدراسة، يمكننا الاستدلال على ارتفاع نسبة الإنفاق والاستهلاك في منطقة الدراسة، فبعد أن كانت منطقة الدراسة تشكل سلة غذاء القدس وتزودها بالسلع الغذائية من فواكه وخضراوات، أصبحت الآن تعتمد على المناطق الأخرى في الحصول على المحاصيل الزراعية سواء من الداخل المحتل، أو من مناطق نابلس وجنين وأريحا وطولكرم؛ وذلك يعود إلى مصادرة الأراضي الزراعية وتوجه السكان نحو العمل في قطاع البناء والتوظيف والخدمات.

كما أدى التحوّل في ثقافة المجتمع وتحضره وتراجع السكان عن التمسك بالعادات والتقاليد إلى التغير في العلاقات الاجتماعية بين سكان منطقة الدراسة، حيث تراجعت شبكات التضامن المجتمعي وبرزت قيم الفردانية والمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة وبهذا أصبحت العلاقات الاجتماعية بين السكان أقل ترابطاً وأكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي.

ولا بد من التنويه إلى أنه لن يتم التعمق في هذه العادات والتقاليد لأنها ليست موضوع دراستي، ولكن من الأمور التي وجدتها من دراسة التخطيط الحضري في منطقة الدراسة أن للاحتلال الإسرائيلي الأثر الأكبر في التغير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة الدراسة. وأن كل هذه التغيرات بحاجة إلى تخطيط حضري جيد يلبي حاجات السكان المتطورة من فترة زمنية لأخرى وبالتالي فإن البلدة بحاجة لموارد مادية وبشرية أكبر لتمكنها من تلبية تلك الاحتياجات.

9. قطاع الصحة

يتوفر في بلدة قطنة مرافق صحية عدة، حيث يوجد فيها مركز صحي مشترك ما بين وزارة الصحة الفلسطينية والهلال الاحمر الفلسطيني التي يعمل فيها الطبيب بدوام جزئي خلال أيام محددة من الاسبوع، وعيادات خاصة للأطفال، وعيادات خاصة بطب الاسنان، وصيدليات، وسيارة إسعاف تتبع لبلدية قطنة. تقع جميعها على الطريق الرئيسي ضمن حدود المخطط الهيكلي للبلدة ليسهل وصول السكان لها، ونتيجة لضعف التخطيط الحضري والخدماتي في البلدة تعاني البلدة من نقص

بعض الخدمات الطبية الرئيسية المطلوبة في البلدة؛ لذلك يلجأ المرضى للحصول على الخدمات الصحية اللازمة إلى مراكز صحية في بلدة بدو المجاورة مثل مركز الكرمل ومركز القدس والإغاثة الطبية، ومركز صحة الوكالة، حيث تبتعد هذه المراكز حوالي 5 كم عن بلدة قطنة، وقد يلجأ بعض السكان للعلاج إلى بلدة بيرنبالا. و تفتقر البلدة كغيرها من قرى شمال غرب القدس إلى مستشفى أو مجمع طبي يلبي احتياجات السكان العلاجية والطبية خاصة في ظل منع الاحتلال الإسرائيلي سكان التجمع من الوصول إلى المستشفيات في الداخل المحتل مثل مستشفى المطلع والمقاصد التي كانت الوجهة الأولى لسكان المنطقة للحصول على العلاج، وتحولت وجهتم للعلاج إلى مجمع فلسطين الطبي الحكومي في مدينة رام الله، الذي يتطلب العلاج فيه الحصول على موعد علاجي بعد أشهر طويلة قد تتجاوز السنة، وذلك ما يؤدي إلى تردي الوضع الصحي للمرضى المحتاجين للعلاج قبل تلقيهم العلاج، أو اتجاههم نحو المستشفيات الخاصة في مدن مختلفة من الضفة الغربية للحصول على الخدمات العلاجية مقابل مبالغ باهظة ترهق المواطن المريض (أنظر شكل رقم 11).

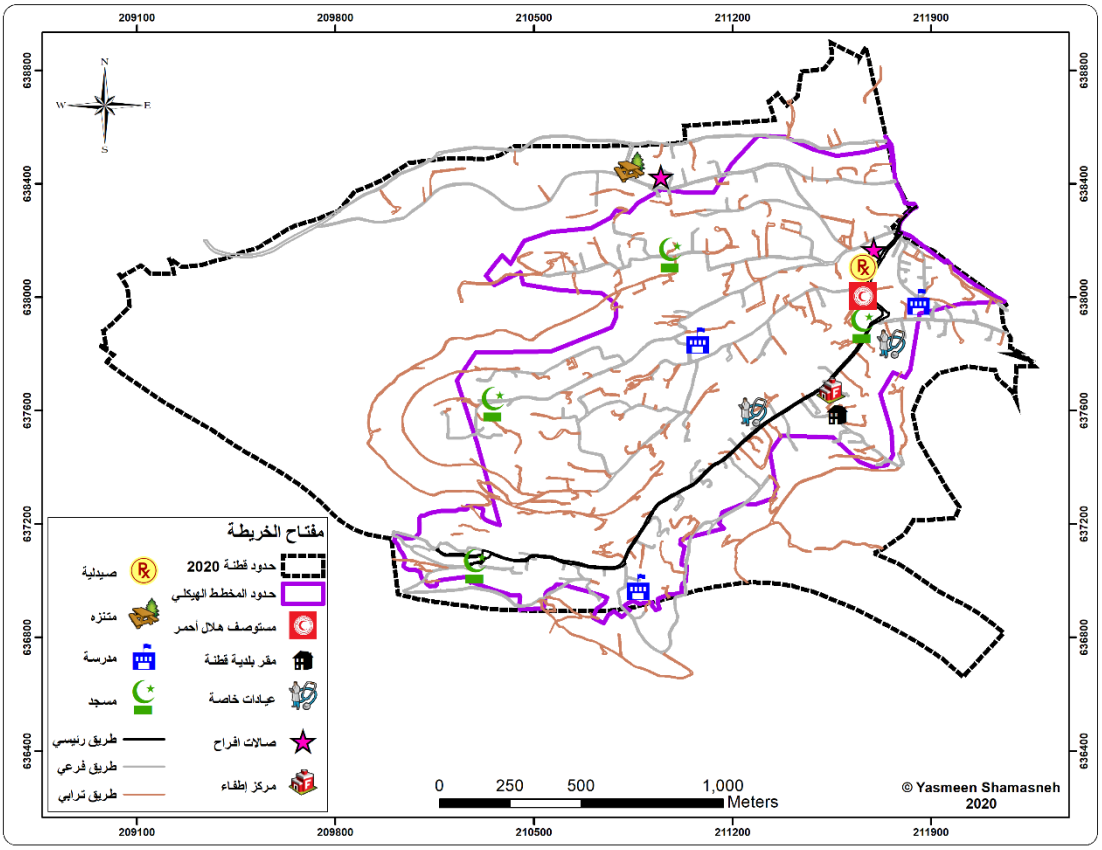

شكل 11: خريطة لأهم الخدمات العامة في بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020، عمل الباحثة 2020

ومن خلال الشكل السابق يمكننا ملاحظة أن معظم الخدمات تتركز داخل حدود المخطط الهيكلي، وعلى الطريق الرئيسي للبلدة وذلك لتسهيل عملية وصول المواطنين لتلك الخدمات؛ الأمر الذي نتج عنه تركز المواطنين بالمناطق التي تتواجد فيها الخدمات بشكل أكبر من المناطق الأخرى.

وبما أن الهدف الأساسي للخدمات العامة تكمن في تلبية احتياجات السكان ورغباتهم، فقد أدى النمو السكاني في البلدة واتجاه السكان نحو التحضر إلى توفر العديد من الخدمات والمحال التجارية في البلدة. ومن خلال الإحصاءات الميدانية للمحال التجارية والخدمات التي قامت بها الباحثة من خلال العمل الميداني في بلدة قطنة تبين أن هناك تعدد وتنوع في الخدمات المتوفرة في البلدة (أنظر ملحق رقم 4).

ويلجأ سكان البلدة للحصول على العديد من الخدمات غير المتوفرة في البلدة من البلدات والقرى المجاورة، على وجه الخصوص بلدة بدو التي تتوفر فيها العديد من الخدمات المؤسساتية الحكومية والخدماتية؛ كالبنوك ودائرة المياه والصرف الصحي ومكتب وزارة الداخلية ومكتب الارتباط الفلسطيني ومكتب شركة الكهرباء ومراكز الاشعة والعيادات الطبية المتخصصة والملاعب وغيرها؛ ويعود ذلك لموقع بلدة بدو الاستراتيجي بالنسبة لقرى شمال غرب القدس ووقوعها على الطريق الرئيسي المؤدي إلى باقي التجمعات حيث أصبحت بلدة بدو بمثابة المفتاح الرئيسي ونقطة الدخول إلى تلك القرى، وبالتالي يلجأ أهالي بلدة قطنة إلى بلدة بدو للحصول على تلك الخدمات. كما أدى توسع أهالي بلدة قطنة على حساب أراضي قرية القبيبة المجاورة بعد شرائها منهم إلى استثمار وإقامة أهالي بلدة قطنة العديد من الخدمات العامة والمحال التجارية على تلك الأراضي والتي يعتمد عليها سكان البلدة بشكل كبير.

ومن هنا يمكننا الاستنتاج أن التخطيط الحضري في منطقة الدراسة يعاني من ضعفه في تلبية حاجات البلدة، إذ أن الخدمات المتوفرة في البلدة هي خدمات رئيسية فقط، حيث تشكل المحلات والبقالة ما نسبته 70-80% من تلك الخدمات وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة هو مجتمع استهلاكي غير منتج، وما يدل على ذلك أيضاً افتتاح عدد من المطاعم ومحلات الوجبات السريعة في البلدة ومنطقة الدراسة والتي تجد إقبالاً عليها من قبل سكان المنطقة وخاصة من فئة الشباب الذين أصبحوا يفضلون تلك الوجبات على الوجبات التقليدية الفلسطينية، بالإضافة لفئة الموظفات المتزوجات اللواتي لا يمتلكن الوقت الكافي لإعداد الوجبات المنزلية. أما الخدمات الأخرى وخاصة الطبية منها فهي قليلة جداً تقتصر على خدمة سكان البلدة فقط بل أن بعضها غير متوفر فيها، مما يدفع بسكان البلدة للذهاب للقرى والبلدات المجاورة للحصول على هذه الخدمات. وبناء على ذلك يمكننا أن نصنف بلدة قطنة بأنها منطقة غير متقدمة حضرياً.

10. الزواج

تعد إحصائيات الزواج من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند التخطيط للمكان، وذلك لما تحدثه هذه الحالة الاجتماعية من أثر على الزيادة الطبيعية والنمو السكاني المستقبلي في المنطقة وبالتالي ينعكس ذلك على الاحتياجات السكانية المستقبلية من عمران وخدمات في المنطقة المقصودة.
ولذلك كان لا بد من التطرق لعدد حالات الزواج في بلدة قطنة، حيث قدرت بلدية قطنة (2020) بأن عدد حالات الزواج في بلدة قطنة خلال العام 2019 بلغت ما يقارب 130 حالة زواج، أي أن البلدة بحاجة إلى ما يقارب 130 وحدة سكنية جديدة في كل عام، وهذا ما يتطلب مساحات إضافية من الأراضي والتي تعاني بلدة قطنة من نقصها. ولا بد من الإشارة إلى أن عزوف نسبة كبيرة من فئة الشباب من الذكور عن التعليم، والاتجاه نحو العمل في الداخل المحتل والمستوطنات قد أدى إلى مردود مادي جيد للعاملين هناك؛ وهذا ما يشجع على البناء والزواج في عمر مبكر للشباب الذين يتمكنون من جمع الأموال اللازمة بفترة زمنية قصيرة، وبالتالي تظهر الحاجة لمساحة إضافية من الأراضي للبناء عليها، ولتخطيط جيد يراعي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المباني وغيرها من الخدمات.

11. استعمالات الأراضي

نتيجة للنمو السكاني وما يرافقه من احتياجات سكانية متزايدة؛ ازداد الطلب على الأراضي لاستخدامات عديدة منها استعمالات سكنية وتجارية وصناعية وزراعية وخدمات عامة كالطرق والملاعب والحدائق العامة. ومن المعروف أن استخدامات الأراضي تتغير بشكل مستمر لذلك لا بد من تتبع التغير في استعمالات الأراضي في بلدة قطنة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى يومنا هذا.

أ. استعمالات الأراضي والتخطيط في بلدة قطنة زمن الانتداب البريطاني

شهدت بلدة قطنة نمواً عمرانياً بطيئاً بسبب الانتداب البريطاني عليها وبالتالي كان النمو السكاني يتركز في البلدة القديمة، إذ كانت البلدة آنذاك تخضع لمشاريع التنظيم (RJ5)[9] البريطانية التي لا تزال الحكومة الإسرائيلية تستخدمها إلى يومنا هذا (أبو لافي وآخرون 2010) ومن ثم بدأ البناء يمتد لمناطق أبعد وبشكل مستقل وعشوائي بمحاذاة الطريق الرئيسي (أنظر شكل رقم 12).

[9] اول خطة اقليمية للقدس أعدها الخبير البريطاني كندال تحت اسم RJ5 (Coon 1992)

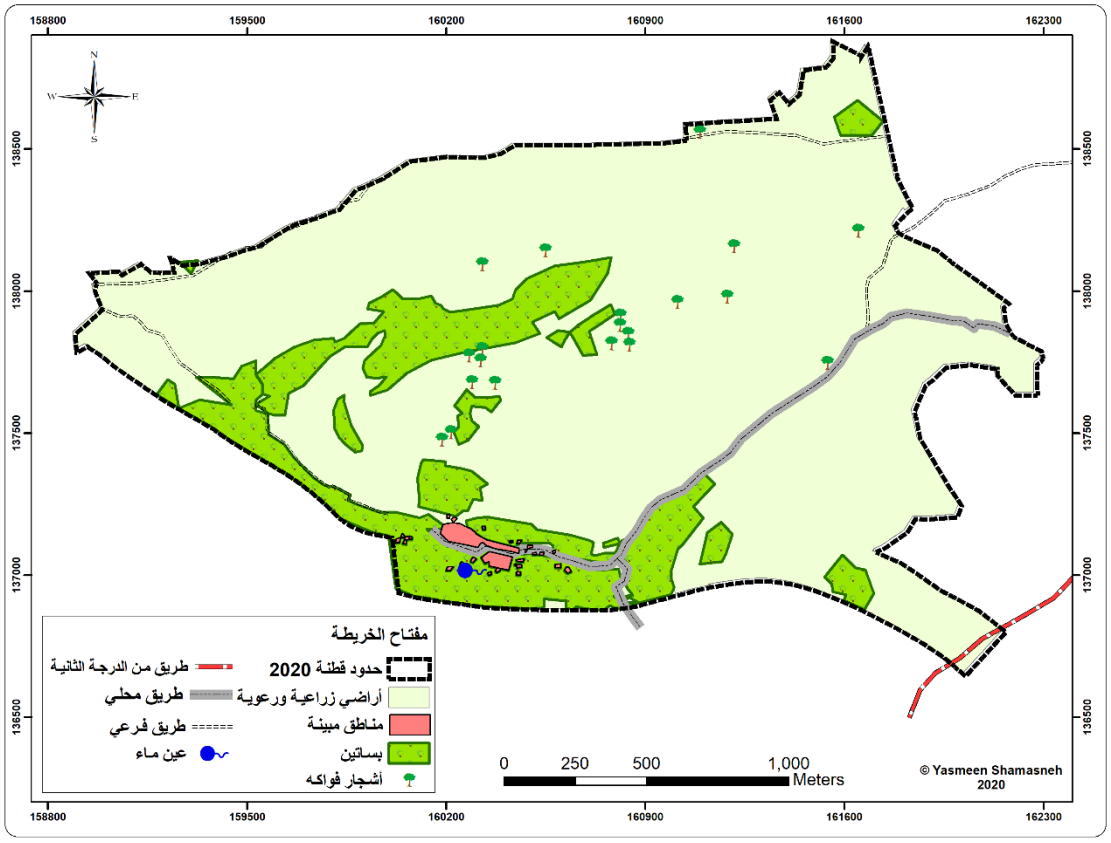

شكل (12): خريطة استعمالات الأراضي في بلدة قطنة زمن الانتداب البريطاني

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على خريطة من موقع Palestine open map 2020

بلغت مساحة المناطق المبنية في بلدة قطنة في أربعينات القرن الماضي ما يقارب 19 دونم أي ما نسبته 0.5% من المساحة الكلية للبلدة، بينما بلغت مساحة البساتين المزروعة بالعنب والزيتون في تلك الفترة ما يقارب 655 دونم أي ما يقارب 16.5% من مساحة البلدة وهذا ما يدل على اهتمام سكان البلدة بحرفة الزراعة آنذاك، أما ما نسبته 82% من مساحة البلدة فكانت عبارة عن أراضي رعوية تتخللها الرقع الزراعية وبعض أشجار الفاكهة المتناثرة.

أما الطرق فبلغت مساحتها 41 دونم إي ما نسبته 1% من مساحة البلدة، وهي نسبة صغير جداً مقارنة بمساحة البلدة الأمر الذي يدل على ضعف التخطيط في المنطقة وسيطرة الطابع الريفي عليها في تلك الفترة، وبذلك يمكننا التأكيد على أن التخطيط زمن الانتداب البريطاني قد غُيّب عن القرى والريف الفلسطيني وكان يركز على المدن بشكل كبير. إلا أنه في هذه الفترة تم بناء أول مدرسة في البلدة وهي مدرسة ذكور قطنة الابتدائية (الأساسية)عام 1944 (بلدية قطنة 2020) (أنظر جدول رقم 6).

جدول (6): استعمالات الأراضي في بلدة قطنة زمن الانتداب البريطاني

الوصف	المساحة /دونم	النسبة من المساحة الكلية
الأراضي الصالحة للزراعة	1,300	33%
الأراضي المزروعة	860	22%
الأراضي غير المزروعة	440	11%
المراعي والأراضي المفتوحة	100	2.5%
المناطق المبينة والطرق	1,246	31.5%
مساحة البلدة الكلية	3,946	100%

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على صور جوية من Palestine Open Map 2020

ب. التخطيط في البلدة زمن الحكم الأردني للضفة الغربية

بالرجوع إلى الفصل الثالث الذي ناقش التخطيط في فلسطين في ظل السلطات الحاكمة التي توالت عليها، تمت الإشارة إلى أن السلطات الأردنية لم يتجاوز عملها سوى إعداد مخططات هيكلية لبعض المدن، ولم تأخذ بالحسبان الاحتياجات والتطورات الديمغرافية والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للسكان فيها، وهي بذلك لم تهتم بالتخطيط ولم تقم بإعداد مخططات هيكلية خاصة بالبلدات والقرى الفلسطينية. وهذا ما عانت منه بلدة قطنة كغيرها من القرى الفلسطينية آنذاك نظراً لقربها من الخط الأخضر وتصنيفها ضمن المناطق الحدودية، فقد بقي التخطيط بشكل عام في البلدة كما كان زمن الانتداب البريطاني ولم يتم تطويره ولم يتم تحديد استخدامات الأراضي فيها؛ وهذا ما نتج عنه عشوائية في النمو العمراني وسوء في استخدامات الأراضي التي امتدت آثارها إلى يومنا هذا.

ج. استعمالات الأراضي والتخطيط في بلدة قطنة زمن الاحتلال الإسرائيلي

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 وبعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1994 وقعت النسبة الأكبر من مساحة بلدة قطنة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) وبالتالي فإن الحكومة الإسرائيلية قد أصبحت مخوّلة بإدارة الشؤون المدنية للبلدة. فقد عملت الإدارة المدنية الإسرائيلية على إعداد مخطط هيكلي جزئي لبلدة قطنة اقتصر على مساحة 850 دونم من أراضي البلدة (أنظر خريطة رقم 13)، وقد وُضعت المخططات الهيكلية آنذاك من دون إجراء استطلاعات ومسوحات فيزيائية أو الأخذ بعين

الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أو دراسة ملكية الأراضي، أو وضع برنامج لحاجات البلدة، باستثناء الأخذ في الحسبان الزيادة المتوقعة في عدد السكان اعتماداً على تقدير عدد سكان القرية في تلك الفترة (خمايسي 1994).

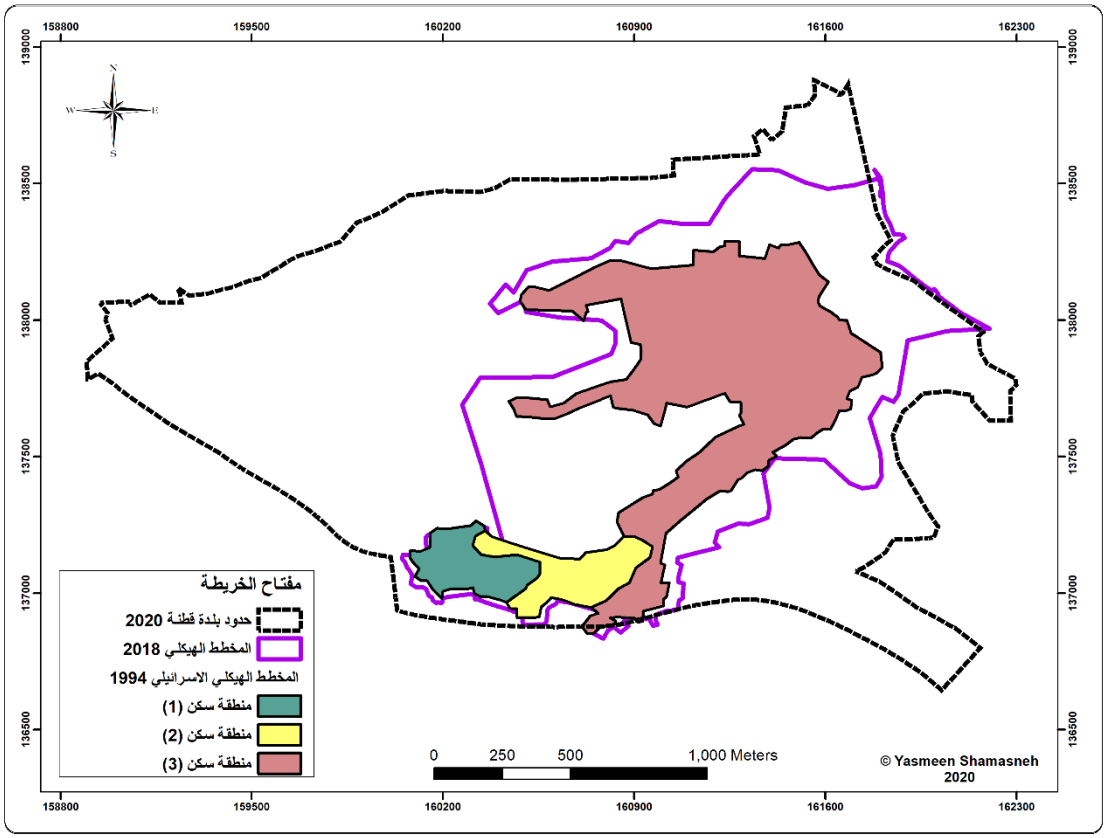

شكل 13: مخطط هيكلي جزئي لبلدة قطنة وضعته الإدارة المدنية الإسرائيلية عام 1994

المصدر: أبو لافي وآخرون 2010، بتصرف الباحثة

وبالنظر للمخطط الهيكلي الاسرائيلي الجزئي للبلدة نجد أنه اقتصر على ما يقارب 22% فقط من مساحة البلدة، ويُلاحظ أن مساحة منطقة سكن (1) شكلت ما نسبته 80% من مساحة المخطط الهيكلي، بينما شكلت مساحة منطقة سكن (2) ما نسبته 10.5% من مساحة المخطط الهيكلي، أما مساحة منطقة سكن (3) التجمع السكني التاريخي أو القديم فبلغت ما نسبته 9.5%، وبالتالي يُلاحظ أن المنطقة قد حرمت تماماً من مباني الخدمات والملاعب والحدائق والمناطق الخضراء، ولم يتم تثبيت الأراضي العامة (المدارس والمساجد والمقابر) على المخطط. أما الطرق التي تم اقتراحها فهي تثبيت لما هو قائم، حيث تم التأكيد على الشوارع الرئيسية للبلدة، دون اقتراح شوارع جديدة تخدم توسعات البلدة المستقبلية، وقد تطابقت حدود المخطط الهيكلي مع حدود المنطقة العمرانية للبلدة دون إعطاءها المساحات الكافية للتوسع المستقبلي (أبو لافي وآخرون 2010). ومن هنا يُلاحظ أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي لم تسمح بزيادة مساحة المناطق المشمولة في المخطط الهيكلي

لتطبيق سياسة الاستيلاء على أراضي البلدة التي منع سكانها من استخدامها ومن ثم السيطرة عليها كأراضي متروكة أو مناطق نفوذ وغيرها.

د. استعمالات الأراضي والتخطيط في بلدة قطنة حديثاً ما بين 2018 و2020

بناء على دراسة الخرائط والمخططات الهيكلية السابقة للبلدة، يُلاحظ أن المناطق المبنية كانت تقتصر في الاربعينيات على التجمع السكني القديم للبلدة (البلدة القديمة)، ومن ثم بدأت بالزحف باتجاه الشرق بمحاذاة الطريق الرئيسي للبلدة، أما المساحة المتبقية كانت عبارة عن بساتين وأراضي رعوية وأراضي مزروعة بأشجار الزيتون والخوخ واللوزيات. ونتيجة لنمو السكان المتزايد خلال السنوات الأخيرة تغيرت استعمالات الأراضي في البلدة. إذ بدأ العمران بالتهام ما تبقى من الأراضي الرعوية والزراعية في البلدة حيث بلغت مساحة المباني (سكنية، بيع تجزئة، ورش صغيرة أو تجارية) على أراضي بلدة قطنة عام 2018 ما يقارب 308 دونم وتشغل ما نسبته 8% من أراضي البلدة، بينما بلغت مساحة المباني داخل حدود المخطط الهيكلي للبلدة عام 2018 ما يقارب 269 دونم بنسبة 15% من مساحته. ويُلاحظ أن كثافة البناء والمساكن تقل كلما ابتعدنا عن البلدة القديمة باتجاه الجزء الشرقي والشمالي الشرقي من البلدة (أنظر شكل رقم 14).

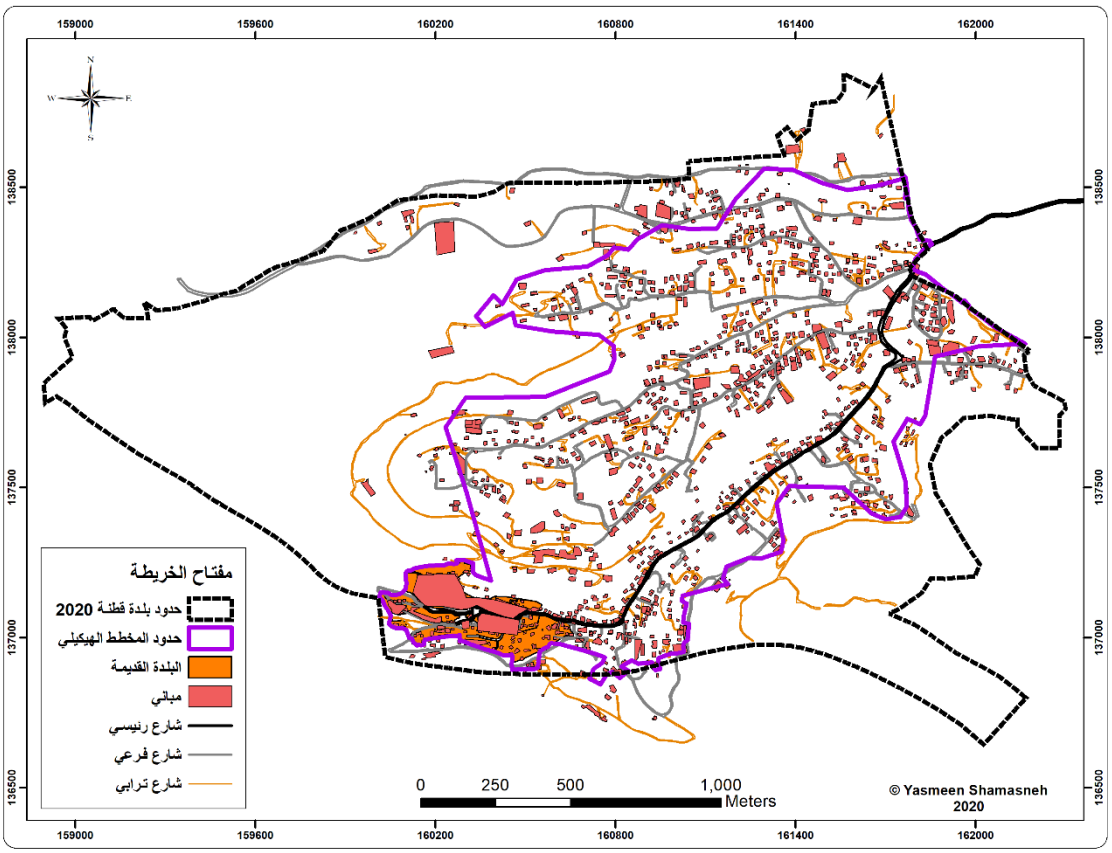

شكل (14): الامتداد العمراني في بلدة قطنة لعام 2018

ونتيجة لسياسات الاحتلال المختلفة على أراضي البلدة وصغر مساحات الأراضي المتبقية تزامناً مع النمو السكاني فيها، اقتصر تخطيط استعمالات الأراضي في المخططات الهيكلية على الطرق واقتراح ثلاث مناطق سكن تختلف فيما بينها من حيث اكتظاظ البناء والارتدادات، ورسم استخدام الأراضي العامة القائمة فقط (خمايسي 1994). وتقسم المساكن في بلدة قطنة إلى 3 أصناف على النحو التالي:

1. منطقة سكن (أ): وهي المنطقة التي تتضمن أبنية مميزة حيث تستغل جزءاً من الأرض للبناء ويبقى الجزء الأكبر حدائق. وقدد حُدد الحد الأدنى من المساحة للقطعة ب 1,080 متر مربع على ألا تتجاوز نسبة الأشغال للأبنية 36 % من القطعة، أما الارتدادات فيشترط أن تكون (5 متر أمامي) و(5 متر خلفي) و(4 متر جانبي)، وألا يقل طول واجهة القطعة على الشارع (25متر)، أما ارتفاع البناء فيشترط ألا يتجاوز (15متر) وألا يتعدى عدد الطوابق (4 طوابق)، وأن تكون إحدى واجهات البناء على الأقل مبنية من الحجر الأبيض. وبذلك تعد هذه المناطق الأغلى ثمناً من حيث الأسعار.
2. منطقة سكن (ب): تصل النسبة المئوية للبناء لـ 42% على الدونم الواحد، وتكون النسبة الأكبر من التراخيص في هذه المناطق نظراً لمنطقية أحكام السكن فيها، كما انها في متناول الجميع من حيث شراء الأراضي ومن حيث رسوم الترخيص. وأقل مساحة حددت لسكن (ب) هي (750) م 2، على ألا تتجاوز نسبة الإشغال (42 %) من مساحة القطعة. أما الارتدادات فيشترط أن تكون (5 متر) أمامي و(4 متر) خلفي و (3متر) جانبي، وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (18 متر) وألا يتجاوز ارتفاع البناء (15متر)، أما عدد الطوابق فيشترط ألا يتعدى (4) طوابق وأن يكون لون البناء أبيض.
3. منطقة سكن (ج): تصل النسبة المئوية للبناء على 48% على الدونم الواحد، وحددت أقل مساحة لسكن (ب) بِـ (750) م^2، على ألا تتجاوز نسبة الإشغال (42 %) من مساحة القطعة. أما الارتدادات فيشترط أن تكون (5 متر) أمامي و(4 متر خلفي) و (3 متر) جانبي، وأن يكون الحد الأدنى لطول واجهة القطعة (18 متر)، وألا يتجاوز ارتفاع البناء (15 متر) أما عدد الطوابق فيشترط ألا يتعدى (4) طوابق وأن يكون لون البناء أبيض (السلطة الوطنية الفلسطينية 1996) (أنظر شكل رقم 15).

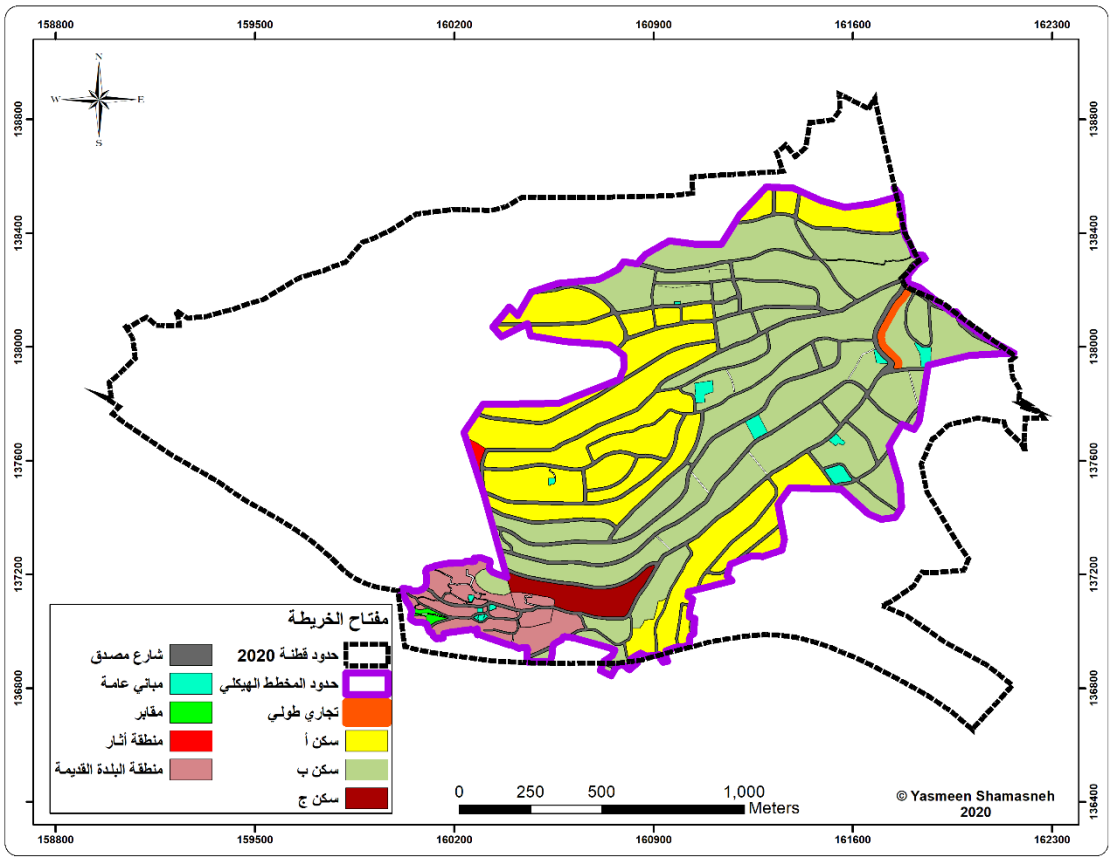

شكل (15): مخطط هيكلي قطنة عام 2018 وتصنيف المساكن منه

المصدر: بلدية قطنة 2020، الحكم المحلي 2020 بتصرف الباحثة

بالاعتماد على شكل رقم (15) نجد أن مساحة المخطط الهيكلي للبلدة عام 2018 بلغت ما يقارب 1,822 دونم أي ما نسبته 46% من مساحة أراضي البلدة. ويُلاحظ أن النسبة الأكبر من استعمالات الأراضي المخططة ضمن المخطط الهيكلي لبلدة قطنة اقتصرت على المناطق المبنية والسكنية التي شكلت ما نسبته 83% من مساحة المخطط الهيكلي، موزعة على مناطق سكن (أ) التي بلغت مساحتها ما يقارب 660 دونم بما نسبته 36% من مساحة المخطط الهيكلي، بينما بلغت مساحة مناطق سكن (ب) 756 دونم أي بما نسبته 41% من مساحة المخطط الهيكلي، أما مناطق سكن (ج) فبلغت مساحتها ما يقارب 103 دونم أي ما نسبته 6% من مساحة المخطط الهيكلي. على الرغم من وجود هذه التصنيفات ضمن المخطط الهيكلي للبلدة إلا أن الزائر للبلدة يمكنه ملاحظة عدم تطابق البناء القائم بشروط المخطط الهيكلي لأسباب عدة تم مناقشتها في القسم الثالث من هذا الفصل.

وتتوزع المساحة المتبقية من المخطط الهيكلي البالغة 309 دونم على المنطقة التاريخية التي تبلغ مساحتها ما يقارب 12 دونم بما نسبته 0.7% من مساحة المخطط الهيكلي، أما المرافق العامة فكانت مساحتها 10 دونم بنسبة 1%، وبلغت مساحة المقابر في البلدة 4 دونم بما نسبته 0.2% من

مساحة المخطط الهيكلي، هذا وشكلت مساحة المناطق الأثرية البالغة حوالي 5 دونم ما نسبته 0.3% من مساحة المخطط الهيكلي، أما الطرق فقد كانت مساحتها 281 دونم بما نسبته 15% (أنظر جدول رقم 7).

جدول (7): استعمالات الأراضي في بلدة قطنة من المخطط الهيكلي لعام 2018

التصنيف	المساحة/ دونم	النسبة المئوية
سكن أ	660	%36
سكن ب	756	%41
سكن ج	103	%6
منطقة تاريخية	12	%1
مرافق عامة	10	%1
مقابر	4	%0.2
آثار	5	%0.3
طرق	281	%15

المصدر: بلدية قطنة 2020، الحكم المحلي 2020 بتصرف الباحثة

وبهذا يُلاحظ أن المخطط الهيكلي لبلدة قطنة عام 2018 قد تم توسعته بما يقارب 972 دونم عما كان عليه عام 1994، وذلك تلبية للنمو السكاني وما يصاحبه من حاجات لسكان البلدة (أنظر جدول رقم 8). إلا أن الناظر للمخطط الهيكلي يُلاحظ تغييب المرافق العامة للبلدة مثل الحدائق والملاعب والمساحات الخضراء، ويُعزى ذلك لغياب المساحات التابعة للبلدية حيث أن كامل مساحة البلدة تعد أملاك خاصة وذلك يعود لأسباب سيتم مناقشتها في الجزء الثالث من هذا الفصل.

جدول (8): تغير استعمالات الأراضي في المخططات الهيكلية في بلدة قطنة لعامي 1994 و 2018

الوصف	مخطط هيكلي قطنة 1994	مخطط هيكلي قطنة 2018
نسبة مساحة المخطط من مساحة البلدة/دونم	%22	%46
مناطق سكن (أ)	%80	%30
مناطق سكن (ب)	%10.5	%41
مناطق سكن (ج)	%9.5	%6

المصدر: أبو لافي وآخرون 2010، بلدية قطنة 2020: بتصرف الباحثة

وبناء على دراسة التخطيط الحضري في منطقة الدراسة يمكن تلخيص واقع التخطيط الحضري فيها فيما يلي:

1. لا يوجد نظام لجمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، حيث تعد الحفر الصماء والامتصاصية هي الحل الحالي للتخلص من مياه الصرف الصحي.
2. يوجد ضعف في جودة وآلية جمع النفايات الصلبة والتخلص منها عن طريق مكبات غير صحية.
3. يوجد ضعف في مستوى ونوعية وكفاءة الطرق الداخلية بما فيها المواصلات الداخلية.

4. ضعف القطاع الزراعي (شق طرق زراعية واستصلاح للأراضي).
5. عدم الاهتمام بالمباني القديمة والمنشئات التراثية واستغلالها.
6. ضعف القطاع الصحي وعدم توفر مركز صحي متكامل من حيث الأجهزة والطواقم الطبية في البلدة، بالإضافة لذلك فإن تجمع قرى شمال غرب القدس يفتقر على مستشفى صحي يلبي حاجة التجمع الذي يحوي ما يقارب 44,163 نسمة حسب التعداد السكاني لعام 2017.
7. نقص في عدد المدارس خاصة مدارس الإناث ودور الحضانة المرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
8. ضعف الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة وتوفير مرافق خاصة بهم.
9. عدم وجود مراكز ومؤسسات تهتم بالفئات المهمشة، ومنها عدم توفر مراكز لرعاية الطفولة والأمومة وذوي الاحتياجات الخاصة.
10. عدم توفر مناطق ترفيهية ومتنزهات وملاعب للأطفال.
11. غياب أو ضعف الاستثمار في مشاريع إنتاجية بالشراكة مع القطاع العام (استغلال المصادر الطبيعية (نبع المياه) لتصنيع مياه صالحة للشرب، وعدم وجود مشاريع مدرة للدخل للرجال والنساء، وضعف في تشجيع المؤسسات الاقتصادية المختلفة على فتح فرع لها في البلدة).
12. ضعف النظام المؤسسي والخدماتي في البلدية (ملئ الشواغر في الهيكل التنظيمي للبلدية، توفير سيارات ومعدات، توفير أراضي لإقامة مشاريع استثمارية، وعدم وجود الية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار) (بلدية قطنة 2020).
13. عدم توفر خطة مناسبة وآليات لإدارة الكوارث إذ يتم التعامل مع المشاكل بشكل فوري دون التخطيط المسبق لها.
14. ضعف في تطبيق سيادة القانون نتيجة غياب السلطة الرقابية.

ونستنتج مما سبق أن التخطيط الحضري في بلدة قطنة يعاني من ضعفه في تلبية احتياجات السكان وذلك يعود لعوامل عديدة لها الأثر في ذلك. والتي يعد الاحتلال الاسرائيلي من أهمها في التأثير على عملية التخطيط الحضري في البلدة، ومن هنا ستُناقش سياسات الاحتلال الإسرائيلي وآثار هذه السياسات على التخطيط الحضري في بلدة قطنة.

ثانياً: سياسات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة الدراسة

لم تتراجع الحكومة الإسرائيلية منذ قيامها عام 1948عن ممارسة سياساتها الاستعمارية الاستيطانية من أجل تحقيق الهيمنة المكانية على الأراضي الفلسطينية وتثبيت وجودها فيها، وذلك من خلال اتباع وسائل وسياسات مختلفة متتابعة ومستمرة أثرت على التخطيط الحضري في بلدة قطنة، وهنا تم تسليط الضوء على هذه السياسات.

أ. مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي بلدة قطنة

انتهجت الحكومة الإسرائيلية منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1948 العديد من السياسات والأساليب العسكرية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وسيطرت بالقوة على ما نسبته 78% من أراضي فلسطين التاريخية، وبعد عام 1967 استولت الحكومة الإسرائيلية على المساحة المتبقية من فلسطين التاريخية وشرعت بتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها. واستمر هذا الوضع حتى توقيع وتنفيذ إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو في أيلول 1993 وتشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994 وتوقيع الاتفاقية المؤقتة في أيلول سبتمبر 1995، حيث نقلت الولاية للسلطة الوليدة في الشؤون المدنية والأمنية على كافة المدن الفلسطينية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو وبواسطة آلية قضائية بيروقراطية معقدة، استولت على حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية، وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها. وذلك من خلال الإعلان عن تلك الاراضي كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس. كانت هذه الطريقة المركزية للاستيلاء على الأراضي، واستندت بذلك على تطبيق قانون الاراضي العثماني عام 1858، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال، كما لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى طرق أخرى للاستيلاء على الاراضي، والتي تستند على اساس قضائي، كإعلان الأراضي مناطق عسكرية أو محميات طبيعية، أو إعلانها "ممتلكات متروكة" ومصادرتها لاحتياجات عامة، بالإضافة لذلك ساعدت الحكومة الإسرائيلية مواطنين أفراد على شراء أراضي في السوق الحرة ومن ثم تسريبها لصالح شركات استعمارية إسرائيلية بنيت عليها أجزاء من المستوطنات (بتسيلم 2002، عبد الله 2015).

ولم تستثنى قرى شمال غرب القدس بشكل عام، وبلدة قطنة بشكل خاص من هذه السياسات، أما بلدة قطنة فقد اقتطع (الخط الأخضر) عام 1949 ما يقارب 4,844 دونم بما نسبته 50% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة، التي كانت تبلغ آنذاك ما يقارب 9,594 دونم. وبذلك تراجعت مساحة أراضي البلدة إلى ما يقارب 4,750 دونم. بالإضافة لذلك فقد تم تصنيف ما يقارب 1,981دونم من

أراضيها ضمن المناطق المحرمة عام 1967 أي بما نسبته 21% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة (أنظر شكل رقم 16).

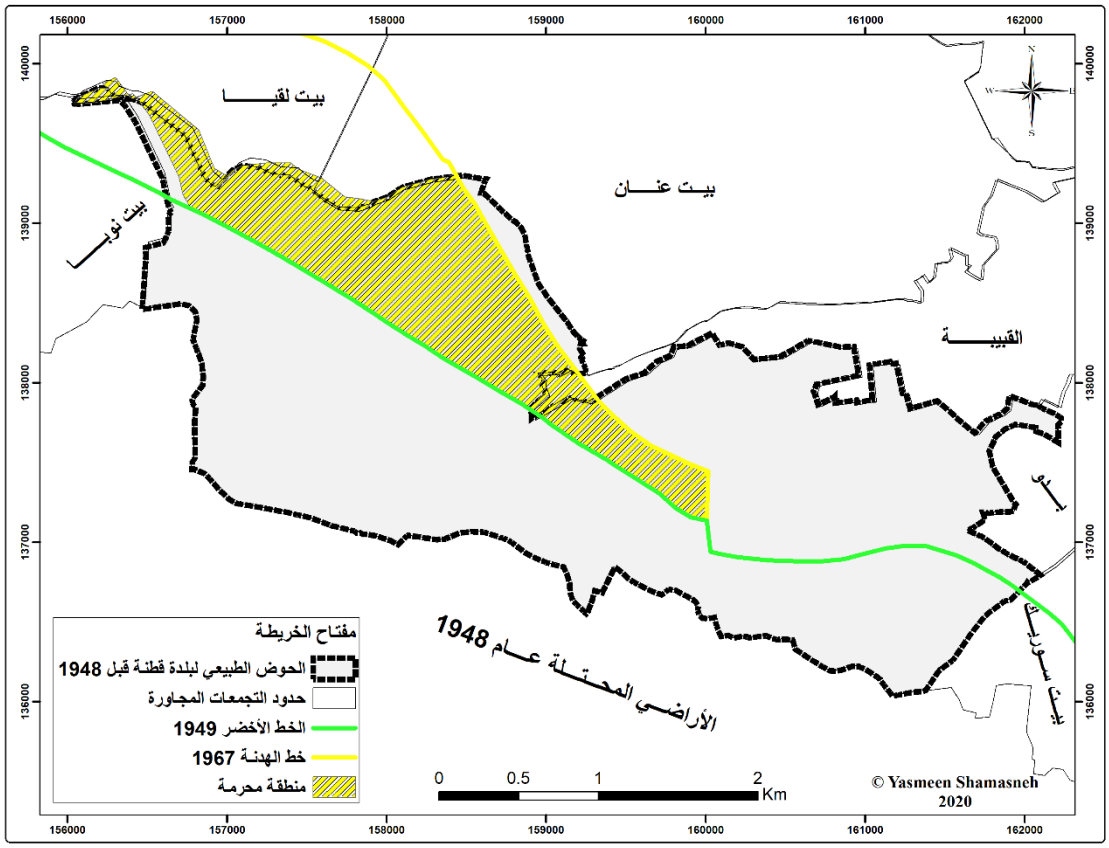

شكل (16): مسار الخط الأخضر وخط الهدنة على أراضي بلدة قطنة والمساحات التي تم اقتطاعها

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

واستمرت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأراضي بحجج وذرائع وقوانين مختلفة، حيث تراجعت أراضي البلدة بعد عام 1967 إلى ما يقارب 2,769 دونم أي إلى ما نسبته 29% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة، إذ استولت سلطات الاحتلال على ما مساحته 7125 دونم منها (أنظر شكل رقم 17).

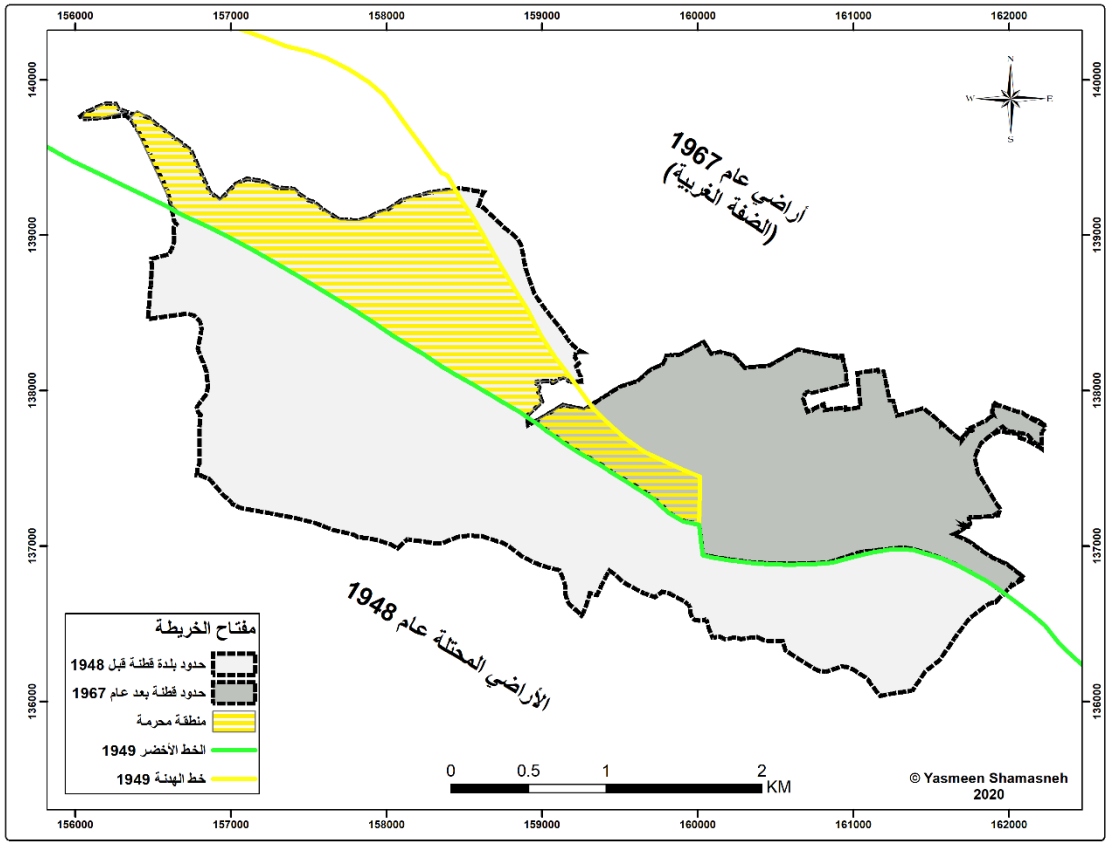

شكل (17): حدود بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 1967

المصدر: الحكم المحلي 2020، بتصرف الباحثة

وهذا ما أدى إلى فقدان المواطنين للكثير من أراضيهم؛ مما دفعهم لشراء أراضي من قرية القبيبة المجاورة بعد عام 1967 من أجل استغلالها في تلبية احتياجاتهم المختلفة وأعدادهم المتزايدة والتي ضُمت فيما بعد للمخطط الهيكلي لبلدة قطنة، وبهذا أصبحت مساحة بلدة قطنة ما يقارب 3,946 دونم منها 1185 دونم تم شرائها من قرية القبيبة المجاورة (أنظر الشكل رقم 18).

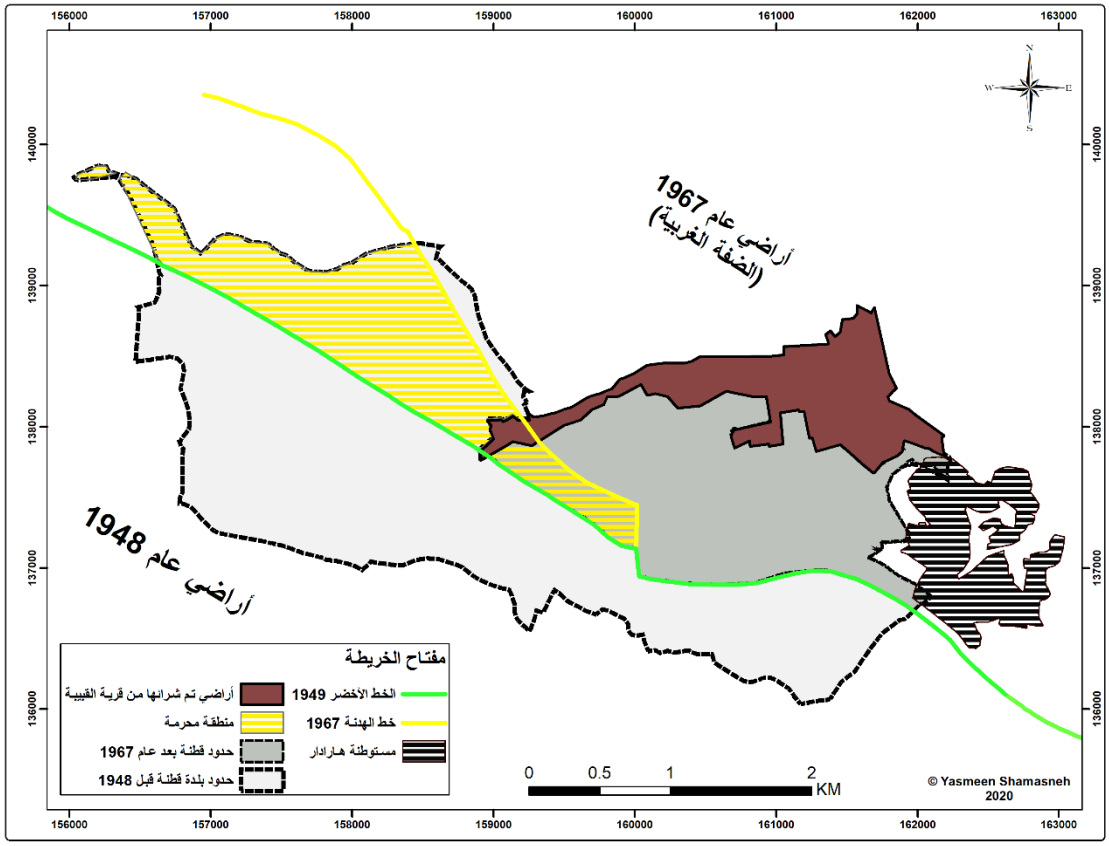

شكل (18): التغير في مساحة أراضي بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 2018

المصدر: الحكم المحلي 2020. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

وفي عام 2002 شرعت الحكومة الإسرائيلية ببناء جدار الفصل العنصري بحجة أمن المستوطنات الإسرائيلية وحمايتها من تسلل الفلسطينيين إليها والقيام بعمليات فدائية، إلا أن الهدف من بناء جدار الفصل العنصري هو توسعة رقعة مساحة الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية ومحاولة قضم مساحات أكبر من الضفة الغربية، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية بضم ما يقارب 13% من مساحة الضفة الغربية داخل جدار الفصل العنصري (الجزيرة 2014). كما كان للجدار الفاصل نصيباً وافراً من أراضي قرى شمال غرب القدس، حيث اقتطع جدار الفصل العنصري ما يقارب 38,784 دونم، أي ما نسبته 49% من مساحة أراضيها البالغة 79,462 دونم، التي استخدمت لخدمة المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي هذه القرى وتمددها على حساب أراضيها ومن هذه المستوطنات: مفسيرت تسيون، وجفعون حداشاة وحداشاة وهارصموئيل وجفعات زئيف وهارادار وغيرها (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020). أما بلدة قطنة فقد اقتطع الجدار الفاصل ما يقارب 498 دونم أي ما نسبته 18% من المساحة المتبقية من أراضيها بعد عام 1967 البالغة 2,769 دونم (أنظر شكل رقم 19).

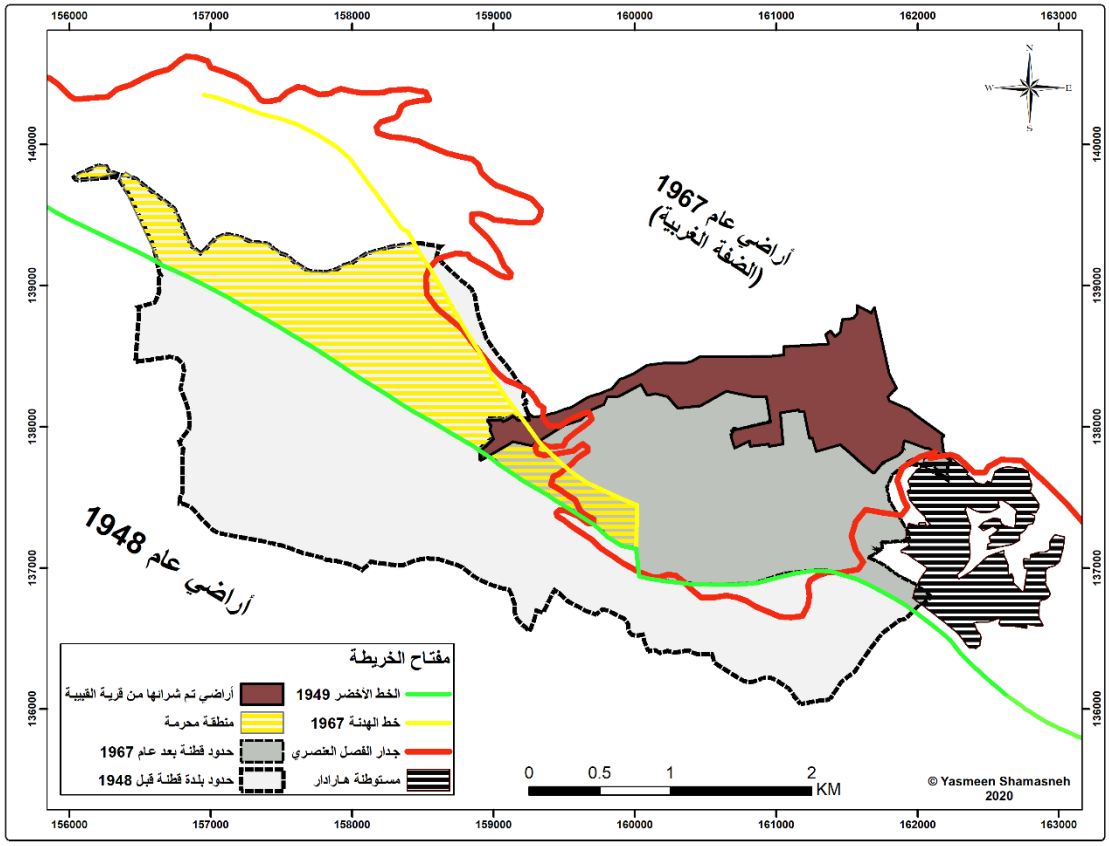

شكل (19): مسار جدار الفصل العنصري على أراضي بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

ثم أصدرت الحكومة الاسرائيلية قراراً بالتوسعة لمسار الجدار على أراضي البلدة، وعدد من القوانين والأوامر العسكرية التي تهدف للسيطرة على مزيد من أراضي البلدة كقوانين: (الاستملاك، وضع يد، إغلاق عسكري، منع بناء)، أو إعلانها كأراضي دولة أو أراضي مهجورة أدت إلى اقتطاع مساحات إضافية من أراضي البلدة بهدف تحويلها إلى محميات طبيعية ومناطق نفوذ لمستوطنة هارادار الواقعة في الجزء الجنوبي من البلدة، وكذلك شق الطرق لتلك المستوطنة وتمكينها من النمو والتوسع على حساب أراضي بلدة قطنة (أنظر شكل رقم 20 وملحق رقم 3 وملحق رقم 4).

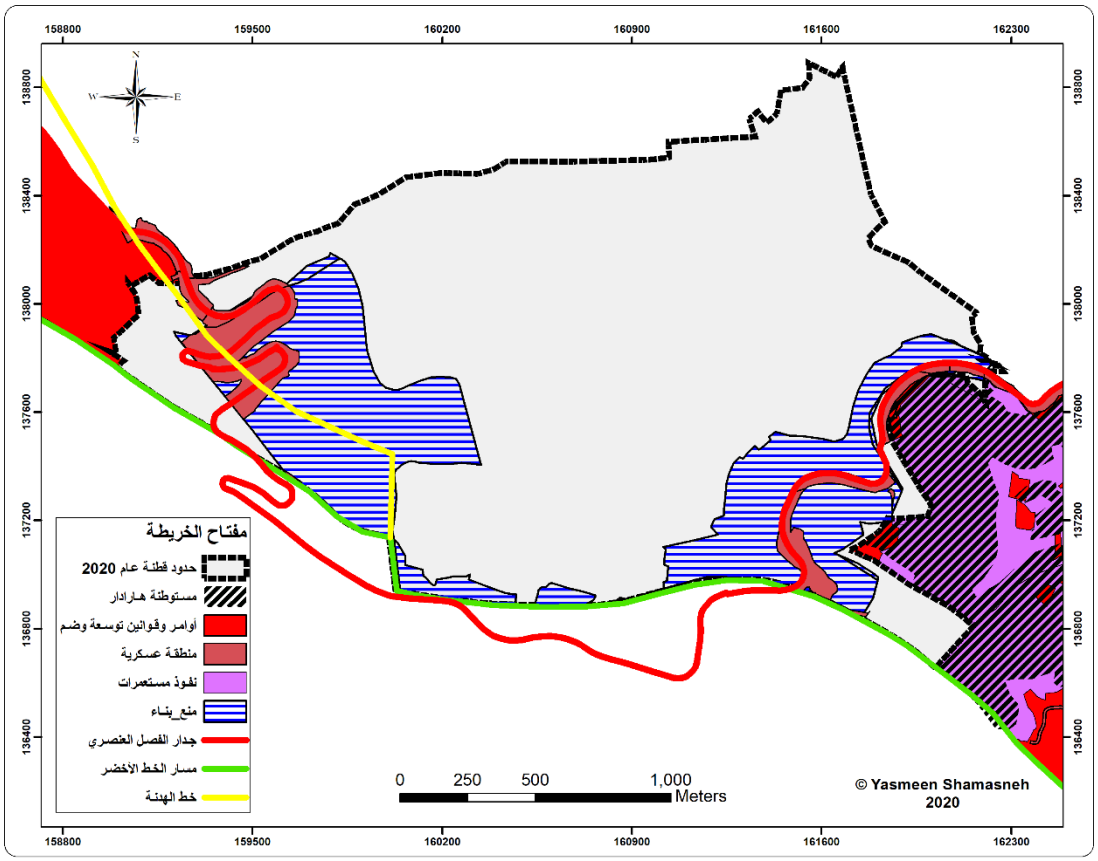

شكل (20): الأوامر والقوانين العسكرية المفروضة على أراضي بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

بناء على تحليل الأشكال والخرائط السابقة يمكننا تلخيص التغير الذي حدث على حدود ومساحة أراضي بلدة قطنة بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 إلى وقتنا الحاضر عام 2020 (أنظر جدول رقم 9).

جدول (9): التغير في مساحة أراضي بلدة قطنة ما بين عامي 1948 و 2020

الفترة الزمنية	المساحة بالدونم	النسبة
مساحة الحوض الطبيعي للبلدة قبل عام 1948	9,594	%100
مساحة أراضي البلدة بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948	4750	%50
مساحة أراضي بلدة قطنة بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967	2769	%21
مساحة الأراضي التي ضمت للمخطط الهيكلي لبلدة قطنة من قرية القبيبة المجاورة عام 2018	1,176	%30
مساحة البلدة عام 2020	3,946	%41

المصدر: الحكم المحلي 2020، بتصرف الباحثة

ب. التصنيف السياسي لأراضي بلدة قطنة (الجيوسياسي)

في عام 1993 قامت الحكومة الإسرائيلية بتوقيع اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية كخطوة أولى إلى الحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما وافق عليها الجانب الفلسطيني لإنهاء الاعتداءات الإسرائيلية على أراضي الضفة وكخطوة أولى لاسترداد جزء من الأراضي التي احتلها الكيان الإسرائيلي (أنظر الجزيرة 2013).

بناء على هذا الاتفاق تم تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة تصنيفات جيوسياسية وهي: مناطق (أ) والتي تشكل 20% من أراضي الضفة الغربية، وتخضع هذه المنطقة مدنياً وعسكرياً لسيطرة السلطة الفلسطينية وإدارتها، أما المناطق (ب) فهي تشكل 20% من أراضي الضفة الغربية، وتخضع مدنياً للحكم المحلي، حيث تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد في هذه المنطقة، أما عسكرياً فهي تخضع للإدارة المشتركة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وبذلك فإن للحكومة الإسرائيلية الحق الكامل لدخول هذه المنطقة في أي وقت، أما المناطق المصنفة (ج) فتشكل ما نسبته 60% من أراضي الضفة الغربية، وهي مناطق تخضع مدنياً وعسكرياً للحكومة الإسرائيلية، وبذلك تسيطر الحكومة الإسرائيلية بالكامل على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء والخدمات (كتانه 2020).

أما قرى شمال غرب القدس فقد نتج عن اتفاق أوسلو وقوع 57,009 دونم من مساحة أراضيها البالغة 66,726 دونم ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج)، أي أن ما نسبته 85% من أراضيها يخضع بالكامل للإدارة الإسرائيلية المدنية والعسكرية، أما الجزء المتبقي من أراضيها فقد وقع تحت التصنيف الجيوسياسي (ب)، ولم تصنف أي من أراضيها ضمن التصنيف الجيوسياسي (أ) التابعة للإدارة المدنية والعسكرية الفلسطينية. وكذلك الحال في بلدة قطنة، فقد صنف 2,337 دونم من أراضي بلدة قطنة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) أي ما نسبته 59% من مساحة البلدة المتبقية بعد عام 1967 البالغة 3,946دونم وبما نسبته 24% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة، وصنف ما يقارب 1,608 دونم بما نسبته 41% من أراضي البلدة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ب) (أنظر شكل رقم 21).

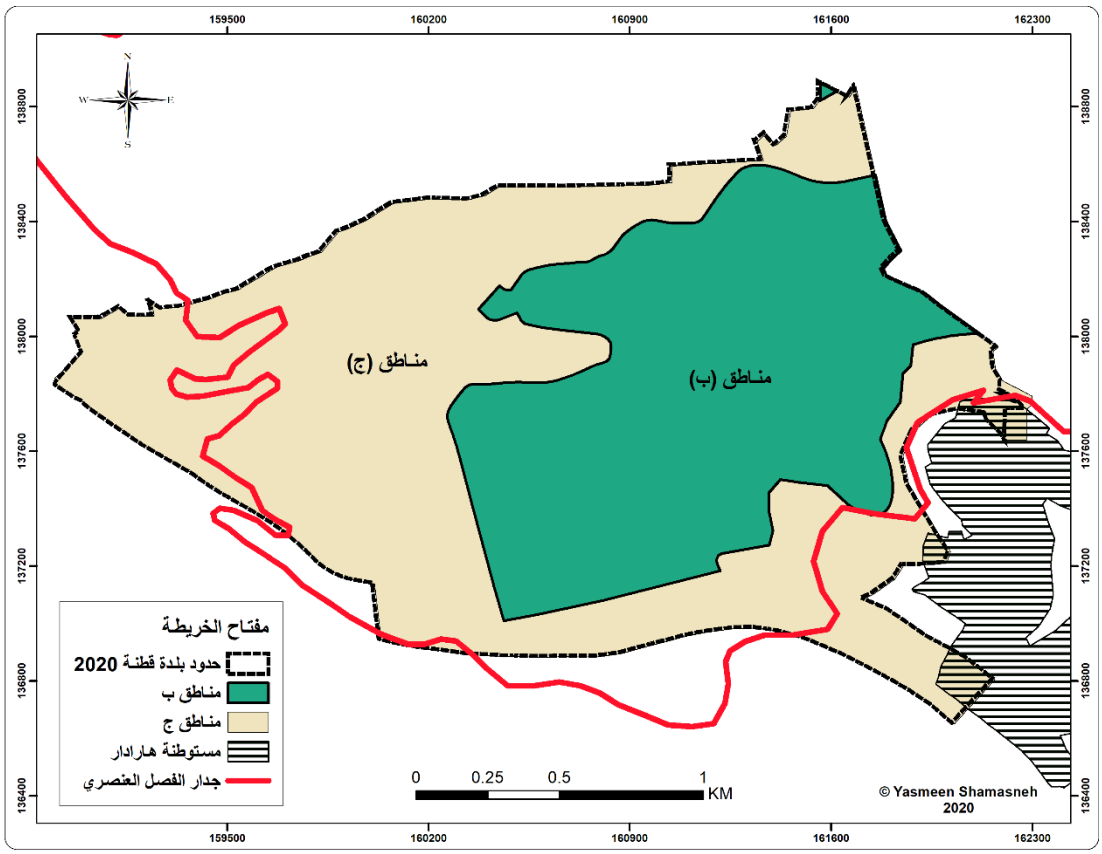

شكل (21): التصنيف الجيوسياسي لأراضي بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020. هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

وبناء على ما سبق يُلاحظ أن المساحة الأكبر من أراضي البلدة تم تصنيفها ضمن التصنيف (ج) وبالتالي فهي خاضعة للإدارة المدنية الإسرائيلية مما حرم الفلسطينين من إدارتها واستغلال مواردها مما انعكس على واقع التخطيط في البلدة (أنظر جدول رقم 10).

جدول (10): التصنيف الجيوسياسي لأراضي بلدة قطنة

مساحة الاراضي الكلية (دونم)	الصلاحيات	المساحة (دونم)	النسبة
3,945	منطقة ب	1,608	%41
	منطقة ج	2,337	%59

المصدر: الحكم المحلي 2020، بتصرف الباحثة

كان للتصنيف الجيوسياسي لبلدة قطنة الأثر الأكبر على عملية التخطيط الحضري فيها إلى جانب سياسات المصادرة لأراضيها، إذ أدى وقوع المساحة الأكبر من أراضي البلدة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) إلى تقييد عملية التخطيط والتنمية الحضرية والتطوير لتلك المناطق وضعفه في

المناطق المصنفة (ب)، كما أدى التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة إلى غياب القانون والرقابة في المنطقة مما كان له الأثر في العديد من المشاكل القانونية والاجتماعية في البلدة، وسيتم تسليط الضوء على آثار التصنيف الجيوسياسي في بلدة قطنة بشكل أوسع في الجزء الثالث من هذا الفصل.

ويمكننا القول إن جميع السياسات الإسرائيلية تعيق بطرق مختلفة تحقيق التنمية والتخطيط في قطاع الإسكان والبنية التحتية والخدمات في بلدة قطنة. ومن هنا ستناقش آثار السياسات الإسرائيلية السابقة على التخطيط الحضري (المباني والبنية التحتية والخدمات) في منطقة الدراسة، وأثرها على التغير في استعمالات الأراضي.

ثالثاً: آثار السياسات الإسرائيلية على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة

1. أثر السياسات الإسرائيلية على النمو العمراني والمباني في بلدة قطنة

كان لسياسات الإحتلال الإسرائيلي المختلفة والمتتابعة منذ عام 1948 أثراً واضحاً على النسيج العمراني ونموه في بلدة قطنة، إذ أدى اقتطاع سلطات الاحتلال لما يقارب 71% من أراضي البلدة من خلال طرق ممنهجة، وإحاطتها بالجدار الفاصل من ثلاث جهات وابتلاعه 498 دونم من أراضي البلدة إلى تراجع مساحات الأراضي التي يمتلكها أهالي البلدة. وقد أدى النمو السكاني المستمر في البلدة وحاجته الملحة للتوسع العمراني والخدماتي، تزامناً مع صغر مساحة الأراضي المتاحة للسكان، إلى ارتفاع كثافة البناء ضمن حدود المخطط الهيكلي للبلدة أي على ما نسبته 46% فقط من مساحة البلدة المتبقية بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 والبالغة 3,946 دونم، والاتجاه نحو البناء الرأسي (العمودي) بدلاً من التوسع الأفقي (أنظر صور رقم 2).

صور رقم (2): الامتداد العمراني الرأسي في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من بلدة قطنة
المصدر: تصوير الباحثة 2020

حيث تشكل المباني المكونة من طابق واحد ما نسبته 30% من مجموع المباني في البلدة البالغ عددها ما يقارب 1300 مبنى، أما المباني التي تتكون من طابقين فبلغت نسبتها ما يقارب 50% من عدد البيوت، وكانت ما نسبته 20% من بيوت البلدة تتكون من ثلاثة طوابق فأكثر وهذا ما يؤكد اتجاه السكان نحو البناء الرأسي بدلاً من التوسع الافقي نظراً لصغر مساحة الأراضي المتوفرة بسبب سياسات الاحتلال المختلفة على أراضي البلدة (بلدية قطنة 2020).

ونتيجة لتراجع مساحة أراضي البلدة إلى ما يقارب 24% فقط من مساحة الحوض الطبيعي قبل عام 1948، أصبح سكان البلدة يعانون من أزمة سكنية ناتجة عن نقص الأراضي والوحدات السكنية وعدم الحصول على تراخيص البناء من قبل الحكومة الإسرائيلية، مما دفعهم لاستئجار الشقق السكنية في بلدة قطنة، وذلك ما ساهم في زيادة نسبة الإسكانات فيها، بالإضافة لذلك فقد أدى عدم امتلاك نسبة كبيرة من سكان البلدة للأراضي وارتفاع أسعار الأراضي في البلدة إلى هجرة بعض سكانها نحو مدينة رام الله أو البلدات المجاورة لبلدة قطنة للسكن فيها.

أما التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة، فقد أدى اتفاق أوسلو عام 1994 إلى وقوع معظم أراضي البلدة تحت التصنيف الجيوسياسي (ج) والذي أدى لخضوع المنطقة بالكامل للإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية، وبالرغم من أن الاتفاق المرحلي الموقع ما بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1995 (طابا) قد دعا إلى نقل تدريجي للصلاحيات والمسؤوليات في مجال التخطيط والتنظيم العمراني في المناطق المصنفة (ج) من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، وبالرغم من أن التدابير المتفق عليها آنذاك كان من المفروض أن تبقى سارية المفعول لفترة لا تتجاوز عام 1999، إلا أن هذا النقل لم يطبق إلى وقتنا هذا (أنظر الأمم المتحدة [2] 2009)، وبالتالي فإن إدارة وتخطيط المناطق (ج) بقيت تحت سيطرة وإدارة الحكومة الإسرائيلية التي تستخدم جهاز التخطيط في تلك المناطق لسلب أراضيها ومنع تطورها، واستغلال أقصى مساحة ممكنة من تلك المناطق لتلبية حاجاتها وأهدافها. وبالتالي فإن التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة كان له أثراً كبيراً على النسيج والنمو العمراني في البلدة، حيث أدى إلى منع البناء في المناطق المصنفة (ج) التي تمثل ما نسبته 59% من أراضي البلدة، وتوجيهه نحو المناطق المصنفة (ب) التي تبلغ مساحتها ما يقارب 41% من أراضي البلدة.

ويُلاحظ ان النمو العمراني في البلدة يتجه نحو الأجزاء الشمالية الشرقية منها، مما أدى إلى زيادة الكثافة العمرانية في تلك المناطق، وأستمر العمران بالامتداد عبر المناطق المصنفة (ب) حتى

أصبح ملاصقاً لأراضي قرية القبيبة في الشرق وأراضي بلدة بيت عنان في الجهة الشمالية الشرقية من البلدة (انظر شكل رقم 23).

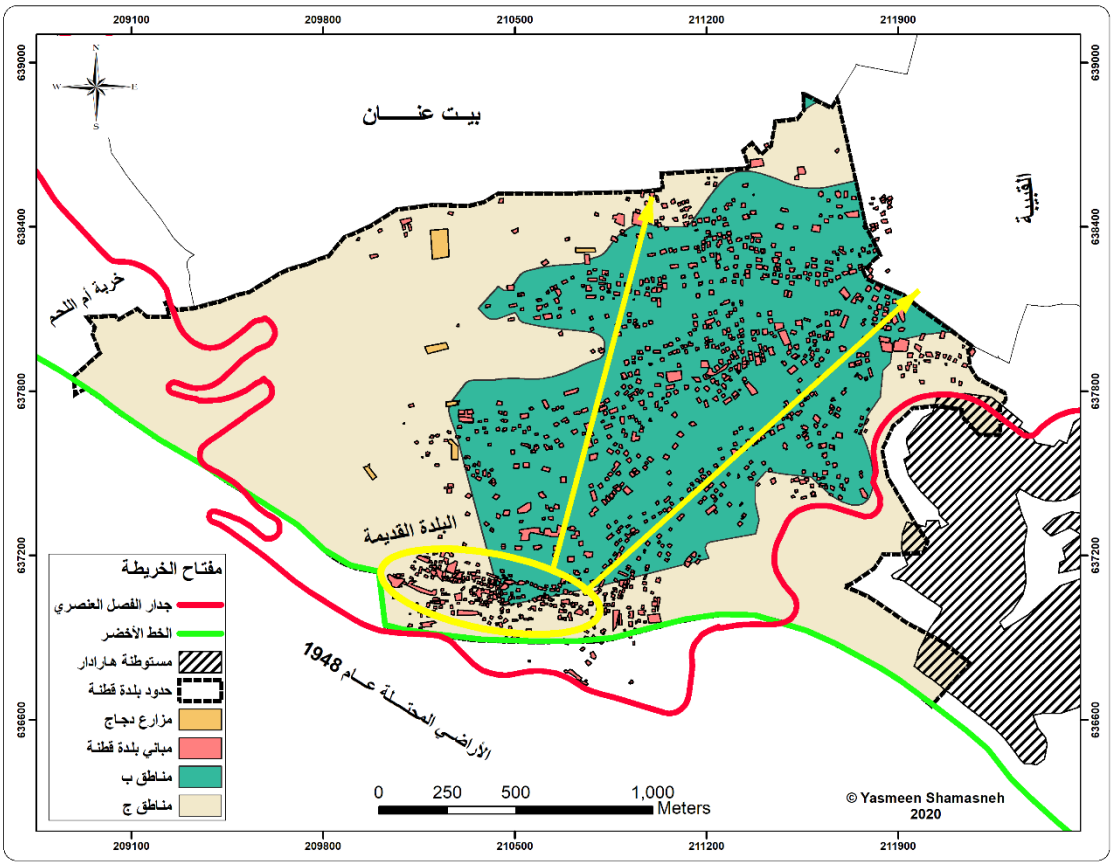

شكل (22): اتجاه الامتداد العمراني في بلدة قطنة

المصدر: الحكم المحلي 2020، عمل الباحثة باستخدام صورة جوية 2018: 2020

ومن خلال شكل رقم (23) يُلاحظ خلو المناطق الغربية من البلدة من العمران وذلك لوقوعها ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) والقوانين والسياسات المختلفة التي تطبقها الحكومة الإسرائيلية على تلك المناطق.

هذا وقد أدى وقوع النسبة الأكبر من أراضي البلدة تحت التصنيف الجيوسياسي (ج) إلى ارتفاع نسبة المباني غير المرخصة في البلدة؛ وذلك لأن أي بناء في تلك المنطقة سواء كان منزلاً خاصاً، أو مأوى لحيوان أو مشروع بنية تحتية ممولاً من قبل المانحين، لا يزال يتطلب موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تقع تحت سلطة وزارة الجيش الإسرائيلي. ونظراً لارتفاع رسوم وتكاليف الترخيص من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، وفترات التأخير الطويلة للموافقة على إصدار

تراخيص البناء، وعدم الوضوح المتعلق بعملية تقديم طلب الترخيص، والرفض الممنهج لتراخيص البناء فيها، فقد اتجه سكان البلدة إلى بناء بيوتهم على أراضيهم الخاصة دون الحصول على رخص البناء من قبل الإدارة المدنية العسكرية، وذلك ما جعل تلك المباني معرضة للهدم من قبل الحكومة الإسرائيلية نظراً لوقوعها في المناطق المصنفة (ج)، أو لقربها من جدار الفصل العنصري ومستوطنة هارادار، أو وقوعها داخل الخط الأخضر، أو إقامتها على الأراضي التي فُرض عليها قانون منع البناء والتي تبلغ مساحتها ما يقارب 1,012 دونم. وقد قُدّر عدد تلك البيوت بما يقارب 486 بيت أي بما نسبته 37% من بيوت البلدة مهدد بالإخطارات او بالهدم، وصل لما يقارب 70% من تلك البيوت بلاغات هدم (بلدية قطنة 2020) (أنظر شكل رقم 24).

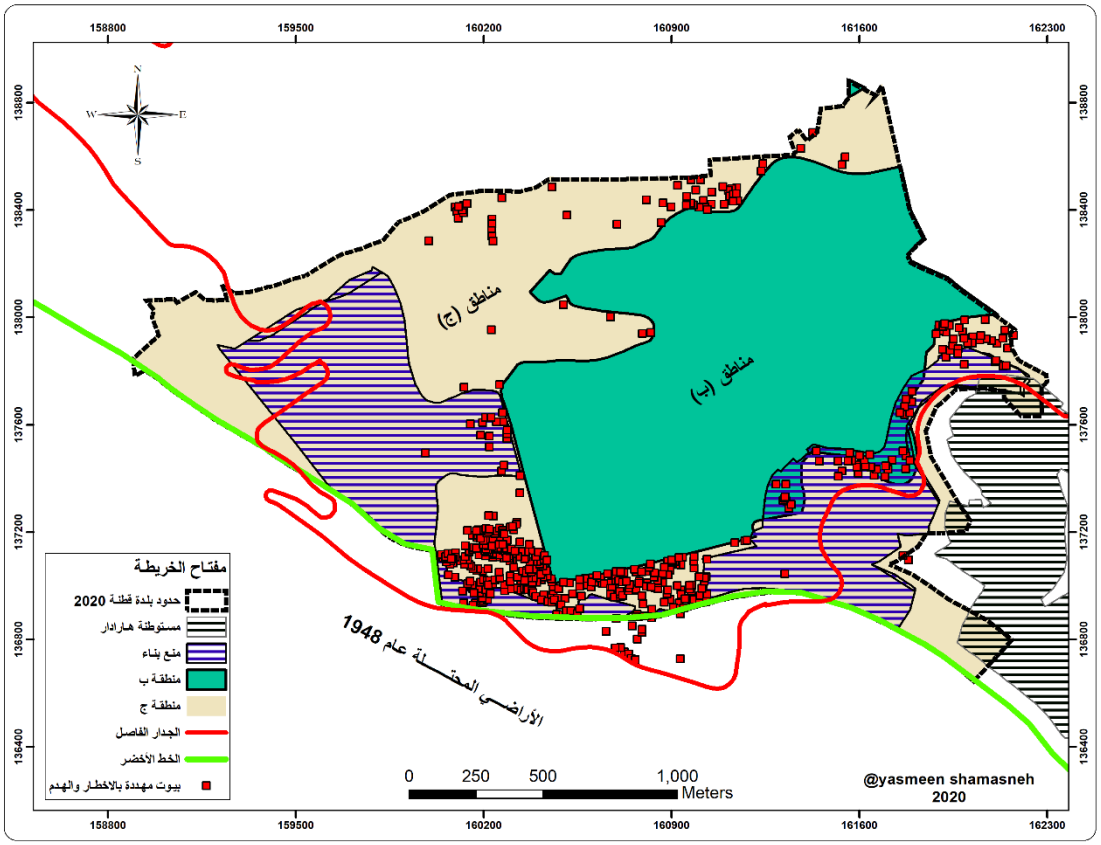

شكل (23): توزيع البيوت المهددة بالهدم في بلدة قطنة

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، عمل الباحثة باستخدام صورة جوية 2018: 2020

لقد رصدت ووثقت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 35 إخطار هدم وصلت لبيوت من البلدة ما بين عامي 1998 و2015، و4 إخطارات أخرى في عام 2019، (أنظر شكل رقم 25). وكان قد لجأ أصحاب البيوت المهددة بالهدم لهيئة الجدار والاستيطان لتعيين محاميين دوليين للدفاع عن بيوتهم ليحولوا دون هدمها (هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020) (أنظر ملحق رقم 5).

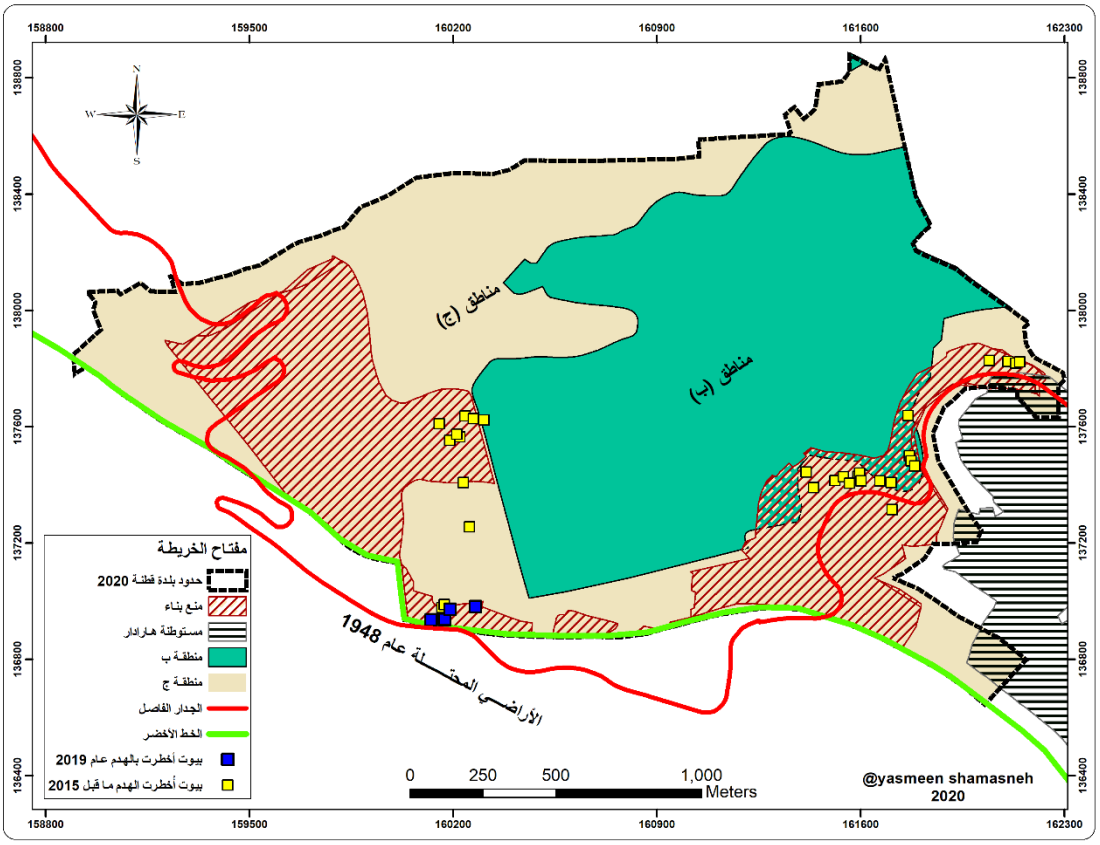

شكل (24): توزيع البيوت التي أخطرت بالهدم في بلدة قطنة

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2020

ويُلاحظ من شكل (24) أن المباني التي سُلمت إخطارات لهدمها، جميعها قد أُقيمت على الأراضي التي فرض عليها قانون منع البناء والذي لا تتهاون الإدارة المدنية الإسرائيلية مع من يخالفه، وبالتالي فجميعها عرضة لعملية الهدم بأي وقت تقرره المحكمة العسكرية الإسرائيلية (أنظر جدول رقم 11).

جدول (11): إخطارات وعمليات الهدم والمنازل المهددة بالهدم في بلدة قطنة

الوصف	عدد المباني
عدد المباني المهددة بالإخطار والهدم	486 مبنى
عدد المباني التي أخطرت بالهدم ما بين عام 1998-2015	30 مبنى
عدد المباني التي أخطرت بالهدم عام 2019	4 مباني
عدد المباني التي هدمت بالفعل	29 مبنى

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2020، بتصرف الباحثة

ويلجأ أصحاب المباني المهددة بالهدم إلى المحامين والمنظمات الإنسانية لتقديم المساعدات القانونية أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية؛ من اجل تجميد قرار الهدم إلى أن تُصدر المحكمة القرار

النهائي، وأفاد المهندس فؤاد شماسنة (2020) : "بأن المناطق (ج) تفتقر إلى المحامين الذين يدافعون عن المباني المهددة بالهدم فيها؛ نظراً للوقت الكبير والتكلفة العالية الذي تحتاجه تلك القضايا، وكذلك لأن معظم تلك القضايا في النهاية غير رابحة، وتصدر محكمة العدل الإسرائيلية في النهاية قرار الهدم في أغلب الأوقات، مما أدى إلى تجنب أغلب المحامين للدفاع عن تلك القضايا".

وأكد ثائر شماسنة (2020) أحد سكان بلدة قطنة على أن: "عائلته مازالت تنتظر موافقة المحكمة الإسرائيلية العليا على إصدار رخص البناء لبيوتهم منذ أكثر من 15 عام، وعلى الرغم من لجوئهم إلى حركة السلام للدفاع عن قضيتهم ألا أنهم في كل مرة يتم مراجعة طلب الترخيص في مركز بيت إيل، يُصدر قرار بالتأجيل وليس الرفض، مما دفع العائلة لبناء 7 مباني بدون ترخيص قامت قوات الاحتلال بهدم ثلاثة أبنية منها وإصدار إخطارات هدم للمباني الأخرى". وأضاف لذلك مهندس بلدية قطنة ناجي الفقيه (مقابلة: 2020):" انه منذ عام 1994 لم تصدر دائرة الترخيص والبناء الإسرائيلية أي رخصة للبناء في المناطق المصنفة ج في بلدة قطنة. وقد لجأ بعض سكان البلدة لإصدار رخص زراعية لأراضيهم المقامة قرب الجدار الفاصل، إلا أن دائرة الترخيص والبناء الإسرائيلية تتبع سياسة المماطلة والتعجيز لإصدار تلك الرخص الزراعية".

بالإضافة لسياسة منع البناء التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية على أراضي البلدة، فإن الإدارة المدنية العسكرية الإسرائيلية تمنع أهالي البلدة في المناطق المصنفة (ج) من توسعة مبانيهم القديمة والتي بنيت ما قبل اتفاق أوسلو وإضافة أي بناء إليها. وقد وصل لعدد من سكان البلدة بلاغات بوقف وهدم ما تم إضافته إلى مبانيهم القديمة.

وتزامنا مع إصدار قرارات الهدم في المناطق (ج)، فإن دائرة الترخيص والبناء الإسرائيلية لم تصدر تراخيص البناء إلا بعد فترة زمنية طويلة من التقديم للرخصة وتكبيد المواطن الفلسطيني مبالغ هائلة، وفي مقابلة مع أحد سكان بلدة بدو المجاورة لبلدة قطنة والتي تعاني من سياسات الاحتلال كحال بلدة قطنة وقرى شمال غرب القدس عامة، قد أفاد المواطن (ح.أ.ع) (مقابلة: 2020) : "بأن تكاليف الحصول على رخصة البناء لمنزله الذي بني في المنطقة (ج) والذي قد أخطر بالهدم قد بلغت أكثر من 15 ألف دولار أي ما يقارب 60 ألف شيكل، وهذه التكلفة لا تشمل مستحقات المحاميين الذي يتقاضون مبالغ مرتفعة بشكل عام، وقد استغرق إصدارها ما يقارب سنتين". وفي الواقع فإن عدد رخص البناء الممنوحة سنوياً قليلة جداً لا تلبي الحاجة الفعلية للسكان والنمو السكاني في البلدة.

كما أدت السياسات الإسرائيلية السابقة إلى محاصرة بعض العائلات ما بين المستوطنات وطرقها وجدار الفصل العنصري وعزلها بالكامل عن البلدة، مما أدى كذلك إلى حرمانهم من توسيع أو ترميم مساكنهم أو إضافة أي مساكن جديدة على أراضيهم وعرقلة حركتهم من وإلى البلدة. وتعد عائلة نجم الدين الحسيني إحدى العائلات التي تمثل هذه المعاناة، إذ تم عزل منزله بالكامل عن بلدة قطنة من خلال جدار الفصل العنصري عام 2002 وأصبح ممرهم الوحيد عبر بوابة عسكرية الكترونية يتم التحكم فيها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من مركز عطاروت، ويحتاج الدخول والخروج لذلك المنزل للتنسيق مع القوات الإسرائيلية قبل 3 أيام (الجزيرة مباشر 2020) (أنظر صور رقم 3).

صورة رقم (3): منزل عائلة السيد نجم المحاصر بجدار الفصل العنصري والبوابة العسكرية التي تتحكم بحركتهم

المصدر: موقع قطنة نيوز 2020، تصوير الباحثة 2020

وقد أكدت الأمم المتحدة [2] (2009) على الإجراءات السابقة في المناطق ذات التصنيف الجيوسياسي (ج)، وأشارت أن الفلسطينيون يمنعون فعلياً من البناء في حوالي 70% من أراضي الضفة الغربية المصنفة (ج)، أما النسبة المتبقية من تلك المناطق والتي تساوي 30% من المناطق المصنفة (ج)، فقد فرضت عليها الحكومة الإسرائيلية سلسلة من القيود التي تلغي عملياً إمكانية الحصول على تراخيص للبناء، وبذلك فلا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بالبناء على أراضيهم المصنفة (ج) إلا ضمن الخطة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية والتي تشمل أقل من 1% فقط من مساحة المنطقة (ج)، ومعظم هذه المساحات بنى عليها الفلسطينيون بالفعل، فلذلك فإنه لم يعد أمام الفلسطينيون سوى البناء في تلك المناطق، مما يعرض مبانيهم لخطر الهدم او التهجير القسري.

وأضـــافت شـــاهين (2010) أنه منذ أكثر من 17 عاماً تقريباً لم تصـــدر دائرة البناء والتراخيص الإســـرائيلية إلا عدداً محدوداً جداً من رخص البناء في المناطق (ج)، وعلى العكس تماماً فخلال ذات المدة صدرت آلاف قرارات الهدم والإزالة بحجة البناء دون ترخيص.

وفي دراسة موسعة أصدرتها منظمة "السلام الآن" اليسارية الإسرائيلية نهاية العام 2008، جاء فيها أنه خلال الفترة الواقعة ما بين العام 2000 و2007، رفضـــت الإدارة المدنية الإســـرائيلية 94% من مجموع الطلبات المقدمة من قبل الفلسطينيين للحصول على تراخيص للبناء في مناطق (ج)، في حين منحت تراخيص بناء إلى 18472 وحدة استيطانية جديدة للمستوطنات الإسرائيلية في الضـفة الغربية. علاوة على ذلك، أصـدرت الإدارة المدنية الإسـرائيلية 4993 أمر هدم بحق المنازل الفلســـطينية الواقعة في مناطق (ج) حيث تم هدم أكثر من 33% منها، في حين صـــدر 2900 أمر هدم بحق مباني غير قانونية في المســـتوطنات الإســـرائيلية في ذات المناطق، تم هدم 7% منها فقط (شاهين 2010). ومن هنا من الملاحظ أن تصنيف النسبة الأكبر من أراضي البلدة تحت التصـــنيف (ج) يهدف إلى التضـــييق على ســـكان البلدة وتخويفهم من أجل الفرار منها إلى خارج حدودها.

كما أدى التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة إلى غياب التخطيط وعدم وجود مخططات هيكلية للمناطق المصنفة (ج) وقيّد من إمكانية وضع مخططات تنموية تكفل التنمية المستدامة، وكذلك أضعف التصنيف الجيوسياسي صلاحيات بلدية قطنة وسلطات ومؤسسات التخطيط والرقابة الفلسطينية فيها، كما نتج عن ذلك عدم التزام سكان البلدة بأي قواعد أو قوانين تخص الارتدادات عن الطرق والمجاورين، بالإضافة إلى تداخل الاستخدامات لأنواع السكن والتجارة والخدمات والصناعة أحياناً تلبية لاحتياجات السكان المتزايدة؛ مما أدى إلى نمو عمراني غير موجّه دون الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المستقبلية لها وبالتالي تشويه وعشوائية في المشهد العمراني، فالزائر للبلدة القديمة يُلاحظ غياب التخطيط فيها مما أدى تكدس الأبنية وتشابكها مع بعضها البعض بصورة أشبه بمخيمات اللاجئين (أنظر ملحق رقم 1 صور رقم 7)

ونتيجة لمصادرة الاحتلال الإسرائيلي لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان يملكها سكان المنطقة التي كانت تعتبر سلة غذاء القدس، والتي كانت تعد مصدر الدخل الأول والوحيد لهم، ونتيجة لمحاصرة جدار الفصل العنصري لقرى شمال غرب القدس، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة التنقل وتسويق المنتجات الزراعية إلى مدينة القدس، أدت إلى تراجع نسبة كبيرة من سكان المنطقة عن العمل في قطاع الزراعة، والاتجاه نحو العمل في قطاع البناء ومصانع الدجاج

في الداخل المحتل مقابل أجور مرتفعة مقارنة بالأجور التي كانت سائدة آنذاك. وقد أدى عمل نسبة كبيرة من سكان المنطقة في قطاع البناء والإنشاءات داخل المستوطنات والداخل المحتل إلى محاولة تقليد النمط العمراني السائد فيها، فمن خلال المشاهدة الميدانية لمنطقة الدراسة يُلاحظ انتشار نمط عمراني جديد فيها حيث يتجه السكان نحو مادة الحجر الأبيض والقرميد لبناء منازلهم، وهذا أدى إلى تشوه وعدم تجانس في المشهد العمراني في منطقة الدراسة، فيُلاحظ تجاور البيوت ذات الطراز العمراني القديم والبيوت ذات الطراز العمراني الحديث في نفس المنطقة (أنظر ملحق رقم 1 صور رقم 8) التي يُلاحظ من خلالها وجود بيوت مبنية من الحجر البني القديم وأخرى من الطوب وتجاورها بيوت من الحجر الأبيض الحديث في نفس المنطقة، وهذا ما يؤدي إلى عشوائية وتشوه في المظهر العام للمنطقة.

2. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على الخدمات والبنية التحتية في البلدة

كان للاحتلال الإسرائيلي الأثر الأكبر على التخطيط في بلدة قطنة كحال جميع قرى شمال غرب القدس، فكما اشرنا سابقاً أدى التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة لوقوع 59% من أراضيها تحت التصنيف الجيوسياسي (ج) وهذا ما حدّ من التوسع الحضري في البلدة، وقيّد صلاحيات بلدية قطنة في تلك المناطق وحصر صلاحياتها في مهمات خدماتية محددة، كونها مناطق خاضعة للإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية التي تعد هي المسؤولة عن التخطيط والبناء ومرافق البنى التحتيّة والتطوير في تلك المناطق، وتزامناً مع ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية لم تهتم بالتخطيط في تلك المناطق وتركت بلا خدمات أو بنى تحتية ؛ لجعلها غير متاحة للاستخدام الفلسطيني واستخدامها فيما بعد لخدمة مستوطناتها ومن أجل تحقيق أهدافها العسكرية والأمنية.

وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تقييد التخطيط وإفشاله وحرمان المنطقة من المشاريع التطويرية المختلفة التي تقدمها البلدية والجهات المانحة وذلك بإصدار أوامر وقف وهدم لتلك المشاريع، فعلى صعيد الطرق يُلاحظ أن نسبة الطرق القائمة في البلدة تبلغ ما يقارب 57% من مساحة الطرق المخططة والتي تتركز ضمن حدود المخطط الهيكلي في المناطق المصنفة (ب)، وذلك يعود للقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على شقها وتعبيدها في المناطق المصنفة (ج)، حيث عمل الاحتلال الاسرائيلي على وقف وهدم مشاريع إقامة جدران استنادية وتعبيد طرق في المناطق القريبة من الجدار ومستوطنة هارادار والتي لا زالت البلدية تتابع القضاء في هذا القرار (بلدية قطنة 2020) (انظر ملحق رقم 1صورة رقم 9، وانظر ملحق رقم 6)

أما الجدار الفاصل فقد أدى بإحاطته لتجمع قرى شمال غرب القدس وعزلها عن مدينة القدس إلى حرمان سكان المنطقة من الوصول إلى مراكز الخدمات فيها، وخاصة الصحية التي يعتمد عليها سكان المنطقة مثل مستشفى المقاصد الخيرية ومستشفى المطلع، حيث أصبح الوصول إليها بحاجة إلى تصريح دخول والمرور من خلال المعابر بعد الوقوف لساعات طويلة من الانتظار، كما يعيق الحصول على التصاريح المرضية والتحويلات للعلاج في الداخل.

كما أدت مصادرة الاحتلال لمساحات كبيرة من أراضي البلدة ووقوع المساحة الأكبر من أراضي البلدة ضمن المناطق (ج) إلى افتقار البلدية إلى الأراضي المصنفة للخدامات العامة، وبالتالي عدم قدرتها على بناء المؤسسات الخدماتية التي تحتاجها البلدة كالمؤسسات الصحية والتعليمية والترفيهية. بالإضافة إلى ذلك فإن هيمنة الحكومة الإسرائيلية على المناطق المصنفة (ج) تحول دون موافقة الجهات المانحة والممولة على تقديم الدعم المالي للمشاريع الخدماتية في البلدة، إذ أصبحت تطلب من البلدية رخصة بناء من قبل الحكومة الإسرائيلية للموافقة على أي مشروع في المناطق المصنفة (ج) (بلدية قطنة 2020).

وبهذه السياسة التي تتّبعها الحكومة الإسرائيلية في مناطق(ج) فإن هناك تصوّر يرتبط بها ويرى أنّ هذه المنطقة وُجدت أوّلاً وقبل كلّ شيء لخدمة احتياجات الإسرائيليين، تصوّر ينظر إلى المنطقة بمنظار الطموح إلى ضمّ أجزاء كبيرة منها إلى إسرائيل؛ لذلك تعمل الحكومة الاسرائيلية مثابِرة على تعميق سيطرتها هناك وعلى استغلال موارد المنطقة لمصلحة سكّانها، وعلى خلق واقع دائم قوامه الاستيطان المزدهر يقابله حضور فلسطينيّ ضئيل إلى أقل حد ممكن، هكذا تضمّ الحكومة الاسرائيلية هذه المنطقة ضمًّا فعليًّا (دي فاكتو) إلى أراضيها وتُنشئ ظروفًا تسهّل عليها أن تحدّد مستقبلاً المكانة القانونيّة الدائمة لهذه المنطقة (بتسيلم 2017).

3. أثر سياسات الاحتلال على التغير في استعمالات الأراضي

إن الاستخدام الأمثل للأراضي يقلل من كثافة الازدحام العمراني ويساعد على تحقيق التناسق بين استخدامات الأراضي، ويساهم في حماية الأراضي الزراعية والقطاع الزراعي ككل، وهذا ما يفتقره المخطط الهيكلي في بلدة قطنة، الذي لاحظنا اقتصاره على المباني والطرق وبعض الخدمات العامة وافتقاره إلى المساحات الخضراء؛ نتيجة لعدم توافق المساحة الحالية للبلدة مع النمو السكاني فيها واحتياجاته المتزايدة، ويعود ذلك لمصادرة الاحتلال الاسرائيلي للنسبة الأكبر من أراضي البلدة وسياساته وقوانينه التي تفرض بشكل متواصل عليها، الأمر الذي أدى إلى استخدام غير منطقي للأراضي في البلدة وإدارتها إدارة غير سليمة للبيئة.

فقد أدت مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لما نسبته 76% من أراضي بلدة قطنة عبر سياساته المختلفة إلى تناقص مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة التي كانت تشكل مع قرى شمال غرب القدس سلة غذاء القدس قبل عام 1967. بالإضافة لذلك فقد نتج عن إحاطة بلدة قطنة وقرى شمال غرب القدس بجدار الفصل العنصري وعزلها بالكامل عن مدينة القدس إلى جعل الارتباط بالمدينة معقد، حيث أصبح الوصول لها بحاجة إلى تصاريح، والمرور بالمعابر؛ مما أدى إلى زيادة الوقت اللازم للوصول لها فبعد أن كانت المسافة بين بلدة قطنة ومدينة القدس تستغرق حوالي 15 دقيقة، أصبحت تستغرق 2-3 ساعات للوصول إليها، وبالتالي تحولت العلاقة ما بين القدس وريفها، وأصبحت العلاقة قائمة بين قرى شمال غرب القدس ومدينة ورام الله التي يلجأ إليها سكان المنطقة للحصول على الخدمات المختلفة. ولكن بعد استكمال بناء جدار الفصل العنصري جاءت الضربة القاضية على قرى شمال غرب القدس، إذ أصبحت أكثر منطقة معزولة بحيث لا ترتبط برام الله إلا عن طريق نفق يصل بين بلدتي بدو والجيب يبلغ طوله ثلاث كيلومترات تحت الشارع الرئيسي للقدس يافا (محسن، 2017). وهذا ما أدى إلى لجوء أهل المنطقة إلى تطويرها وإدخال الكثير من الخدمات إليها وبالتالي تحول الكثير من سكان المنطقة من العمل في قطاع الزراعة إلى العمل في الوظائف الحكومية والخاصة وقطاع الخدمات الذي أنشأ على حساب الأراضي الزراعية المتبقية، والتي لم يعد الاعتماد عليها كمصدر للمعيشة ممكناً نظراً لصغر مساحتها وعدم القدرة على تسويق منتجاتها إلى مدينة القدس.

بالإضافة لذلك فقد منع جدار الفصل العنصري المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار، وقد أدى منح الحكومة الإسرائيلية عدداً لا يتجاوز أصابع اليد من تصاريح الدخول إلى تلك الاراضي من خلال بوابة مستوطنة هارادار، أو من خلال البوابة التي تقع على أراضي المواطن نجم الفقيه الذي تم عزله عن بلدة قطنة بالجدار، واشتراطها على المزارعين إحضار أوراق ملكية للأراضي، وأوراق إخراج قيد وغيرها، وشروط تعجيزية عديدة للحصول على تلك التصاريح، بالإضافة إلى قضاء المزارعين وخصوصاً في موسم قطف الزيتون ساعات طوال بالانتظار أمام البوابة من أجل الدخول والخروج، واضطرارهم أحيانا للعودة إلى بيوتهم بسبب عدم قدوم دورية الاحتلال وفتح البوابة لهم، قد أدت جميعها إلى عزوف الكثير من المواطنين عن أراضيهم وهجرها، وهذا ما ترمي إليه الحكومة الإسرائيلية التي تهدف من ذلك إلى قطع علاقة الفلسطيني بأرضه وهجرها حتى تعتبر أملاك غائبين ويتم مصادرتها فيما بعد.

4. أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على تطبيق القانون في بلدة قطنة

أدى وقوع 59% من أراضي بلدة قطنة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) إلى غياب السلطة الرقابية الفلسطينية في البلدة وذلك كونها تابعة للإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية، وهذا ما أدى إلى الفلتان الأمني فيها؛ وذلك نتيجة لعدم السماح لأجهزة الأمن الفلسطينية للوصول إلى تلك المناطق، مما جعل بلدة قطنة وقرى شمال غرب القدس مجتمعة مكانا آمن للخارجين عن القانون من المناطق المصنفة (أ) والمناطق المصنفة (ب).

ومن خلال الملاحظة الميدانية والسكن في منطقة الدراسة يُلاحظ أنه نتيجة لغياب الأجهزة الأمنية الفلسطينية والرقابية في منطقة الدراسة انتشرت ظاهرة المخدرات بين أبناء البلدة الذين يحصلون على هذه المواد الممنوعة بشكل كبير من الداخل المحتل وذلك تحت رعاية وإشراف السلطات الإسرائيلية التي تهدف إلى خلق وضع اجتماعي وأمني سيء في المناطق (ج) وتحويلها إلى بؤر فساد؛ وذلك بهدف إشغال وتغييب العقول الشابة عن إدراك ما يدور حولهم من سياسات واعتداءات إسرائيلية على أراضي المنطقة.

ونتيجة لغياب القانون الفلسطيني عن المنطقة ازدادت ظاهرة حيازة الأسلحة فيها وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل الجريمة فيها، وكثيراً من المشاكل العائلية في المنطقة كان من الممكن تداركها قبل وقوع قتلى فيها فيما لو تمكنت الأجهزة الأمنية الفلسطينية من الوصول إلى المنطقة بوقت قصير، حيث تحتاج الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى التنسيق الأمني المسبق مع الارتباط الإسرائيلي والحصول على تصريح قبل الدخول إلى منطقة الدراسة وبهذا تكون المشاكل العائلية قد بلغت أشدها.

ومن المشاكل القانونية التي تعاني منها البلدة بشكل كبير هو انتشار السيارات غير القانونية (المسروقة والمشطوبة) بكثرة، وهذا ما أدى إلى مشاكل عديدة ككثرة الحوادث نظراً لقيادتها من قبل أشخاص غير حاصلين على رخصة القيادة، بالإضافة لقيادتها من قبل أفراد ما دون سن الثامنة عشر وبسرعات كبيرة مما ينتج عنها حوادث عديدة والعديد من حالات الوفاة. كما تتسبب الاعداد الكبيرة من السيارات غير القانونية في حدوث أزمات مرورية خانقة خاصة في ظل غياب التخطيط الجيد لطرق البلدة.

كما أدى غياب السلطة الرقابية الفلسطينية عن بلدة قطنة إلى زيادة اعتداءات المواطنين على المرافق و الخدمات العامة، فقد أفادت كل من شركة المياه وشركة الكهرباء إلى ارتفاع نسبة الفاقد في المياه والكهرباء وذلك لقيام العديد من المواطنين بالحصول على المياه والكهرباء بطرق غير

مشروعة، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى عدم مقدرة الأجهزة الأمنية على الدخول إلى البلدة إلا عبر التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال إلى امتناع العديد من سكان البلدة عن سداد ما عليهم من مستحقات لشركة المياه والكهرباء، وعدم دفع رسوم النفايات للبلدية مما أدى إلى تراكم ديون البلدية على السكان، فقد أشار رائد حوشية (مقابلة: 2020): "أن نسبة الديون المتراكمة على سكان البلدة لصالح البلدية عام 2020 بلغت (مليون و100 ألف) شيكل"، وهذا ما يضعف موازنة البلدية وقدرتها على تقديم الخدمات بشكل أفضل. كما أدى غياب الأجهزة الأمنية والشرطة في منطقة الدراسة إلى زيادة تعديات المواطنين وعدم التزامهم بالارتدادات عن الطرق والمباني وبتعليمات المخطط الهيكلي وشروط المباني فيه.

وكان لا بد من الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى عملت على ضعف تخطيط البلديات وهيئات الحكم المحلي في منطقة الدراسة إلى جانب سياسات الاحتلال على أراضي البلدة، والتي تعد موازنة البلدية من أهم هذه العوامل. ومن هنا سنتطرق لدراسة موازنة بلدية قطنة وأثر ذلك على التخطيط الحضري في البلدة.

موازنة بلدية قطنة وأثر ذلك على التخطيط في منطقة الدراسة

من المهام الرئيسية للهيئات المحلية والبلديات التخطيط للمنطقة الجغرافية التي تمثلها، والذي تكمن أهميته في كونه ضرورياً من أجل تقديم الخدمات للمنطقة وتطويرها ومواجهة احتياجات ومتطلبات المجتمع المتزايدة والمستقبلية، ولا شك أن عملية التخطيط في منطقة الدراسة وتنفيذها على أرض الواقع تشكل تحدياً كبيراً للبلديات وذلك يعود كما أسلفنا للعوامل السياسية بالإضافة إلى ضعف ميزانية البلدية.

بناء على واقع التخطيط الحضري في البلدة وبعد دراسة ما تفتقره البلدة من خدمات وبنى تحتية، أعدت بلدية قطنة الخطة الاستراتيجية للبلدة والتي تعمل جاهدة على تطبيقيها، إلا أن عدم توفر الموارد المالية الكافية تحول دون تطبيقها بشكل فعّال ودون توظيف موظفين مختصين بالتخطيط الاستراتيجي في البلدية، الأمر الذي يدفعها للاعتماد على الموظفين الموجودين حالياً والعمل على تطوير خبرتهم بالتخطيط الاستراتيجي (أنظر ملحق رقم 7).

وأفادت بلدية قطنة (2020) إلى ان هذه الخطة الإستراتيجية كانت قد خُططت لعامي 2018-2019، إلا أنه نظراً لحاجة هذه الخطة لميزانية مالية مرتفعة وتزامناً مع ضعف ميزانية البلدية فإن هذه الخطة الاستراتيجية لم تحقق وتم تمديدها لعام 2021. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من أسباب ضعف موازنة البلدية هو تراكم ديون البلدية على المواطنين، حيث تحدث يوسف الفقيه (مقابلة: 2020)

بأن: "معظم المواطنين غير ملتزمين بدفع الفواتير والضرائب للبلدية، فعلى سبيل المثال نريد من المواطنين بدل نفايات ما مقداره مليون و200 ألف شيكل"، وأكد على أن هذه الديون تحد من قدرة البلدية على القيام بأية مشاريع في ظل ضعف الدعم والمشاريع الحكومية، مطالباً المواطنين بضرورة جدولة ديونهم من أجل تطوير ما يمكن تطويره في قطنة.

وتعتمد بلدية قطنة في تنفيذ مشاريعها على نوعين من التمويل، منها التمويل الذاتي الذي يعتمد على عائدات الخدمات ورسوم النفايات ورسوم الحرف والصناعات في البلدة، وتقدر موازنة البلدية ذاتية التمويل لعام 2020 ب (150) ألف شيكل فقط. أما النوع الآخر من التمويل فيتمثل بالمنح الخارجية من المؤسسات المانحة على هيئة قروض مستردة خلال فترة زمنية محددة مثل: التعاون الإنمائي الألماني، الحكم المحلي (صندوق تطوير البلديات)، صندوق التنمية الإسلامي، الوكالة النرويجية وغيرها ... وأشار رائد حوشية (مقابلة: 2020) إلى أن: تكلفة مشاريع الخطة الاستراتيجية بلغت 37,145 دولار أمريكي وهو مبلغ ضخم بالنسبة لميزانية البلدية الضعيفة، وبذلك فإن تنفيذ مشاريع الخطة يعتمد على استمرار دعم وموافقة الجهات المانحة على تلك المشاريع أم لا، بالإضافة إلى نسبة الدعم المالي من تلك الجهات للبلدية، حيث أنه في بعض الأحيان يتم عرض بعض المشاريع على البلدية كترميم المناطق الاثرية من قبل وزارة السياحة في البلدة إلا أن نسبة المساهمة المالية من قبل وزرة السياحة كانت قليلة والتكلفة الأكبر كانت تعتمد على ميزانية البلدية، وهذا ما دفع البلدية إلى رفض المشروع بسبب عجز ميزانيتها. وأضاف أشرف شماسنة (مقابلة: 2020): بأن البلدة بحاجة إلى 5 مشاريع سنوياً كحد أدنى إلا أنه لا يتم إنجاز إلا اثنان منها نظراً لعجز موازنة البلدية عن إقامة تلك المشاريع.

وبهذا نجد أن ضعف موازنة بلدية قطنة عملت إلى جانب سياسات الاحتلال المختلفة على أراضي البلدة على ضعف التخطيط الحضري في بلدة قطنة وافتقارها إلى العديد من الخدمات والبنى التحتية اللازمة لتمكين سكان البلدة للثبات فيها.

رابعاً: سياسة التمييز التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية بين المناطق (ج) التي يسكنها الفلسطينيون والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون

عند توقيع اتفاقية أوسلو خضعت المناطق المصنفة (ج) للإدارة المدنية والعسكرية، وبذلك فإن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أضحت بموجب القانون الدولي الإنساني هي المسؤولة عن التخطيط الحضري في تلك المناطق وإدارتها بصورة تعود بالفائدة على السكان الفلسطينيين، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية وذلك لكونها القوة المحتلة (Najjar 2013)، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يهدف

دوماً للسيطرة على الأرض دون الشعب وكان يهدف من هذا التصنيف الجيوسياسي التضييق على سكان تلك المناطق وتخويفهم من أجل الفرار منها إلى خارج حدود المنطقة، وبهذا فإن التخطيط الإسرائيلي يركز بشكل أساسي على المناطق المحتلة التي يسكنها اليهود وبشكل ثانوي وضعيف على المناطق (ج).

لقد اتبعت الحكومة الإسرائيلية نظام مزدوج من القوانين والقواعد والسياسات في التعامل مع منطقة الدراسة والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون، وقد أدى هذا النظام للتمييز في الخدمات والتنمية والمزايا الممنوحة للمستوطنين الاسرائيليون لجلبهم للسكن في المستوطنات، مع فرض أوضاع قاسية على الفلسطينيين بهدف إقصائهم عن أراضيهم. وفي هذا الجزء سيتم مقارنة التخطيط الحضري من طرق وعمران وخدمات وبنية تحتية في بلدة قطنة وما يقابله من تخطيط في المناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون.

وكما توصلت الدراسة فإن بلدة قطنة وقرى شمال غرب القدس تعاني من العشوائية والفوضى في الامتداد والتوسع العمراني ونقص في الخدمات والبنية التحتية وضعفها، وكذلك سوء وتداخل في استخدام الأراضي وتوزيعها بشكل عشوائي، وذلك يعود إلى غياب التخطيط السليم والمتوازن في المنطقة وعدم التزام المواطنين به إن وُجد، إذ أن التخطيط في المناطق المصنفة (ب) في كثير من الأحيان يتم من قبل موظفين غير مختصين بالتخطيط الحضري ومن قبل غير المخططين، ولا يتم تنفيذ أعمال التخطيط الحضري حسب المعايير التخطيطية إن وُجدت. إذ أنه على الرغم من وجود بعض المكاتب المختصة بالتخطيط، فإن عملية التخطيط في منطقة الدراسة والمناطق المصنفة (ج) في أغلب الأوقات يتم بشكل فردي ممن خارج التخصص كالمعماريين والمهندسين المدنيين والمسّاحين وغيرهم من تخصصات أخرى. على النقيض من ذلك فإن التخطيط في المناطق المحتلة والمستوطنات يتم من قبل مكاتب خاصة بالتخطيط بالتعاون مع أساتذة الجامعات وخبراء اقتصاديين وغيرهم من أصحاب الخبرة. وأنه حين تقاعست الإدارة المدنية الإسرائيلية عن وضع مخططات تفي بمتطلبات منطقة الدراسة الواقعة في المنطقة (ج) فقد أقرّت قوانين ومُخططات مفصلة لجميع المستوطنات الإسرائيلية.

ووُجبت الإشارة إلى أن السبب في عشوائية البناء في منطقة الدراسة وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية يعود إلى ملكية الفلسطينيين المتجذرة للأراضي منذ عقود، حيث أن نشأة التجمعات السكانية بدأت بشكل فردي وبدون تخطيط وهذا ما أدى نموها بشكل عشوائي. أما المستوطنات الإسرائيلية والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون فقد نشأت حديثاً على أراضي

فارغة تم التخطيط لها مسبقاً قبل الشروع بأي بناء فيها، ومن ثم الالتزام بالقوانين والمخططات التي أقرت لتلك المناطق عند الشروع بالبناء.

ونتيجة لغياب التخطيط يُلاحظ تداخل استعمالات الأراضي في منطقة الدراسة ما بين سكني وتجاري وبعض الحرف الصناعية البسيطة وكثافة عمرانية مرتفعة في العديد من أحياء البلدة، وافتقارها للمساحات الخضراء وذلك يعود للزحف العمراني على الأراضي الخضراء المتبقية من مساحة البلدة بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة على أراضيها، وعملت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة وعزل المناطق الخضراء والأحراج من أراضي البلدة وضمها للمناطق الإسرائيلية عن طريق جدار الفصل العنصري، وبالتالي حرمان أهالي البلدة من توفر أماكن الترويح عن النفس فيها (أنظر ملحق رقم 1 الصور رقم 10).

وفي مقابل ذلك يُلاحظ اتساع الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات التي تمتاز بكثافة عمرانية منخفضة فُصلت فيها المناطق السكنية عن المناطق الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى احتوائها على مساحات خضراء واسعة. (أنظر صور رقم 4) التي تظهر التباين ما بين منطقة الدراسة ومستوطنة هارادار من حيث كثافة العمران والمساحات الخضراء فيها.

صور رقم (4): المساحات الخضراء في مستوطنة هارادار والمساحات الخضراء قي بلدة قطنة
المصدر: صورة جوية 2018، بتصرف الباحثة

أما المباني في المستوطنات الإسرائيلية فإنها تتميز بأنها تتبع نمط عمراني يحوي وحدات سكنية متشابهة ذات تصميم متقارب أو موحد، تتباعد عن بعضها البعض بمسافات متساوية، حيث يتم إعداد المخطط العمراني وتصميمه من قبل جهة واحدة ومكتب معماري واحد، وتهدف الحكومة الإسرائيلية بذلك إلى توحيد المشاريع السكنية بوحدات متكررة لتمييز الاحياء اليهودية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي (أنظر صور رقم 5).

صورة رقم (5): التخطيط للمباني داخل المستوطنات الإسرائيلية

المصدر: قناة الغد 2020. صورة جوية 2018، بتصرف الباحثة

بينما تتصف المباني في منطقة الدراسة بعدم تجانسها بالشكل والحجم والارتفاع، حيث يتم تصميم كل مبنى بشكل فردي، ومن قبل مهندس معماري مختلف وفي بعض الحالات يتم البناء بدون الاعتماد على المهندس. فعند الزيارة الميدانية للمنطقة يُلاحظ وجود مباني مختلفة في التصميم وفي مادة البناء التي بنيت منها. إذ نجد مباني ذات الطراز المعماري القديم التي بنيت من الحجر البني المقطوع ويجاورها مباني ذات طابع معماري حديث التي بنيت من الحجر الأبيض، وفي بعض الأحيان نجد بعض المباني التي تجمع بين الطابع المعماري القديم والحديث في آن واحد. بالإضافة لذلك فإن العمران في منطقة الدراسة يتباين من حيث الارتفاع من مبنى لآخر، فنجد أن بعض المباني تتكون من طابق واحد بينما يتكون بعضها الآخر من طوابق عدة. كما تتباين المباني من حيث المساحة إذ توجد بيوت ذات مساحة صغيرة وأخرى ذات مساحة كبيرة تبعا لمستوى الدخل ومساحة الأراضي التي يملكها صاحب المبنى كما أشرنا سابقاً، وتمتاز المباني في منطقة الدراسة بامتدادها العشوائي حيث تتباعد عن بعضها البعض بطريقة عشوائية وبمسافات مختلفة (انظر صور رقم 6).

صورة رقم (6): نمط العمران وعشوائيته في بلدة قطنة

المصدر: تصوير الباحثة 2020. صورة جوية 2018، بتصرف الباحثة

وعلى الرغم من سياسات التضييق على سكان منطقة الدراسة ومصادرة مساحة واسعة من أراضيهم، وتقييد عملية البناء على أراضي البلدة، وإصدار بلاغات بهدم البيوت المبنية في المناطق المصنفة (ج)، إلا أن حكومة الاحتلال بالمقابل تغض الطرف عن البناء بدون ترخيص داخل المستوطنات الإسرائيلية لأن هدفها جذب واستقطاب المستوطنين للعيش في تلك المستوطنات.

وكان لقطاع الخدمات والبنية التحتية نصيباً من سياسة التمييز التي تنتهجها الإدارة المدنية الإسرائيلية، إذ أنه تم تخطيط جميع المستوطنات وربطها بشبكة بنية تحتية حديثة ومرافق وخدمات عديدة تلبي كافة احتياجات السكان، ولا بد من الحديث عن الفرق في تخطيط الطرق بين منطقة الدراسة وبين المناطق التي يسكنها المستوطنين الاسرائيليون. إذ تُبدي الحكومة الإسرائيلية اهتماماً واسعاً بشبكة الطرق الخاصة بالمستوطنين، حيث تمتاز هذه الشبكة باتساعها وتغطيتها لكافة المساحة المخطط لها وارتباط فروعها ببعضها البعض، بالإضافة لاحتوائها على أرصفة وممرات مشاة وإشارات ضوئية وجزر ومواقف للسيارات (أنظر صور رقم 7).

صور رقم (7): مواقف السيارات وممرات المشاة والجزر في الطرق التي يستخدمها المستوطنون
المصدر: صورة جوية 2018، بتصرف الباحثة. الجعبري 2020

بالإضافة لذلك فإن الطرق في المناطق التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون قد خُططت ونُفذت بطرق علمية وحديثة تراعي احتياجات المستخدمين وتسهل حركتهم ووصولهم لكافة المناطق المحتلة، فقد عملوا على إنشاء الجسور والأنفاق للتقليل من الأزمات المرورية، وقد تم استخدام القطارات لتقليل التكلفة على المستوطنين وتمكينهم من الوصول إلى وجهتهم بأقل وقت ممكن (انظر صور رقم 8).

صور رقم (8): بعض الجسور والقطارات المستخدمة لتسهيل حركة وتنقل المستوطنون

المصدر: الجعبري 2020

وعلى النقيض من ذلك، إضافة لإهمال الإدارة المدنية الإسرائيلية لشبكة الطرق في بلدة قطنة، فإنها تعيق عملية شق الطرق وتعبيدها وإقامة الجدران الاستنادية في منطقة الدراسة، فكما أسلفنا تعاني الطرق في بلدة قطنة من عدم اكتمالها وعدم ارتباط الشبكة ببعضها، ويوجد العديد من الطرق التي بحاجة إلى توسعة وإصلاح وتعبيد، كما تفتقر شبكة الطرق للأكتاف والأرصفة وممرات المشاة ومواقف السيارات (أنظر صور رقم 9)

صور رقم (9): حالة الطرق في بلدة قطنة

المصدر: تصوير الباحثة 2020

والزائر للبلدة يُلاحظ اصطفاف السيارات غير القانونية التي تنتشر بكثرة في البلدة على جوانب الطرقات دون مراعاة حقوق المشاة في الشارع؛ نظراً لعدم توفر مواقف خاصة بها كما في طرق المناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات مرورية والعديد من الحوادث (أنظر صور رقم 10).

صور رقم (10): اصطفاف السيارات على جوانب الطرقات في بلدة قطنة

المصدر: تصوير الباحثة 2020

بالإضافة لذلك فقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إعاقة حركة المواطنين في منطقة الدراسة وقطع التواصل مع مدينة القدس وأصبح لا يمكن الوصول لها وللمدن الأخرى إلا من خلال الحواجز والانفاق، على عكس ذلك تماماً فإن الحكومة الإسرائيلية تسهل حركة المستوطنين من خلال ما ذكرناه سابقاً.

وتهتم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتوفير بيئة آمنة ونظيفة للمناطق التي يسكنها المستوطنون، حيث تم تزويد المستوطنات بشبكات صرف صحي ومحطات معالجة للمياه العادمة، ومكبات آمنة للتخلص من النفايات الصلبة، والزائر لمناطق الداخل المحتل يمكنه مشاهدة انتشار حاويات النفايات في الطرقات بطريقة منظمة وآمنة وتحد من التلوث واختلاط النفايات ببعضها البعض، إذ تم تخصيص حاويات خاصة بالنفايات البلاستكية وأخرى للنفايات الورقية والعضوية بالإضافة لحاويات للنفايات المعدنية وذلك للتسهيل من عملية إعادة تدويرها بعد جمعها (انظر صور رقم 11).

صور رقم (11): الفصل في حاويات النفايات البلاستيكية والعضوية والورقية في مناطق الداخل المحتل

المصدر: الجعبري 2020. شماسنة 2020

على النقيض من ذلك تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إعاقة تطبيق ذلك في منطقة الدراسة والقرى والبلدات المجاورة، فقد عملت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منع إنشاء مكبات النفايات ومحطات معالجة المياه العادمة في المناطق (ج)، ولم تخطط لشبكة صرف صحي للمنطقة كونها هي المسؤولة عن التخطيط في المنطقة، ونتيجة لذلك يُلاحظ انتشار المياه العادمة في الطرقات أو على جوانبها وخاصة في البلدة القديمة نظراً لعدم مقدرة سكانها على إنشاء الحفر الامتصاصية والصماء في تلك المنطقة نظراً لصغر مساحة الأراضي والاكتظاظ العمراني هناك (انظر صور رقم 12).

صور رقم (12): جريان المياه العادمة في بعض طرقات بلدة قطنة

المصدر: تصوير الباحثة 2020

وأشار أشرف شماسنة (مقابلة:2020): "إلا أن مستوطنة هارادار الواقعة في الجهة الجنوبية لبلدة قطنة تعمل في بعض الأوقات على فتح المياه العادمة في أودية البلدة الأمر الذي يتسبب بمكرهة صحية فيها".

وبسبب غياب التخطيط والسلطة الرقابية والقوانين في منطقة الدراسة، يُلاحظ أن سكان المنطقة يتخلصون من النفايات الصلبة بشكل عشوائي، حيث تجمع نفاياتهم بأكياس بلاستكية ومن ثم يتم التخلص منها في حاويات صغيرة دون تصنيفها وفصلها حسب المادة المصنوعة منها كما في المناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون، بعد ذلك تقوم البلدية بجمع النفايات والتخلص منها بطريقة عشوائية وغير صحية إما بالطمر أو بالحرق، الأمر الذي ينتج عنه مشاكل صحية وبيئية عديدة. ولا بد من الإشارة إلى أن أعداد الحاويات المنتشرة في البلدة وقدمها لا تتناسب مع أعداد السكان والنفايات الناتجة عنهم في منطقة الدراسة؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم استيعاب تلك الحاويات للنفايات الناتجة عن السكان وبالتالي انتشار النفايات حول تلك الحاويات وفي الطرقات مما يؤدي

إلى انبعاث روائح كريهة وتجمع الحشرات عليها وتشويه في المنظر العام للبلدة (أنظر صور رقم 13).

صور رقم (13): انتشار النفايات في أزقة وطرقات بلدة قطنة

المصدر: تصوير الباحثة 2020

وفي حين تفتقر بلدة قطنة للعديد من المرافق العامة من حدائق والملاعب والمتنزهات بسبب صغر مساحة المخطط الهيكلي للبلدة وانحصاره في مساحة 1,822 دونم فقط واقتصاره على مناطق سكنية بسبب سياسات الاحتلال المختلفة على أراضي البلدة، تزخر مناطق المستوطنات والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الاسرائيليون بالحدائق والملاعب والمسابح والمتنزهات وغيرها (انظر صور رقم 14).

صور رقم (14): بعض الملاعب وحدائق الأطفال في مستوطنة هارادار

المصدر: صورة جوية 2018. شماسنة 2020

ولا بد من الإشارة إلى أنه بسبب إهمال وعدم تخطيط الإدارة المدنية الإسرائيلية لمنطقة الدراسة، لجأت البلديات إلى التخطيط في منطقة الدراسة في محاولة لسد احتياجات السكان في المنطقة، إلا أن ضعف التخطيط وإحالته إلى موظفين غير مختصين بذلك كان له أثراً في عدم كفاءة البنية التحتية والخدمات في بلدة قطنة وغيرها من البلدات الفلسطينية، حيث يتم التخطيط عن بعد دون النزول

إلى أرض الواقع وعمل المسوحات اللازمة لعملية التخطيط، ودون مراعاة احتياجات السكان الحالية والمستقبلية (أنظر صور رقم 15).

صور رقم (15): ضعف التخطيط للطرق ضمن المخطط الهيكلي لبلدة قطنة
المصدر: صورة جوية 2020، بتصرف الباحثة

ومما سبق يتضح ان التخطيط العمراني في المناطق الواقعة تحت الإدارة المدنية والعسكرية الاسرائيلية يتألف من نهجين متناقضين هما: "التخطيط التقدمي" في المناطق التي يسكنها الاسرائيليون والذي يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمقيمين الإسرائيليين الصهاينة هناك. ومن ناحية أخرى "التخطيط المقنن والتراجعي" في المناطق (ج) التي يسكنها الفلسطينيون، والذي يعيق التنمية الحالية والمستقبلية للمقيمين فيها.

وبهذا فان التخطيط في منطقة الدراسة يعاني من مشاكل عديدة، فهو غير منصف ولا يلبي احتياجات السكان فيها وذلك يعود لأسباب مختلفة يمكن تلخيصها كما يظهر الجدول رقم (12)

جدول (12): أهم العوامل المؤثرة على التخطيط الحضري في بلدة قطنة

مشاكل في التخطيط ناتجة عن الجانب الإسرائيلي	مشاكل في التخطيط ناتجة عن الجانب الفلسطيني
مصادرة ما نسبته 71% من أراضي البلدة ما بين عامي 1948 و1967	ضعف موازنة البلدية
مصادرة جدار الفصل العنصري ما نسبته 5% من أراضي البلدة	غياب الرقابة وضعف التمويل الخارجي من قبل الحكومة الفلسطينية والحكم المحلي
تصنيف من نسبته 59% من أراضي البلدة ضمن التصنيف (ج)	غياب التخطيط السليم وإحالته إلى موظفين غير مختصين به.
منع دخول قوات الأمن الفلسطيني إلى منطقة الدراسة لفرض القانون فيها	يتم التخطيط عن بُعد دون النزول إلى أرض الواقع وعمل المسوحات اللازمة لعملية التخطيط، وعدم مراعاة احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

سياسة الهدم ومنع البناء	قلة وعي المواطنين وعدم التزامهم بالمخططات الهيكلية وبالأنظمة والقوانين المفروضة من قبل البلدية نتيجة غياب القوات الأمنية.
سياسة التمييز في التخطيط للمناطق المصنفة (ج) التي يسكنها الفلسطينيون والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون	زيادة اعتداءات المواطنين على الطرق والخدمات العامة نتيجة غياب الرقابة، وبروز الأنانية وطغيان المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

وبناء على الجدول السابق نستنتج أن هناك عوامل عديدة أثرت على التخطيط الحضري في بلدة قطنة، بعضها يتعلق بسياسات الاحتلال الإسرائيلي المفروضة على أراضي البلدة، والبعض الآخر يتعلق بمشاكل ناتجة عن الجانب الفلسطيني سواء كانت ناتجة عن البلدية أو الحكومة الفلسطينية أو الحكم المحلي أو مواطني البلدة أنفسهم. إلا أنه من خلال الدراسة تبين أن لسياسات الاحتلال الإسرائيلي الأثر الأكبر في ذلك سواء من حيث مصادرة ما نسبته 76% من أراضي البلدة، أو من خلال تصنيف المساحة الأكبر من المساحة المتبقية بعد عام 1967 ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج)، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على التخطيط الحضري في البلدة، وبشكل غير مباشر وذلك من خلال منع قوات الأمن الفلسطينية من الدخول إلى المنطقة والعمل على فرض وتطبيق القانون فيها.

الفصل السادس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة:

من خلال دراسة أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على التخطيط الحضري في قرى شمال غرب القدس ما بين عام 1993 و2020 بلدة قطنة كحالة دراسية، خلصت الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المختلفة والمستمرة على أراضي البلدة منذ عام 1948 إلى يومنا هذا كان لها الأثر الأكبر على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة، حيث تمثلت هذه السياسات في مصادرة مساحات واسعة من أراضي البلدة لصالح المستوطنات المحيطة بها، ووقوع المساحة الأكبر من أراضيها داخل حدود الخط الأخضر والمنطقة الحرام وإقامة جدار الفصل العنصري الذي اقتضم مساحات إضافية من أراضي البلدة، ومن ثم تصنيف المساحة الأكبر من أراضيها المتبقية ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج)، الأمر الذي أدى إلى خضوعها للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وذلك بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1993.

عملت الباحثة على تسليط الضوء على آثار هذه السياسات على التخطيط الحضري في منطقة الدراسة، فقد أدت السياسات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة على أراضي منطقة الدراسة إلى إعاقة وعشوائية في عملية التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فيها، وبالتالي ضعف البنية التحتية وقلة الخدمات في المنطقة التي أصبحت غير قادرة على تلبية احتياجات السكان فيها. فقد نتج عن مصادرة سلطات الاحتلال للمساحة الأكبر من أراضي البلدة إلى قلة الأراضي المتاحة للنمو العمراني في البلدة وبالتالي اتجاه سكان المنطقة للبناء العمودي بشكل أكبر من البناء الأفقي للتغلب على مشكلة النقص في الأراضي المتاحة، وهذا ما نتج عنه تكدس عمراني في البلدة القديمة وتلاصقها في بعض الأحياء. والزحف العمراني الأفقي على حساب الأراضي الزراعية المتبقية. بالإضافة إلى افتقار البلدة للمساحات الخضراء والأماكن الترفيهية والملاعب وحدائق الأطفال.

اما التصنيف الجيوسياسي لأراضي البلدة فنتج عنه وقوع المساحة الأكبر من أراضي البلدة تحت التصنيف (ج) الذي أدى إلى منع البناء في المناطق (ج)، وتوجيهه إلى المناطق (ب)، وهذا ما نتج عنه العديد من المشاكل التخطيطية والقانونية في البلدة. كما أدى التصنيف الجيوسياسي لمعظم أراضي البلدة ضمن التصنيف (ج) إلى غياب السلطة الرقابية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى انتشار العديد من المشاكل الاجتماعية والقانونية فيها كظاهرة انتشار المخدرات والسلاح والسيارات غير القانونية والاعتداءات على الخدمات العامة. وتوصلت الباحثة إلى أن منهجية الإدارة المدنية الإسرائيلية تتباين في التخطيط الحضري للمناطق (ج) والتخطيط الحضري في المناطق المحتلة

عام 1967م، حيث تتبع سياسة التمييز في التخطيط الحضري للمناطق (ج) التي يسكنها الفلسطينيون والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون.

وعلى ضوء ذلك فقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، وبالاعتماد عليها تم الخروج بعدد من التوصيات التي من الممكن أن تساهم في التغيير من واقع التخطيط في منطقة الدراسة والوصول إلى واقع أفضل يلبّي حاجات السكان في البلدة.

النتائج:

نتائج سياسة الاحتلال على أراضي بلدة قطنة:

1.أدى مرور الخط الأخضر عام 1949 عبر أراضي البلدة إلى اقتطاع ما نسبته 50% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة الذي تبلغ مساحته 9,594 دونم. بينما اقتطع خط الهدنة عام 1949 مساحة 1,981 دونم من أراضي البلدة وبالتالي تصنيف ما نسبته 21% من مساحة الحوض الطبيعي للبلدة ضمن المناطق المحرمة.

2. استمرت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأراضي عبر الحجج والذرائع والقوانين المختلفة مما أدى إلى تراجع مساحة البلدة ما بين عامي 1948 و1967 إلى 2,689 دونم أي إلى ما نسبته 24% من مساحة الحوض الطبيعي.

3. بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 أدى التصنيف الجيوسياسي للمساحة المتبقية من أراضي البلدة البالغة 2,769 دونم إلى وقوع ما نسبته 41% من تلك المساحة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ب)، وما نسبته 59% من تلك المساحة ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج).

4. اقتطع جدار الفصل العنصري عام 2002 ما يقارب 498 دونم بما نسبته 18% من أراضي البلدة المتبقية ما بعد عام 1967.

5. نتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في دفع الأجور المرتفعة لسكان البلدة العاملين في الداخل المحتل، فقد أصبح العمل في المستوطنات والداخل المحتل ثقافة منتشرة بين سكان المنطقة من فئة الذكور، التي أصبحت من وجهة نظرهم أنها السبيل الأمثل للحصول على الأموال اللازمة لتأمين كافة متطلبات الحياة والعيش برفاهية وبالتالي ابتعاد الكثير من الذكور عن إكمال مسيرتهم التعليمية.

نتائج سياسات الاحتلال على التخطيط في منطقة الدراسة:

1. نتج عن مصادرة الاحتلال الإسرائيلي ما بين عامي 1948 و1967 لما نسبته 76% من أراضي البلدة، والتهام جدار الفصل العنصري لما نسبته 18% من الأراضي الحالية للبلدة

إلى قلة مساحة الأراضي الزراعية فيها، وهذا ما أدى إلى تحول سكانها من العمل بالزراعة إلى العمل في الداخل المحتل.

2. شهدت البلدة نمواً عمرانياً عمودياً بشكل أكبر من النمو العمراني الأفقي؛ نتيجة لمصادرة الاحتلال للمساحة الأكبر من أراضي البلدة وصغر المساحة المتبقية. كما أدى غياب التخطيط في المناطق (ج) وضعفه في المناطق (ب) في منطقة الدراسة وعدم وجود مخططات معتمدة وملتزم بها في المنطقة وصغر مساحة الأراضي المتوفرة إلى نمو عمراني عشوائي في منطقة الدراسة، واتجاه السكان نحو النمو العمراني الرأسي في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من البلدة وتلاصق العمران في المناطق الغربية منها.

3. توسعت البلدة أفقياً على حساب القرى والبلدات المجاورة حيث تم شراء ما يقارب 1,184 دونم من أراضي قرية القبيبة المجاورة من قبل سكان بلدة قطنة الذين بنوا واستقروا فيها.

4. أدت سياسات الاحتلال المختلفة في منطقة الدراسة إلى تقييد التخطيط وإفشاله وحرمان المنطقة من المشاريع التطويرية المختلفة من الدول المانحة وذلك بإصدار أوامر وقف وهدم لتلك المشاريع منها مشاريع إقامة جدران استنادية وتعبيد طرق في البلدة.

5. قامت الحكومة الإسرائيلية بإعاقة التخطيط والنمو الحضري في منطقة الدراسة من خلال إصدار قرارات هدم ومنع بناء للمنازل والمشاريع في تلك المناطق، إذ تم إصدار إخطارات هدم لما يقارب 34 مبنى، وهدم ما يقارب 29 مبنى، ويوجد في البلدة حوالي 486 بيت مهدد بالهدم لوجوده في المناطق ذات التصنيف (ج).

6. اقتصر المخطط الهيكلي على 30% من مساحة البلدة الحالية نتيجة لسياسات الاحتلال المختلفة، مما أدى إلى الاكتظاظ العمراني والضغط على الخدمات والبنية التحتية في منطقة الدراسة. بينما تشكل المساكن ما نسبته 83% من مساحة المخطط الهيكلي للبلدة، وبالتالي فإن المخطط الهيكلي للبلدة يفتقر للمساحات الخضراء والأماكن الترفيهية والملاعب. أما الطرق المخططة فشكلت ما نسبته 15% من مساحة المخطط الهيكلي وما نسبته 11% من المساحة الكلية للبلدة. بينما بلغت الطرق القائمة فعلياً ما نسبته 57% من الطرق المخططة. وشكلت الطرق الترابية ما نسبته 39% من مساحة الطرق القائمة في البلدة.

7. تعاني شبكة الطرق في البلدة من عدم اكتمالها وتردي حالتها وحاجتها لإعادة تأهيل وتعبيد وشق العديد من الطرق الداخلية وربطها بالطريق الرئيسي، بالإضافة لحاجتها لإنشاء الجدران الاستنادية والأرصفة والجزر وشق وتأهيل الطرق الزراعية.

8. تفتقر البلدة للعديد من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والخدماتية فيها وخاصة مدارس الإناث ودور الحضانة، على عكس ما هو موجود في المستوطنات المحيطة.

9. أدت مصادرة الاحتلال لمساحات كبيرة من أراضي البلدة ووقوع المساحة الأكبر من أراضي البلدة ضمن المناطق (ج) إلى افتقار البلدية إلى الأراضي المصنفة للخدمات العامة، وبالتالي عدم قدرتها على بناء المؤسسات الخدماتية التي تحتاجها البلدة كالمؤسسات الصحية والتعليمية.

10. هناك غياب في الرقابة والتخطيط من قبل الحكومة الفلسطينية في منطقة الدراسة؛ وذلك بسبب وقوعها ضمن التصنيف الجيوسياسي (ج) إذ أضحت الحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة عن التخطيط في قطنة.

11. أدى التصنيف الجيوسياسي (ج) لمنطقة الدراسة وقرى شمال غرب القدس إلى إعاقة الاحتلال الإسرائيلي لمشاريع إنشاء شبكة مياه عادمة ومكب للنفايات الصلبة.

12. تعاني بلدية قطنة من عدم قدرتها على تلبية احتياجات البلدة من المشاريع والخدمات، وذلك يعود لعجز موازنة البلدية عن إقامة تلك المشاريع وغياب الدعم الحكومة الفلسطينية لها. كما أدى نقص وعدم تحديث للمعلومات في المؤسسات الحكومة والبلديات، وضعف الخبرة لدى الموظفين الذين يقومون بعملية التخطيط، إلى ضعف عملية التخطيط في المناطق المصنفة (ب)، الأمر الذي يؤدي إلى انشغال البلدية بتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لسكان المنطقة بدلاً من تركيزها على قضايا التطور الحضري والتنمية.

13. أثرت سياسات الاحتلال الاسرائيلي بطرق مباشرة وغير مباشرة على النمط العمراني والحياة الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد في البلدة. حيث أدى عمل نسبة كبيرة من سكان البلدة في قطاع البناء في المستوطنات والداخل المحتل إلى إدخال نمط عمراني جديد إلى البلدة، ونتج عن اختلاط سكان البلدة بالمجتمع الإسرائيلي إلى محاولة تقليده في نمط الحياة وطريقة اللباس وتداول العديد من الكلمات باللغة العبرية.

14. أدت سياسة التمييز التي تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بين المناطق المصنفة (ج) التي يسكنها الفلسطينيون، والمناطق المحتلة التي يسكنها المستوطنون الإسرائيليون على خلق فجوة في التخطيط بين المنطقتين، وبالتالي ضعف وعجز الخدمات في المناطق المصنفة (ج) عن تلبية احتياجات سكان البلدة وجعل المنطقة طاردة للسكان.

15. في الوقت الذي تزخر به المستوطنات والمناطق التي يسكنها الاسرائيليون بالمساحات الخضراء والملاعب والأماكن الترفيهية تفتقر بلدة قطنة لذلك بفعل مصادرة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي البلدة.

16. تمتاز المباني في المستوطنات الإسرائيلية بأنها تتبع نمط عمراني يحوي وحدات سكنية متشابهة ذات تصميم متقارب أو موحد، تتباعد عن بعضها البعض بمسافات متساوية نتيجة للتخطيط الجيد والمسبق للبناء العمراني قبل الشروع به في المستوطنات والمناطق التي يسكنها الاسرائيليون على النقيض من النمط العمراني في منطقة الدراسة الذي يتصف بالعشوائية وعدم التجانس نظراً لغياب التخطيط هناك وعدم التزام المواطنين بها إن وجدت.

17. تمتاز شبكة الطرق في المستوطنات باتساعها وتغطيتها لكافة المساحة المخطط لها وارتباط فروعها ببعضها البعض، إذ تم تخطيط جميع المستوطنات وربطها بشبكة بنية تحتية حديثة ومرافق وخدمات عديدة تلبي كافة احتياجات السكان، فهي تحتوي على أرصفة وممرات مشاة وإشارات ضوئية وجزر ومواقف للسيارات والقطارات والأنفاق والجسور، في المقابل تعاني شبكة الطرق في منطقة الدراسة لافتقارها لما سبق.

18. تم تزويد المستوطنات بشبكات صرف صحي ومحطات معالجة للمياه العادمة، ومكبات آمنة للتخلص من النفايات الصلبة في الوقت الذي تعيق الحكومة الإسرائيلية تنفيذ ذلك في منطقة الدراسة.

نتائج قانونية:

1. نتيجة لغياب السلطة الرقابية والقانون في منطقة الدراسة نظراً لوقوع البلدة تحت التصنيف الجيوسياسي (ج) وبالتالي منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقوات الامن والشرطة الفلسطينية من الدخول إلى البلدة؛ أضحت البلدة تعاني من الفلتان الأمني وانتشار العديد من المشاكل القانونية والأخلاقية مثل: المخدرات والسيارات غير القانونية وحيازة الأسلحة.

2. نظراً لغياب الرقابة في منطقة الدراسة ازدادت حالات الاعتداءات على المرافق والخدمات العامة، وعدم التزام المواطنين بالقوانين والواجبات الواقعة على عاتقهم؛ وذلك ما أدى إلى عدم التزام المواطنين بأحكام المخطط الهيكلي للبلدة وقوانين البناء فيها وذلك ما نتج عنه عشوائية في النمط العمراني فيها..

3. أدى غياب الشرطة والسلطة الرقابية في منطقة الدراسة إلى عدم التزام المواطنين بدفع ما عليهم من مستحقات مالية لبلدية قطنة ولشركة المياه والكهرباء، مما أدى إلى تراكم الديون على المواطنين وعجز في ميزانية البلدية وبالتالي عدم قدرتها على تلبية احتياجات البلدة من المشاريع الخدماتية المختلفة.

التوصيات:

1. العمل على تشجيع السكان في منطقة الدراسة إلى زراعة ما تبقى من الأراضي الزراعية، وإعادة إعمارها.

2. دعوة البلدية إلى شراء الأراضي غير المستعملة من مالكيها، واستثمارها وزراعتها، أو بناء المشاريع التي تعاني البلدة من نقصها أو تفتقر لها مثل حدائق الأطفال والمتنزهات والملاعب أو إنشاء مدارس وغيرها من الخدمات.

3. يجب على البلدية إعادة النظر في الطرق المخطط لها وإجراء تعديلات عليها بعد النزول للميدان ومراعاة ما هو قائم على أرض الواقع، بالإضافة لذلك يجب على البلدية صيانة الطرق التالفة وإقامة ممرات المشاة والأرصفة ومواقف خاصة للسيارات لتجنب الازمات والحوادث المرورية.

4. يجب على البلدية أن تعمل على وضع قوانين ومخططات تنظم النمو العمراني في داخل المخطط الهيكلي.

5. دعوة البلدية إلى فرض القوانين والمخالفات على المواطنين في البلدة؛ للحد من الاعتداءات على الملكيات والمرافق العامة، وللتقليل من رمي النفايات في الطرقات والأزقة القديمة.

6. العمل إلى جانب البلديات والقرى المجاورة ومجلس التخطيط المشترك لقرى شمال غرب القدس على إيجاد حل لمشكلة الصرف الصحي والمياه العادمة والنفايات الصلبة في منطقة الدراسة.

7. يجب على الحكومة الفلسطينية والبلدية أن تبحث عن خيارات وبدائل يمكن أن تخدم احتياجات السكان في البلدة، والتعامل مع المناطق المصنفة (ج) كمناطق طوارئ ودعمها بشكل منفصل عن المناطق الأخرى كونها من القرى الحدودية التي تعاني من التهميش.

8. يجب على السلطة الفلسطينية قطع روابط التبعية للحكومة الإسرائيلية ومنتجاتها، والعمل على دعم المشاريع في المنطقة وتحويلها إلى مجتمع منتج وليس مستهلك.

9. نتمنى أن يكون هناك ضغط على الحكومة الإسرائيلية من خلال القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان من أجل الالتزام بواجباتها في المناطق المصنفة (ج) وتوفير بنية تحتية وخدماتية ملائمة تخدم سكان المنطقة.

10. وأوصت الباحثة بعمل دراسات وأبحاث استكماليه متخصصة بدراسة الأماكن التاريخية والاثرية في البلدة والتي تعاني من الإهمال نتيجة لضعف التخطيط فيها، بالإضافة لذلك عمل دراسات للتغير الحاصل على الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلدة نتيجة لسياسات الاحتلال المختلفة، كذلك توصي الباحثة بعمل دراسة مقارنة للمخططات الهيكلية للبلدة قديماً وحديثاً ومن ثم التنبؤ بما ستكون عليه تلك المخططات في المستقبل.

ومن خلال الدراسة تبين أن التخطيط الحضري والتنمية في أي بقعة من العالم يتأثر بعوامل عديدة إلا أن العامل السياسي له الأثر الأكبر في ذلك كما هو الحال في فلسطين بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص، إذ أن التخطيط والتنمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على الأراضي والموارد أمر يصعب تحقيقه؛ نظراً لحرمان البلديات من استغلال موارد وخيرات بلدتها وتطويرها، مما يؤدي إلى عجز في موازنتها، وبالتالي اعتمادها على المساعدات والدعم الخارجي الذي يتصف بعدم الثبات والاستمرار. وبذلك فإن عملية التخطيط والتنمية والتطوير مرهونة بزوال الاحتلال الإسرائيلي الذي يحول دون تحقيق ذلك.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، محمد. 2019. مبادئ العلوم السياسية. المكتبة الوطنية. جنوب السودان. ط1.

أبو النصر، مدحت وياسمين محمد. 2017. التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو حلو، فايز مسلم. 2014. متطلبات التنمية الحضرية المستدامة في ظل غياب المخططات الاقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مجلة جيل البحث العلمي. ع2.

أبو زنط، ماجدة وعثمان غنيم. 2006. التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. المنارة. م 12. ع1.

أبو وعر، شيرين. 2008. إدارة البلديات وأثرها على تخطيط المدن في فلسطين. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

أحمد، عائشة. 2016. السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة» ج» ، معيقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها» خطط وتحديات» . الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني. 2013. دليل تخطيط الطرق والمواصلات في المناطق الحضرية " دليل معايير ومقاييس لإعداد المخططات العمرانية". الحكم المحلي. رام الله. فلسطين. ط1.

الأشرف، نبيل وأسعد معتوق. 2017. تجارب عربية ودولية في التخطيط الإقليمي.

الأمم المتحدة [1]. 2009. تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (تقرير كانون الأول).

الأمم المتحدة [2]. 2009. أزمة التخطيط في القدس الشرقية تقرير حول ظاهرة البناء غير المرخص. مكتب الشؤون الإنسانية الأراضي الفلسطينية المحتلة (تقرير نيسان).

بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). 2002. سلب الاراضي: سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية:
https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab

بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). 2017. سياسة التخطيط في الضفة الغربية:
https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building

بدر، علي. 2019. ما هي التنمية. مقالة:
https://mkaleh.com/

البديري، توفيق. 2002. الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين الدولة واسقاطاتها على التنمية. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

البريدي، عبد الله. 2015. التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. العبيكان للنشر. الرياض. السعودية.

بلدية قطنة. 2019. قطنة، القدس، فلسطين.

بلدية قطنة. 2020. قطنة. القدس. فلسطين

بلدية قطنة.2020. قطنة:
http://qatanna.org/ar/about/historical-background [accessed 10.8.2020]

بن شيخ، على وبوعكاز عامر. 2017. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريـفية. جامعة زيان عاشور. الجزائر.

بوبيبه، نبيل. 2013. ماهية التنمية. جامعة سكيكدة. الجزائر.

تومي، رياض. 2009. أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية -مدينة الحروش نموذجا. رسالة ماجستير. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.

جاد الرب، حسام الدين وفيصل صباح. 2016. التحليل المكاني للتخطيط الحضري المستدام لمدينة طولكرم الضفة الغربية- فلسطين: المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي بجامعة أسيوط. مصر.

جبارة، علا. 2017. التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطى الغربية. جامعة النجاح. فلسطين.

جبارين، يوسف 2016. التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. مسار.

جبورة، راشد. 2004. أثر نظريات التخطيط في الشكل الحضري للمدن السودانية (دراسة حالة الخرطوم الكبرى). جامعة الخرطوم. السودان.

جغرافية فلسطين. 2012. دائرة الجغرافيا. جامعة بيرزيت. فلسطين.

الجزيرة مباشر .2020. الحاج نجم من بلدة قطنة يعيش حصارا منذ 13 عام يمنع من الدخول والخروج الا بتنسيق مع الاحتلال:

https://www.youtube.com/watch?v=DzEsscvRDPU

الجزيرة. 2015. التنمية المستدامة:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/

الجزيرة.2014. جدار الفصل الإسرائيلي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/21

الجزيرة. 2013. ثمن أوسلو:

https://interactive.aljazeera.com/aja/palestineremix

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017. رام الله. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة القدس حسب التجمع 2017-2021.

حبيب، عمر. 2016. المركزية واللامركزية في الإدارة. دنيا الوطن.

حجيلة، رحالي وبوخالفة رفيقة.2016. التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع. الجزائر.

الحريري، محمد.2016. إدارة المؤسسات الحكومية والعامة. الأكاديميون للنشر والتوزيع. الأردن.

حسن، إلهام. 2005. تحديات المستقبل في التخطيط الحضري الدروس المستقاة من التجارب الأوروبية. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، م27، ع2.

حمادنة، هناء. 2018. التخطيط العمراني لمدينة سلفيت. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

خمايسي، راسم. 1994.نحو تنمية التخطيط والحم المحلي في فلسطين الدولة. مجلة الدراسات الفلسطينية. م٥. ع ٢٠.

خمايسي، راسم. 2007. أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها. مجلة الدراسات الفلسطينية. م 18. ع 72

خمايسي، راسم. 2014. أيديولوجية، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). م 14. ع 54

الدباغ، مصطفى مراد. 2013. بلادنا فلسطين. دار الأسوار. عكا. فلسطين.

دربال، بلال. 2014. السياسة اللغوية المفهوم والآلية. جامعة بسكرة. الجزائر: م. المخبر. ع 10

الفريق الوطني للتنمية المستدامة. 2018. أهداف التنمية المستدامة. الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. دولة فلسطين
http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf

الزنبركجي، لجين. 2016. دراسة تحليلية للتطبيقات التخطيطية والعمرانية في إعادة الإعمار؛ نحو التخطيط المحلي. جامعة دمشق. سوريا.

سلاودة، إسراء. 2017. أثر الطرق الزراعية في الامتداد العمراني واستعمالات الأراضي: بلدة قبلان وقرية دوما وقرية يتما كحالة دراسية. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية. 1996.مشروع قانون نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية لسنة 1996 م. فلسطين.

شاهين، سوسن. 2010. مناطق ج وأبعاد الرؤية الأمنية. دراسة بحثية مشاركة في مؤتمر الأمن الإنساني في مناطق _ج_ في فلسطين. الجامعة الأمريكية. جنين. فلسطين.

الشريف، هيثم. 2019. "الطابو" الفلسطيني بمناطق (ج) فيتو إسرائيلي: فلسطين ULTRA.

الشعيبي، امتثال. 2016. التركيب الداخلي للتجمعات السكانية المجاورة لجدار الفصل العنصري في مدينة القدس. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

شماع، هبة. 2013. أهمية البعد الإقليمي والمكاني للتجمعات العمرانية في المدن الكبيرة حالة دراسية محافظة حلب. جامعة حلب، سوريا.

الشهابي، موفق. 2016. الحرب العربية الصهيونية حرب 1948م. بريطانيا. أكاديمية دراسات اللاجئين.

صعب، عبد الرزاق. 2009. التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان. دراسات تربوية. ع7.

صقر، أحمد. 2018. (المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي دراسة تحليلية ميدانية لدول (هولندا – استراليا -إندونيسيا-تنزانيا -مصر): دار التعليم الجامعي. الإسكندرية. مصر.

طلبة، محمد ومحمود المرسي. تحديات الإدارة في التخطيط المكاني "التخطيط الحضري والإقليمي": وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. مصر.

طه، صبا. 2016. التخطيط الإقليمي: محاضراتي. جامعة الموصل. الموصل. العراق.

طه، صبا. 2017. التخطيط الحضري: محاضراتي. جامعة الموصل. الموصل. العراق

طوقان، طارق. 2001. تقرير حول اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن**.** رام الله. فلسطين.

عبد الله، واثق. 2012. أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة 1994-2009. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

عبد الهادي، رامي.2015. "واقع التخطيط المكاني في ' دولة فلسطين' وأثره على التنمية". رام الله. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

عناني، معتصم. 2006. التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

عويس، ايفانا. 2017. "التخطيط المكاني واستدامة الموارد الطبيعية في الضفة الغربية محافظات: نابلس-رام الله والبيرة-طوباس كحالة دراسية. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

عياصرة، ثائر. 2009. التخطيط الاقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية. دار الحامد. عمان. الأردن.

فاكية، سقني. 2013. تحولات مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الانسان: أنسنة التنمية. مجلة الحكمة. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. الجزائر. ع23.

الفقيه، خالد .2011. قرى شمال غرب القدس: الاستيطان الزاحف. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. م 22. ع .85

قديد، محمود ورشيد الجزراوي. 2015. التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية. مركز الكتاب الأكاديمي.

قناة الجزيرة. 2014. فلسطين تحت المجهر -ثمن أوسلو- جزء 1:
https://www.youtube.com/watch?v=fstR_9s2sKI

كلالدة، مراد. 2020. نشأة التخطيط. المنتدى الأردني للتخطيط:
https://www.jordanian-planning-forum.com/whyplanningarabic.htm

كون، أنطوني. 1995. التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. لبنان.

المبعوث، محمد. 2013. التخطيط التربوي بين النظرية والممارسة: نحو تربية اسلامية عربية. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس، دائرة المياه والصرف الصحي التقرير الإداري للعام 2019.

مجلس محلي قطنة. 2013:
https://www.facebook.com/QatannaLocalCouncilJerusalemSub-urbs/posts/163620407155042/ [accessed 10.8.2020]

مدوكي، مصطفى. 2015. التخطيط العمراني. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.

مدينة القدس. 2007. قرى قضاء القدس:

http://www.alquds-online.org/index.php?s=45&id=74

مركز أبحاث الأراضي-القدس. 2012. أوامر بِمُصادرة أراضي في قُرى شمال غرب القُدس. Poica:

http://poica.org/2012

مركز التعاون والسلام الدولي IPCC. 2016. تقرير منطقة ج.

المصري، طارق. 2015. تنمية وتطوير الريف السوري وفق استراتيجيات التخطيط الإقليمي حالة دراسية (ريف محافظة حلب). جامعة حلب. حلب. سوريا.

مطر، علاء. 2018. مبادئ العلوم السياسية. جامعة الإسراء. غزة. فلسطين.

المنديل، خالد. 2004. المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية.

مهور باشا.2015. التخطيط الحضري. جامعة سطيف. الجزائر.

موقع زريف الطول.2020. قرية قطنة:

http://zreaf.com/site/?articles=topic&topic=653 [accessed 14.8.2020]

نسيبه، منير. 2017. من النكبة إلى النكسة: تطهير عرقي في فلسطين: مجلة orientxxi.

النمر، مصطفى. 2017. اللامركزية في الحكم: المفاهيم والأنماط. المعهد المصري للدراسات.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.2020. دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية. رام الله. فلسطين.

وزارة الحكم المحلي. 2010. دليل التخطيط الفيزيائي دليل إجراءات وأدوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلسطين.

وطفة، علي. 2019. من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية. مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. المغرب.

وفا .2016. أهالي بيت سوريك يواصلون تصديهم لأعمال إقامة جدار الفصل العنصري على أراضيهم:
https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=k228c3a24098385960ak228c3

الفقيه، يوسف. 2018. مقابلة تلفزيونية لبرنامج (ساعة رمل) لوكالة وطن للأنباء:
https://www.wattan.net/ar/tv/272395.html [accessed 19.8.2020]

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abd elhamid, Ali. 2006. Urban Development and Planning in the Occupied Palestinian Territories: Impacts on Urban Form. An-Najah National University. Nablus. Palestine.

Abu Ayyash, Abdullah. 1976. Israeli Regional Planning Policy in the Occupied Territories. Journal of Palestine Studies. V 5. No 3-4. Kuwait University. Kuwait.

Krunz, Amani. 2009. Local planning in the west bank an analytical study towards an acceptable local planning approach. Birzeit University. Birzeit. Palestine.

Lakshmanan, CT. 2014. Human settlement and planning notes: Town planning. SRM University. Chennai. India

Metternicht, Graciela. 2017. Land use planning: United Nations. Global land outlook working paper.

Mills, E. 1932. Census of Palestine 1931-population of villages, towns and administrative areas. Jerusalem. Palestine.

Najjar, Raed. 2013. Spatial planning, urban l and management, and political architecture in the conflict are as. A Doctorate Dissertation Submitted at Dortmund University of Technology. Germany.

Nayak, Purusottam. 2009. Human Development: Concept and Measurement: Oxford University Press. United Kingdom.

Zeid, Maali, and Salem Thawaba. 2018. Planning under a colonial regime in Palestine: Counter planning decolonizing the West Bank. Birzeit University. Palestine: Land Use Policy.

المقابلات:

أشرف شماسنة، قسم المالية في بلدية قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/8/20.

ثائر شماسنة، مواطن من بلدة قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/8/8.

ح. أ.ع، مواطن من بلدة بدو، مقابلة بتاريخ 2020/8/8.

ديانا سماره، المديرة التنفيذية في مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة قرى شمال غرب القدس (دائرة المياه والصرف الصحي)، مقابلة بتاريخ 2020/8/30

رائد حوشية، مدير قسم المالية في بلدية قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/9/15.

رتيبة حوشية، مواطنة من بلدة قطنة تبلغ من العمر 95، مقابلة بتاريخ 2020/7/15.

فؤاد شماسنة، مهندس عمل في قسم الهندسة في بلدية قطنة سابقاً، مقابلة بتاريخ 2020/8/8.

محمد كتانه، أستاذ في دائرة الجغرافيا، جامعة بيرزيت، مقابلة بتاريخ 2020/9/1.

محمود الفقيه، أستاذ متقاعد من بلدة قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/8/10.

ناجي الفقيه، مهندس في قسم الهندسة في بلدية قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/9/15.

يوسف الفقيه، رئيس بلدية قطنة، مقابلة بتاريخ 2020/8/12.

الملاحق

ملحق رقم (1): ملحق الصور

صورة رقم (1): الكثافة العمرانية في البلدة القديمة في قطنة

المصدر: موقع قطنة نيوز 2020

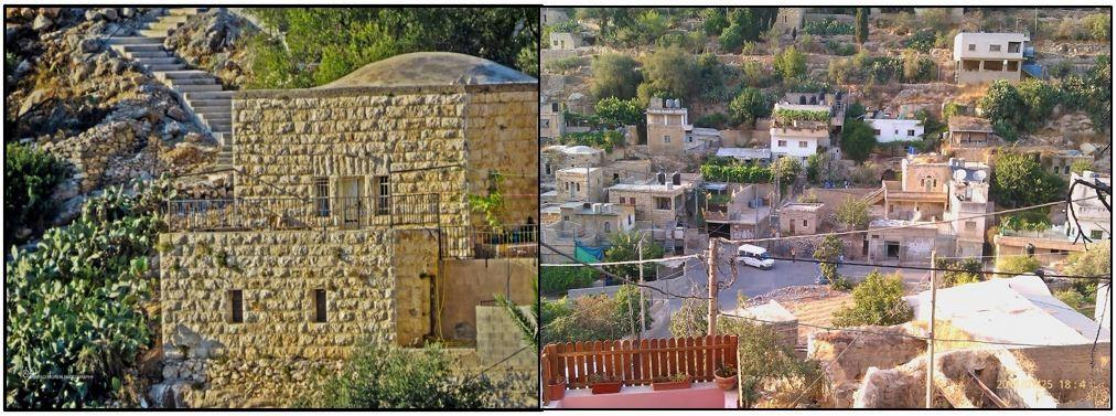

صور رقم (2): بعض أنماط المساكن في البلدة القديمة من بلدة قطنة

المصدر: موقع قطنة نيوز 2020

صورة رقم (3): النمط العمراني الحديث في الأجزاء الشرقية والشمالية الشرقية من بلدة قطنة
المصدر: تصوير الباحثة 2020

صورة رقم (4): نمط مساكن العاملين في الداخل المحتل
المصدر: تصوير الباحثة 2020

صور رقم (5): بعض الطرق الواصلة بين البيوت والطريق الرئيسي في بلدة قطنة
المصدر: تصوير الباحثة 2020

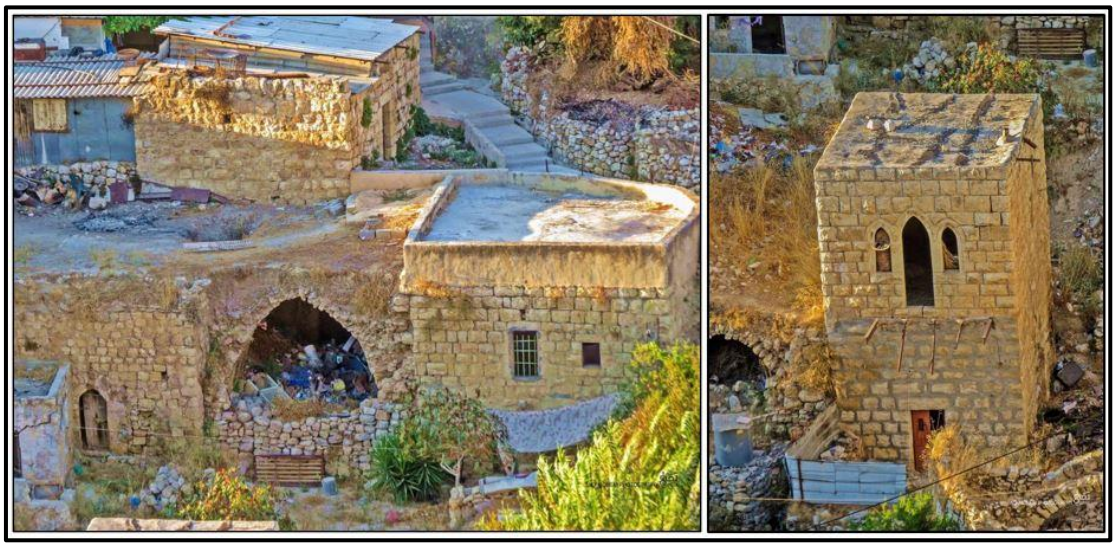

صور رقم (6): بعض البيوت القديمة التي بحاجة إلى ترميم في بلدة قطنة
المصدر: تقي الدين 2020

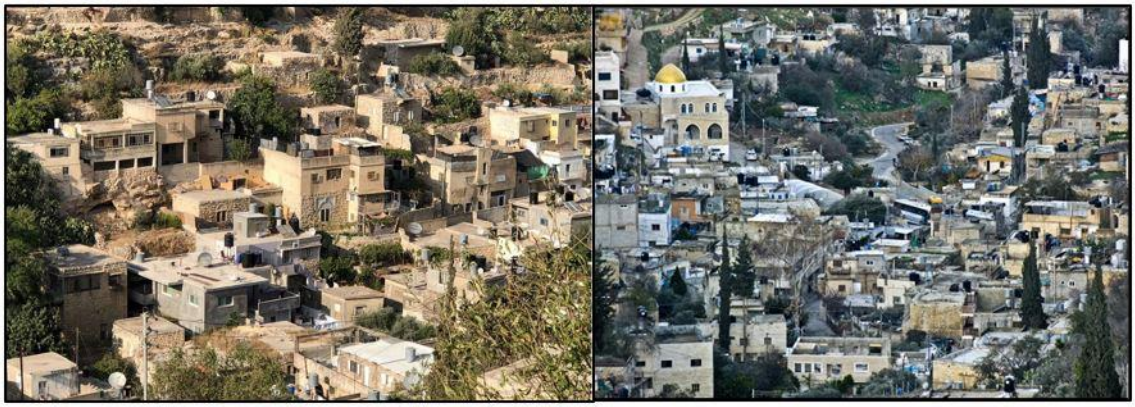

صور رقم (7): الكثافة العمرانية في البلدة القديمة في بلدة قطنة

المصدر: قطنة نيوز 2020. تصوير الباحثة 2020

صور رقم (8): التشوه في المشهد العمراني في البلدة القديمة لمنطقة الدراسة

المصدر: تصوير الباحثة 2020

صورة رقم (9): مشروع تعبيد الطرق والجدران الاستنادية التي تم توقيفه من قبل قوات الاحتلال في بلدة قطنة
المصدر: تصوير الباحثة 2020. بلدية قطنة 2020

صور رقم (10): المساحات الخضراء والأحراج التي صادرها الاحتلال الإسرائيلي من بلدة قطنة
المصدر: تصوير الباحثة 2020

ملحق رقم (2): وصف أطول ومساحات الطرق المخططة والقائمة في بلدة قطنة

الوصف	الطول/كم	مساحة/دونم	نسبة المساحة من البلدة	نسبة المساحة من الهيكلي
طرق رئيسية في المخطط الهيكلي	3	36	%0.9	%2
طرق رئيسية معبدة قائمة	3	16	%0.4	%1
طرق فرعية معبدة قائمة	22	103	%3	%6
طرق ترابية قائمة	20	76	%2	%4

المصدر: بلدية قطنة 2020، عمل الباحثة 2020

ملحق رقم(3): التعرفة المائية المعمول بها في دائرة المياه والصرف الصحي لمنطقة شمال غرب القدس

كمية الإستهلاك م^3	السعر (شيكل/م^3)
0 – 30	5
أكثر من 30	5.5
رسوم قراءة عداد	5 شيكل / شهر
الحد الأدنى 3 م^3 / شهر = 15 شيكل /شهر	

المصدر: مجلس الخدمات المشترك للتخطيط والتطوير لمنطقة شمال غرب القدس، 2020

ملحق رقم (4): أهم الخدمات المتوفرة في بلدة قطنة

الخدمات المتوفرة	العدد	الخدمات المتوفرة	العدد
صيدلية	1	مكتبات	3
منجرة	2	محلات خضار وفواكه	2
نوادي رياضية	2	ملحمة	2
عيادات أسنان	3	محددة	1
عيادات طب عام	2	محلات للتبريد والتدفئة	1
مركز صحي مشترك هلال وحكومي	1	صالات أفراح	2
مقاهي وكوفي شوب	3	مراكز اتصالات	5
جمعيات خيرية وتعاونية	2	محلات مواد بناء	3
متنزهات	1	مركز علاج طبيعي	1

مخابز	2	مدارس أساسية	2
مطاعم	2	مدارس ثانوية	1
محلات حلويات	1	مدارس خاصة	1
محطات بنزين	1	رياض أطفال	3
محلات بقالة وسوبر ماركت	22	صالون شعر ستاتي ورجالي	17
محلات ملابس	2	مكاتب خدمات	1
صيدليات	1	مركز إطفاء	1
ميكانيكي سيارات	6	مشاغل ألمنيوم	3
محلات مفروشات	2	دفاع مدني	1
محلات للدواجن	5	محلات بُن ومكسرات	1
مجموع الخدمات والمحلات التجارية في البلدة		113	

المصدر: إعداد الباحثة 2020

ملحق رقم (5): إخطار بتوسعة جدار الفصل العنصري في المنطقة الغربية لبلدة قطنة

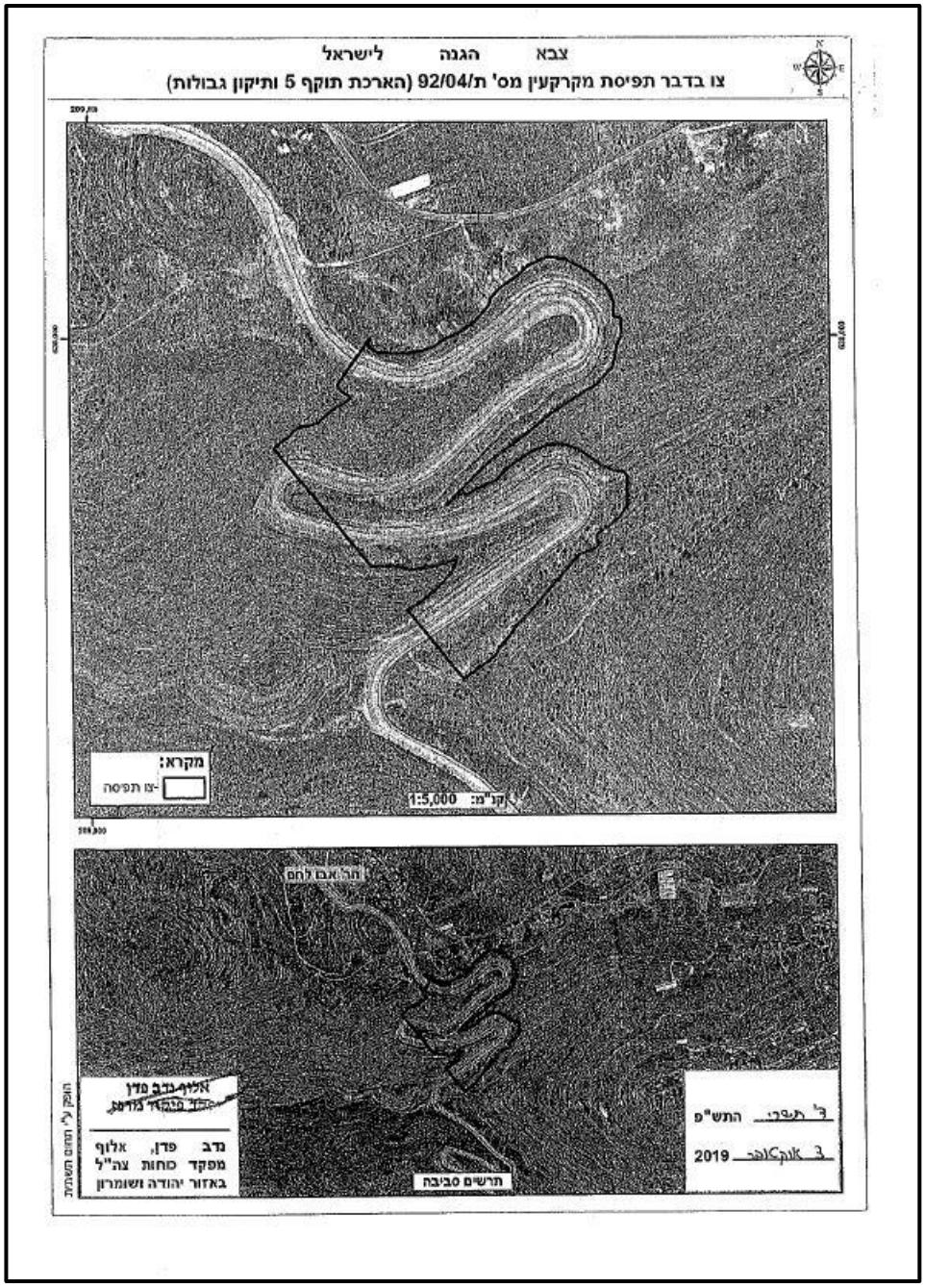

يتبع ملحق رقم (5)

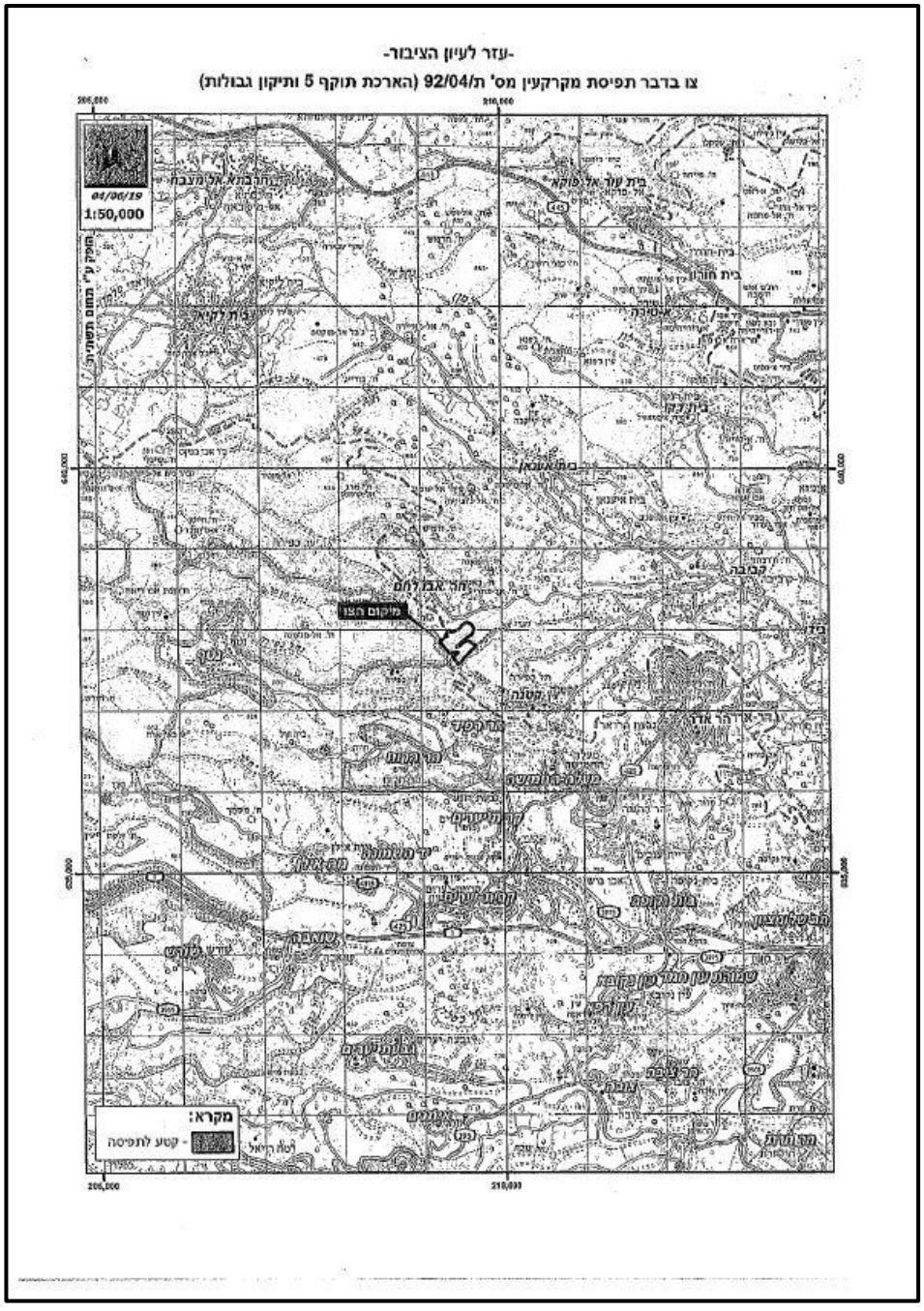

المصدر: بلدية قطنة 2020

ملحق رقم (6): أمر وضع يد على أراضي من بلدة قطنة (خربة بيت شباب)

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن وضع اليد على أراضي رقم ٢١٩/٠٥/ت (تمديد سريان ٦ وتعديل حدود ٢)

وفقا لصلاحيتي كقائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة, وبما أنني أعتقد أن الأمر ضروري لأغراض عسكرية مستعجلة, وعلى إثر الظروف الأمنية الخاصة السائدة في المنطقة والحاجة باتخاذ خطوات لمنع عمليات معادية, فإنني آمر بما يلي :

تعريفات ١. في هذا الأمر-

"**الخريطة**"- خريطة بمقياس رسم ١:٥.٠٠٠, الموقعة بتوقيعي والمرفقة لهذا الأمر وتشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

"**الأراضي**"- قطاع الأرض ومجمل مساحته ٢٠,٨ دونم, الأراضي المعدة لوضع اليد عليها (تمديد سريان).

قطنة: حوض فيسكالي ٢: موقع : خربة بيت شبب.

وضع اليد ٢. أعلن بهذا أنه يتم وضع اليد على الأراضي لإغراض أمنية.

الحيازة ٣. قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تضع اليد على الأراضي والحيازة المطلقة فيها تعطى لضابط الأراضي في قيادة المنطقة الوسطى بواسطة الضابط لشؤون وزارة الدفاع.

رسوم استعمال وتعويضات ٤. يحق لأصحاب الأراضي و/أو المتصرفين بها تقديم طلب لمكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس للحصول على رسوم استعمال و/أو تعويضات.

تسليم ٥. نسخ من هذا الأمر وخريطة الأمر المرفقة له تسلم, بقدر الإمكان, لأصحاب الأراضي أو المتصرفين فيها من قبل مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس.

نشر ٦. (أ) ١. الإعلان عن توقيع هذا الأمر يعلم بقدر الإمكان لأصحاب الأراضي أو المتصرفين فيها, بواسطة نشره في مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس بالأراضي وبكل طريقة ملائمة أخرى.

٢. ينشر في الإعلان موعد الجولة للتعرف على الأراضي التي تنفذ على يد مكتب التنسيق والارتباط ضواحي القدس.

(ب) نسخ من هذا الأمر وخارطة الأمر المرفقة له, تودع لإطلاع المعنيين, خلال ساعات الدوام العادية, في الأماكن التالية:

يتبع ملحق رقم (6)

١. مكاتب التنسيق والارتباط اللّوائية .
٢. مكاتب ديوان المستشار القضائي لمنطقة يهودا والسامره.
٣. مكتب الضابط لشؤون وزارة الدفاع في الإدارة المدنية.
٤. مكاتب رئيس البنية التحتية في الاداره المدنية لمنطقه يودا والسامرة.
٥. مكتب المسئول عن الأملاك المتروكة والحكومية في الإدارة المدنية

(ج) نسخة من الأمر وخارطة الأمر تعلق على لوحة الإعلانات في مكاتب التنسيق والارتباط الواني لمدة ١٠ أيام من يوم بدء سريانه.

حق الادعاء ٧. يحق لأصحاب الأراضي أو المتصرفين فيها أن يقدموا اعتراضهم على هذا الأمر بواسطة مكتب الارتباط والتنسيق ضواحي القدس أو ديوان المستشار القضائي للمنطقة, خلال سبعة أيام من يوم النشر.

بدء سريان ٨. بدء سريان هذا الأمر بيوم توقيعه ولغاية يوم ٣١ كانون أول ٢٠٢٢.

الاسم ٩. يسمى هذا الأمر: "أمر بشأن وضع اليد على أراضي رقم ٢١٩/٠٥/ت (تمديد سريان ٦ وتعديل حدود ٢), ٥٧٨٠- ٢٠١٩".

٤ تشـــــري ٥٧٨٠
٣ تشـــرين أول ٢٠١٩

نـــداف بـــدان, الـــوف
قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي
فـــي منطقـــة يهـــودا والســـامرة

المصدر: بلدية قطنة 2020

ملحق رقم (7): إخطار هدم لأحد المنازل في بلدة قطنة

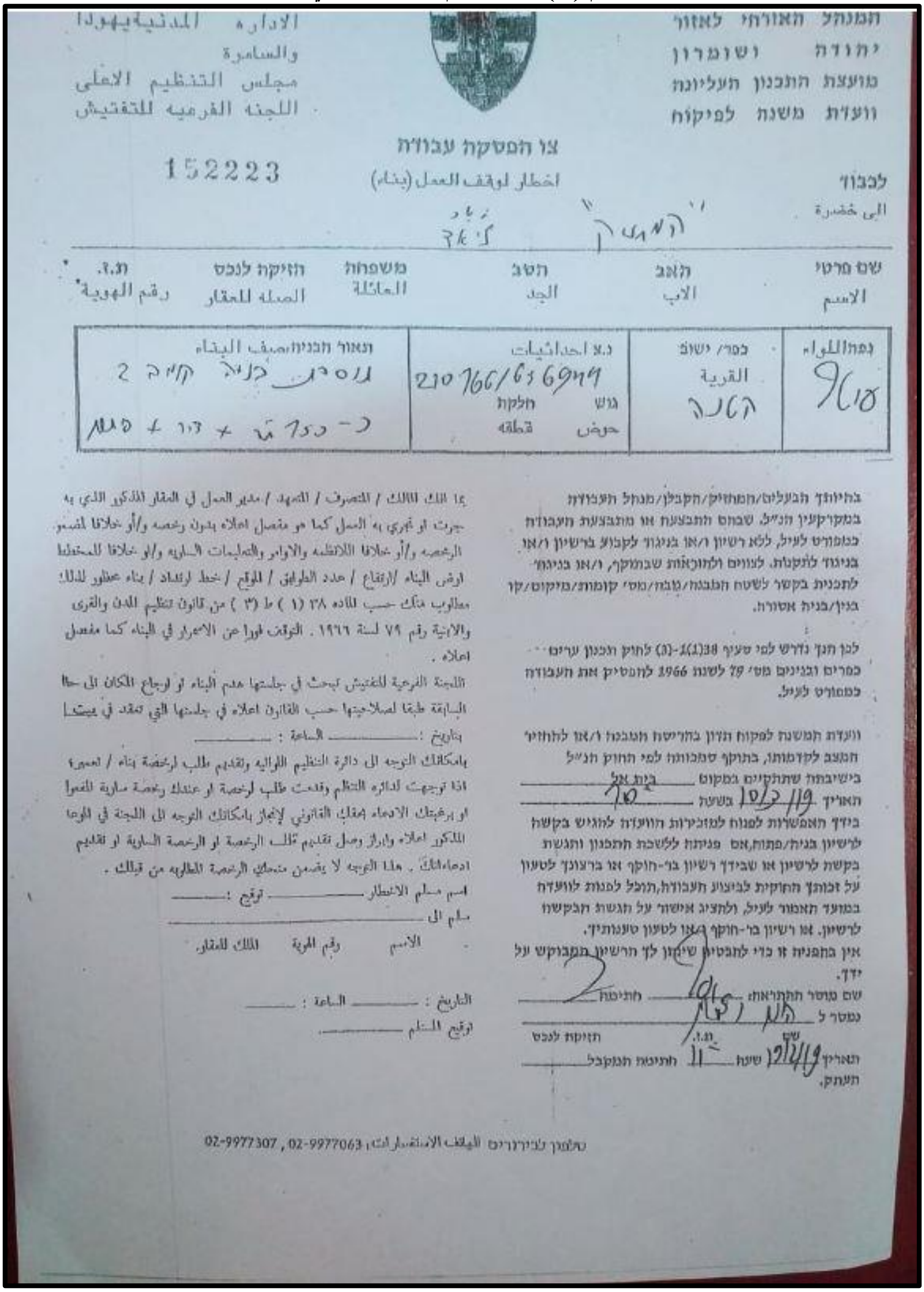
המנהל האזרחי לאזור יהודה ושומרון
מועצת התכנון העליונה
ועדת משנה לפיקוח

الادارة المدنية يهودا والسامرة
مجلس التنظيم الاعلى
اللجنة الفرعية للتفتيش

צו הפסקת עבודה
اخطار لوقف العمل (بناء)

152223

לכבוד
الى حضرة

שם פרטי / الاسم	האב / الاب	הסב / الجد	משפחה / العائلة	הזיקה לנכס / الصلة للعقار	ת.ז. / رقم الهوية

נפה/اللواء	כפר/ ישוב / القرية	נ.צ احداثيات / גוש حوض / חלקה قطعة	תאור הבניה/وصف البناء
		210766/656949	

בהיותך הבעלים/המחזיק/הקבלן/מנהל העבודה במקרקעין הנ"ל. שבהם התבצעה או מתבצעת העבודה כמפורט לעיל, ללא רשיון ו/או בניגוד לקבוע ברשיון ו/או בניגוד לתקנות, לצווים ולהוראות שבתוקף, ו/או בניגוד לתכנית בקשר לשטח המבנה/גובה/מס' קומות/מיקום/קו בנין/בניה אסורה.

לכן הנך נדרש לפי סעיף 38(1)-(3) לחוק תכנון ערים כפרים ובנינים מס' 79 לשנת 1966 להפסיק את העבודה כמפורט לעיל.

וועדת המשנה לפקוח תדון בהריסת המבנה ו/או להחזיר המצב לקדמותו, בתוקף סמכותה לפי החוק הנ"ל
בישיבתה שתתקיים במקום ______
תאריך ______ בשעה ______
בידך האפשרות לפנות למזכירות הוועדה להגיש בקשה לרשיון בניה/פתוח,אם פניתה ללשכת התכנון והגשת בקשה לרשיון או שבידך רשיון בר-תוקף או ברצונך לטעון על זכותך החוקית לביצוע העבודה,תוכל לפנות לוועדה במועד האמור לעיל, ולהציג אישור על הגשת הבקשה לרשיון. או רשיון בר-תוקף ו/או לטעון טענותיך.
אין בהפניה זו כדי להבטיח שיינתן לך הרשיון המבוקש על ידך.
שם מוסר ההתראה ______ חתימה ______
נמסר ל ______
שם ת.ז. הזיקה לנכס
תאריך ______ שעה ______ חתימת המקבל ______
העתק.

الى المالك / المتصرف / المتعهد / مدير العمل في العقار المذكور الذي به جرت او تجري به العمل كما هو مفصل اعلاه بدون رخصه و/أو خلافا لشروط الرخصه و/أو خلافا للانظمه والاوامر والتعليمات السارية و/او خلافا للمخطط ارض البناء /ارتفاع / عدد الطوابق / الموقع / خط ارتداد / بناء محظور لذلك مطلوب منك حسب المادة ٣٨ (١) ط (٣) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ . التوقف فورا عن الاستمرار في البناء كما مفصل اعلاه .
اللجنة الفرعية للتفتيش تبحث في جلستها هدم البناء او ارجاع المكان الى حالته السابقة طبقا لصلاحيتها حسب القانون اعلاه في جلستها التي تعقد في ______
بتاريخ : ______ الساعة : ______
بامكانك التوجه الى دائرة التنظيم اللوائية وتقديم طلب لرخصة بناء / تعمير اذا توجهت لدائرة التنظيم وقدمت طلب لرخصة او عندك رخصة سارية المفعول او برغبتك الادعاء بحقك القانوني لإنجاز بامكانك التوجه الى اللجنة في الموعد المذكور اعلاه وابراز وصل تقديم تلك الرخصة او الرخصة السارية او تقديم ادعاءاتك . هذا التوجه لا يضمن منحك الرخصة المطلوبة من قبلك .
اسم مسلم الاخطار ______ توقيع : ______
سلم الى ______
الاسم رقم الهوية المالك للعقار
التاريخ : ______ الساعة : ______
توقيع المستلم ______

טלפון לבירורים الهاتف للاستفسارات 02-9977307 , 02-9977063

المصدر: بلدية قطنة 2020

ملحق رقم (8): إخطار بوقف مشروع تعبيد طرق وإقامة جدران استنادية في بلدة قطنة

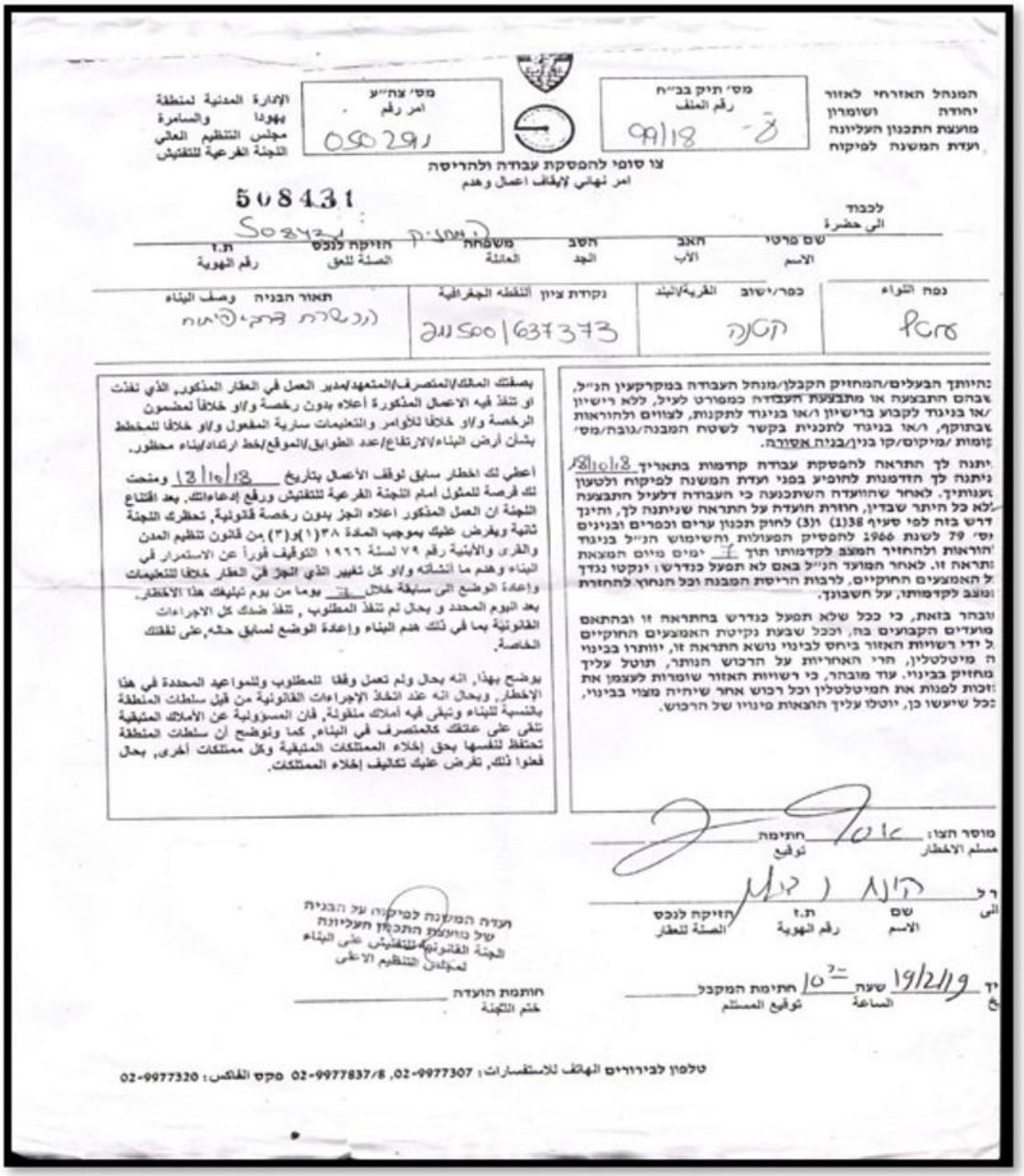

المصدر: بلدية قطنة 2020

ملحق رقم (9): الخطة الاستراتيجية لبلدة قطنة عام 2018-2021

المجالات التنموية	البرامج التنموية	المكونات الرئيسية لكل برنامج/ المشاريع التنموية
مجال البيئة والبنية التحتية	توسيع نطاق شبكة الصرف الصحي	عمل دراسة تفصيلية لنظام الصرف الصحي وتحضير وثائق العطاء.
		إنشاء شبكة صرف صحي ومحطة معالجة
	توفير الطرق والشوارع المؤهلة والآمنة لكافة المناطق	شق وتعبيد طرق رئيسية رابطه مع القرى المجاورة بطول 6كم وتنفيذ جدران استنادية وارصفة وإنارة
		إعادة تأهيل وتعبيد طرق داخلية بطول 33 كم مع أرصفة.
		شق وتعبيد طرق جديدة ضمن المخطط الهيكلي تربط أحياء البلدة ببعضها البعض بطول 10 كم مع أكتاف باطون.
		تأهيل الأزقة الضيقة وربطها مع بعضها البعض بطول 2 كم.
	تحسين الوضع البيئي	شراء سيارة جمع نفايات جديدة
		شراء سيارة غسيل وتنظيف الطرق
		شراء كافة المعدات اللازمة لإدارة النفايات
	توسيع نطاق شبكة الكهرباء لتغطية جميع المناطق	توسيع شبكه الكهرباء لتصل إلى كافة البلد بطول 3 كم.
		تغيير شبكة الكهرباء القديمة واستحداثها بشبكة جديد طولها 1.5 كم.
		تركيب خلايا شمسية فوق المباني العامة (المساحة الإجمالية 2000م2)
	توسيع نطاق شبكة المياه لتغطية جميع المناطق	تركيب عدادات مسبقة الدفع.
مجال التنمية الاجتماعية	تعزيز قطاع وخدمات الصحة	شراء سيارة إسعاف
		بناء وتجهيز مركز صحي مجهز بكافة التخصصات والأجهزة والطواقم الطبية (المساحة 250م^2).
	زيادة عدد الغرف الصفية والمدارس وتطوير المرافق المدرسية	إنشاء مدرسة أساسية عليا للذكور 25 غرفه صفيه ومختبرات وملعب وساحات.
		ترميم المدراس القديمة واعادة تجهيزها (مدرسة الذكور)
	تأهيل المناطق الترفيهية والسياحية ومدها بالخدمات	إعادة تأهيل الحديقة التابعة للبلدية (حديقة البيارة بمساحة 1.5 دونم).
		إنشاء متنزه عام (المساحة 1.5 دونم)
		إنشاء مسبح عام بالشراكة مع القطاع الخاص (المساحة 2 دونم)
	توفير بنية مؤسسية ملائمة لاحتياجات الشباب الرياضية	إنشاء مقر للنادي الرياضي

المجالات التنموية	البرامج التنموية	المكونات الرئيسية لكل برنامج/ المشاريع التنموية
		تجهيز المجلس الشبابي الموجود في البلدية وتوفير الأجهزة المطلوبة.
	تحسين الخدمات والنشاطات الخاصة بالفئات المهمشة وبقضايا الطفولة والأمومة وذوي الاحتياجات الخاصة	إنشاء مركز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ولرعاية الطفولة والامومة
مجال تنمية الاقتصاد المحلي	**تحسين البنية التحتية المناسبة للزراعة**	شق وتأهيل طرق زراعية بطول 20 كم
		استصلاح وتأهيل أراضي زراعية بمساحة 300 دونم.
		توفير مشاريع زراعية مدرة للدخل (توريد مواشي وبقر ونحل ،40 أسرة).
	تأهيل المناطق الأثرية ومدها بالخدمات وتحويلها إلى مناطق سياحية	إعادة تأهيل وترميم المباني القديمة وإعادة استخدامها كمرافق عامة تابعة للبلدية
	خلق فرص وتوفير إمكانيات الاستثمار	إنشاء مصنع تعبئة مياه صالحه للشرب من نبع المياه الموجود في البلدة.
		توفير مشاريع مدرة للدخل للأسر الفقيرة (20 أسرة).
مجال الإدارة والحكم الرشيد	**العمل على إنفاذ وتعزيز القانون**	تجهيز وتأثيث المقر الموجود لمحكمة البلدية.
		عمل حملات توعوية للمواطنين في البلدة وتعزيز روح المسؤولية لدى المواطنين.
	توسعة المخطط الهيكلي للبلدة وإضافة تصنيفات جديدة للأراضي للاستعمالات المختلفة	توسيع المخطط الهيكلي
	تحسين مستوى وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين	شراء المعدات والمركبات اللازمة لعمل البلدية.
		شراء الأراضي لإقامة المشاريع بمساحة 10 دونم.
		شراء الأجهزة المناسبة والبرمجيات والأثاث للبلدية.
	تحسين إمكانيات وحدة الدفاع المدني للقيام بمهامها على أكمل وجه	تطوير وإعادة تأهيل مركز الدفاع المدني.

المصدر: بلدية قطنة 2020